مركز الجمهورية
للدراسات الدولية

الاحتواء المزدوج بين الوهم والحقيقة

دراسة نقدية للسياسة الامريكية تجاه العراق وايران

صلاح المختار

الاحتواء المزدوج بين الوهم والحقيقة

دراسة نقدية للسياسة الامريكية تجاه العراق وأيران

صلاح المختار

توطئة

النظرية المسماة بـ (الاحتواء المزدوج) التي شرحها وشارك في وضعها انطوني ليك مستشار الرئيس الاميركي بيل كلنتون لشؤون الإمن القومي ، وبلور اسسها وشرح مضامينها مارتن انديك عضو مجلس الامن القومي الاميركي ، هي نظرية جديدة في السياسة الخارجية الاميركية، خصصت للتعامل مع العراق وايران في مرحلة ما بعد العدوان الثلاثيني على العراق .. وقد حظيت هذه النظرية باهتمام كبير من الولايات المتحدة الاميركية وغيرها منذ العام ١٩٩٣ ، اذ تناولها عديد من الباحثين بالتحليل والعرض ، فقبلها البعض ، ونقدها البعض الاخر ، مبينا عيوبها ونقاط ضعفها .

وبالنظر لاهمية هذه النظرية ، وكونها الاساس المعتمد في السياسة الاميركية ازاء قطرنا ، حاليا ومستقبلا ، فمن الضروري القاء الضوء عليها ، وشرح الاسس التي تقوم عليها ، والاهداف التي تريد الوصول اليها ، ثم تناولها بالنقد والتحليل ، دون اغفال اي جانب من جوانب هذه النظرية ، لنطلع الرأي العام ، ولاسيما المثقفين ، على ابعادها واسسها ونتائجها ، ثم نتناول نقاط ضعفها ونقدنا لها .

وبالنظر للدور الاساسي والحاسم الذي لعبه مارتن انديك في وضع هذه النظرية فمن الضروري التعريف باتجاهاته وتكوينه السياسي كي نستطيع تحديد العوامل الاساسية التي تتحكم بالنظرية وابرزها : العامل الصهيوني .

فمن الواضح ان (سياسة الاحتواء المزدوج) خروج صارخ على مألوف السياسات الخارجية الاميركية والاوربية السابقة .

و « مارتن انديك » أستاذ جامعي استرالي منح الجنسية الاميركية في الايام الاولى من عهد كلنتون ، اذ تم تعيينه في مجلس الامن القومي ، عرف في حياته الجامعية والسياسية بارائه اليمينية المتطرفة ، وبانحيازه الكامل الى الصهيونية وكيانها في فلسطين المحتلة وقد انضم في سنة ١٩٨٢ الى اكبر لوبي (اسرائيلي) في الولايات المتحدة (ايباك) الذي اخذ يمثل اراء حكومة الليكود اليمينية ورئيسها اسحق شامير ، وفي سنة ١٩٨٤ انفصل انديك عن (ايباك) ، واسس مع مجموعة من زملائه لوبيا صهيونيا اخر ، حاول من خلاله ان يخفف من صورة التطرف اليميني الذي اضفته سياسة الليكود على المؤسسة الاولى ، وعبر العمل مع اللوبي الصهيوني بمختلف اتجاهاته وسياساته ، وخلال عشر سنوات من خدمته ، وصل انديك الى البيت الابيض ! وكان خطاب انديك هو ورقة العمل والبيان السياسي الاول

والوحيد حتى الان في مجال السياسة الخارجية لادارة كلنتون ، وان كان الاوضح بالنسبة الى الخليج العربي ، فانه الاشمل بالنسبة الى السياسة الاميركية في الشرق الاوسط ، فهو ـ الى جانب الكيان الصهيوني ـ لم يذكر سوى بلدين عربيين كأصدقاء لاميركا في المنطقة ، هما مصر والسعودية ، اما تركيا التي كان يود ان يضمها الى لائحة الاصدقاء لاهميتها الستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة في آسيا الوسطى والمشرق العربي والخليج العربي ، فقد كان يقلقه تحفظها على قيام كيان كردي في شمال العراق .. ففي البيان السياسي (الخطاب) اكد انديك « ان هناك مصلحتين اميركيتين دائميتين لا ثالث لهما في المنطقة ، هما النفط واسرائيل » ، كما ان هناك ثلاثة تحديات لتثبيت المصالح الاميركية ، التحدي الاول الحفاظ على أمن ورفاهية اسرائيل ، مستعملا كلمة (ويل بينغ) من دون ان يوضحها .

ومن بعدها تحويل محادثات السلام العربية الصهيونية من مفاوضات لمسيرة سلام ما ، الى مفاوضات لصنع سلام دائم في الشرق الاوسط . والتحدي الثاني هو الاحتواء المزدوج لكل من ايران والعراق لمنعهما من اعادة بناء ترسانة سلاحهما بحيث لا تشكلان اي تهديد لجيرانهما . اما التحدي الثالث فمواجهة « الحركات المتطرفة والارهابية والاصولية الاسلامية المغطاة بلباس

الدين » ، بحسب تعبير انديك ، الـذي عـد ان نشأتها تعود الى وجود فراغ في الشرق الاوسط ، الذي يكـره بحكم تكوينه اي فراغ سياسي بعــد سقوط الاتحـاد السوفيتي وما حصل للعراق ، ومن ثم (فانه كلما غاب مشاغب ما عن الساحة حـل مشاغب اخـر) . وعـد العديد من المحللين المهتمين بشؤون الشرق الاوسط ، ان في اراء انديك الكثيـر من السذاجـة السياسية في الاحتواء المزدوج ، والكثير من التبسيط في موضـوع الحركات الدينية ، والكثير من عدم التوازن في موضوع الانحياز السافر للكيان الصهيوني على حساب المصلحة العربية .

عناصـر النظريـة وأسسهـا

في دراسة نشرتها مجلة (شؤون خارجية) الاميركية الفصلية بقلم انطـوني ليك مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي تناول فيها مفهوم (الاحتواء المزدوج) وتطـرق الى عـدة قضايا وامور حيوية .. وسنحاول تقديم الافكار الجوهرية التي وردت في هذه الدراسة التي نشرت بعنوان : (في مواجهة الدول المرتدة) ..

يقول ليك : « تقــع على عاتق الولايات المتـحدة الاميركية مسؤولية خاصة لرعاية وتعزيز قيم جوهريـة وهي تحقيق الديمقراطية في العالم وتوسيع مؤسساتها ، وتوسيع الاسواق الحرة ، وتسوية النزاعات بالطـرق

السلمية ، وتعزيز الامن الجماعي .. وهـذه الاهداف تخدم مصالح ومثل الولايات المتحدة »[1]

واستنادا الى هذه الاهداف ـ يقول ليك « ينبغي لسياستنا ان تواجه الدول المتمـردة والخارجة عـن القانون ، التي لا تختار البقاء خارج اطـار الاسرة الدولية فحسب ، بل تتهجم على قيمها الاساسية ايضا . ثمـة عدد قليل من الدول المرتدة ، في الوقت الحاضر ، تفتقد الى موارد الدولة العظمى التي تمكنها ، على نحو خطير ، من تهديد النظام الديمقراطي الذي يتم ترسيخه حاليا .. ويتسم سلوك هذه الدول بالعدائية والتحدي في غالب الاحيان » .[2]

ويتابع ليك فيقول :

« ان السمة المشتركة بين هذه الدول انها تعمل على انتهاك حقوق الانســان ، وترويج الايديولوجيات الراديكالية ، وكراهيتها للمشاركة الشعبية في الحكم .. هذه الدول غير قادرة على المشاركة البناءة مع العالـم الخارجي ، ولا تؤدي عملا فعالا في التحالفات ، فهـي دائما تتخذ موقفا دفاعيا ، وتنتقد على نحو متزايد ، وتكون هـدفا للعقوبات في المحافـل الدولية ، واخيرا تشترك هذه الدول بعقلية المحاصر ، وبناء علـى ذلـك تتبنى برامج عسكرية طموحة باهظة الثمن ، وبخاصة برامج اسلحـة الدمـار الشامل ، وانظمة إطلاق الصواريخ ، في بحث عن موازنة كبيرة في القوة لحماية

انظمتها او التعجيل في تعزيز اهـدافها في الخارج » .

وعن الدور الاميركي في مواجهة هذه الدول يقول انطوني ليك « ان الولايات المتحدة ، بصفتها القوة العظمى الوحيدة ، تتحمل مسؤولية خاصة لتطوير ستراتيجية تهدف الى تحييد واحتواء ، وربما من خلال ممارسة الضغوط الانتقائية ، تحويل هذه الدول المرتدة في نهاية المطاف الى اعضاء بنائين في المجتمع الدولي ..

كل دولة مرتدة متفردة في تاريخها وثقافتها وظروفها »(٤)

ان ليك ، في شرح هذه النقطة ، يبدأ بعرض معنى « الاحتواء » ، اذ يقول : «نسعى لاحتواء هذه الدول» ، بمعنى منع انتشار قوتها ، او ايديولوجيتها المعادية احيانا ، من خلال العمل على تحقيق عزلتها ، ومن خلال الاجراءات الدبلوماسية والاقتصادية ، ومن خلال ممارسة الضغوط في احيان اخرى ، وتشجيع بقية المجتمع الدولي على الانضمام الى الولايات المتحدة في مسعى متفق عليه .. كما ان الولايات المتحدة منهمكة في نشاطات ـ في محاولة تقوم بها من طرف واحد ومن عدة اطراف ـ للحد من قدرات هذه الدول العسكرية والتكنولوجية .. وتوظف نشاطات الاستخبارات والنشاطات المناهضة والسياسات الجماعية التي تحد من الصادرات ، وبخاصة المتعلقة باسلحة الدمار الشامل ومنظومات اطلاق الصواريخ(٥)

وحينما يتناول (ليك) كيفية احتواء كوريا الشمالية يقــول :

« اوضحنا لـ (بيونغ يانغ) بأنها اذا بددت الهمـوم الدولية ازاء برنامجها النووي ، فان الابواب ستفتح امام اقامة علاقات معها ، اما اذا لم تفعل ذلك فان كوريـــا الشمالية ، ستواجه عزلة متزايدة ومصاعب كثيرة » ان هــذا يعني ان اميركا ، وفي محاولة لاحتــواء كوريا الشمالية، تطرح امامها «اقتراح»التنازل عن مشروعها النووي مقابل اقامة علاقات افضل معها ، وبذلك يكون الاحتواء قائما على الاغراء وعلى التهديد في الوقت نفسه.

اما بالنسبة للعراق وايران ، فيقول انطوني ليك : « تطرح العراق وايران تحديات خطيـرة امام جهودنـا الساعية الى الحد من انتشار الاسلحة ، ولكن لانهمـا متجاورتان ، وتقعان على ساحل الخليج العربي الحيوي ، حيث موطن ٦٥ بالمئة من احتياطي النفط العالمي ، فان هاتين الدولتين تشكلان لغزا ستراتيجيا معقدا اربـك سياسات الادارات الاميركية الثلاث السابقة .

لعل المبدأ الستراتيجي الاساسي في منطقة الخليج هو تحقيق ميزان قوى مرض ، من شأنه حماية المصالح الاميركية الحيوية ، من خــلال ضمان امـن اصدقائنا والتدفق الحر للنفط باسعار مستقرة .

ومن خلال الادارات الاميركية السابقة تحقق هذا الهدف بواسطة الاعتماد على قوة اقليمية تتوازن مــع

القــوة الاخرى ، اي ان الولايات المتحــدة اعتمدت في سياستها السابقة استخدام احدى القــوى الاقليمية لضرب القوة الاخرى ، او القوى الاخرى ، واستنزافها واضعافها(٧) » .

اما منطق الاحتواء المزدوج - كما يقــول ليك - « فانه ستراتيجية تنطلق ادارة كلنتون التي تتبناها مــن فرضية ان كلا النظامين في العراق وايران ينهجـــان سياسات معادية لمصالح اميركا . وعلى هذا فان تعزيز وضع دولة على حساب الاخرى ، سياسة مرفوضـــة لصالح سياسة الاحتواء المزدوج »(٨) . وعند تحديـد نوعية التوازن الاقليمي المطلوب يقول ليك : « من خلال تبني هذا الاسلوب لا نغفل حاجة تحقيق توازن في القوى في هذه المنطقة الحيوية .. في واقع الامر نسعى للتعاون مع حلفائنا في المنطقة للاحتفاظ بتوازن ايجابي من دون الاعتماد على العراق وايران »(٩)

هذا اذن ، هو احد ابرز اسس نظرية الاحتـــواء المزدوج : استبعاد العراق وايران وعدم الاعتمـــاد عليهما في التوازن المطلوب في منطقة الخليج العربي .

وردا على التساؤل حول كيفية إقامة توازن اقليمي دون اكبر قوتين اقليميتين يقول انطوني ليك : « انـــا نستطيع تحقيق ذلك ، وان لدينا مجموعة من الافضليات لم تكن الادارات السابقة تحظى بها ، فاولا : انتهـــاء الحرب الباردة اسقط تماما اعتبارا ستراتيجيا رئيسا

من حساباتنا ، لم نعد نخشى الجهود السوفيتية الرامية الى تحقيق موطىء قدم في الخليج العربي من خلال انتهاز فرصة دعمنا لاحدى هذه الدول بغية اقامة علاقة مع دولة اخرى »(١٠)

اذن يستنتج ليك ، ان الاهمية الستراتيجية للعراق وايران تقلصت الى درجة كبيرة ! ان هذا الكلام لانطوني ليك يفتقر الى الدقة ، ان خشية الولايات المتحدة من الجهود السوفيتية لم تزل قائمة ، ولكن بصيغة اخرى ، لان الدول الاخرى ، وبالذات روسيا التي ورثت قوة الاتحاد السوفيتي وامكاناته ليست قوة ساكنة ، او كتلة سكونية لا رد فعل لها ، ولا محاولة جادة للعودة الى لعب دور القوة العظمى ، ولهذا فلا ضمانة لان تبقى اوضاع المنطقة والعالم على حالة السكون التي يتصورها انطوني ليك ، كما ان الاهمية الستراتيجية للعراق وايران لم تتقلص ، وهو هنا يخلط بين تقلص القدرة العسكرية والسياسية ـ وهو وضع مؤقت ـ وبين تقلص الاهمية الستراتيجية وهي اهمية تتسم بالديمومة ، والفرق كبير بين الاثنتين .. فلئن كان صحيحا ان بالامكان تقليص القدرة العسكرية والسياسية لبعض الدول في ظروف خاصة ، فان من غير الصحيح القول ان بالامكان تقليل القدرة الستراتيجية للدول في حالات عديدة ، او في الحالات الغالبة ، لان القدرة الستراتيجية مكون اساسي من مكونات الدولة الطبيعية ، وهي خصيصة تستمر لقرون احيانا ، كما هي حالة العراق .

ان اهمية العراق الستراتيجية تكمن في النفط والموقع الجيوبولتيكي والتكوين السكاني والعمق التاريخي ـ وهذه عوامل لا يمكن تغييرها على المديين القريب والبعيد ، وستبقى عوامل فعالة ومؤثرة وتمنح العراق قيمة ستراتيجية كبرى ، وستزداد هذه القيمة مع نضوب المصادر النفطية لاغلب الدول المنتجة للنفط .

اما النقطة الثانية التي يتناولها « ليك » فهي تأثيرات احداث الثمانينات على قوة العراق وايران ، يقول : « على مدى العقد المنصرم تم ايجاد توازن قوى اقليمي بين العرا قوايران ، وبمستوى اقل بكثير من القدرات العسكرية لكل منهما .. فلقد قلص انتصار العراق في الحرب العراقية ـ الايرانية قدرات ايران الهجومية التقليدية الى حد كبير ، كما ان عملية (عاصفة الصحراء) قلصت كثيرا من قدرات العراق الهجومية ، واخضعت سلاح الدمار الشامل لديه للمراقبة الشديدة »(١١) اذن .. يتحدث انطوني ليك عن ضعف العراق بعد العدوان الثلاثيني وضعف ايران بعد انتصار العراق عليها ، كعاملين من عوامل التعامل السهل والمرن مع المنطقة ، وعدم الاحتياج الى الدور العراقي او الدور الايراني .

اما النقطة الثالثة التي يتناولها انطوني ليك للتقليل من الحاجة لدخول العراق وايران الى التوازن الاقليمي فهي القول بان دول مجلس التعاون الخليجي باتت اقل

رددا في الدخول في اتفاقيات امنية وتدابير تمنحها فضلية مع واشنطن « هذه التدابير تمنح القوات العسكرية الاميركية القدرة على الانتشار في الخليج لعربي ضد أي تهديد قد يصدر عن العراق او يران »(١٢)، وعن كيفية التعويض عن استبعاد العراق وايران من التوازن الاقليمي مع ان دول الخليج الاخرى ضعيفة. يشير ليك الى « ان مصر و (اسرائيل وتركيا) والسعودية لها علاقات وطيدة مع اميركا وان التقدم في حل النزاع العربي – (الاسرائيلي) يرسخ الموقف الاميركي في العالم العربي، ويعزز العلاقات بين حلفائنا الاقليميين، ويزيد من عزلة العراق وايران، وفي الوقت نفسه يقلل من قدرتهما على استغلال الصراع العربي – الاسرائيلي لتعزيز طموحاتهما الاقليمية »(١٣)

ان هذا الكلام الذي يقوله ليك يقوم على افتراضات مسبقة وغير دقيقة، أو ذات مصداقية منخفضة، لان حل النزاع العربي – (الاسرائيلي) لا ينطوي بالضرورة على تعزيز العلاقات بين دول المنطقة. صحيح انه يعزز العلاقات بين الدول التي تتبع السياسة الاميركية على الجانب العربي والجانب الصهيوني، الا ان ردود فعل الجماهير والقوى السياسية تختلف بين قطر واخر، حيث ان الاغلبية الساحقة من الجماهير وقفت وقفة رافضة كما حصل من اتفاقات سياسية بين اطراف

عربية والكيان الصهيوني ، ولذلك فان التقدم العربي - الاسرائيلي ، وفق الشروط الصهيونية - الاميركية لن يكون الا لغما شديد الخطورة في اوضاع المنطقة بكاملها .

والسؤال الذي لابد من ان يطرح هو الاتي :

- هل حقا ان الظروف الحالية تنفي وجود حاجة حيوية للاعتماد على العراق وايران ..؟ وهل يمكن ايجاد توازن ايجابي في القوى وحماية أصدقاء الولايات المتحدة ومصالحها في الخليج دون الاخذ بنظر الاعتبار السياسات العراقية والايرانية ..؟

يعترف ليك ان بامكان الولايات المتحدة الحفاظ على الوضع الراهن لمدة محدودة من الزمن ، فقط ، ويقول : « اننا نتفق الى حد كبير مع اصدقائنا الاقليميين ازاء التهديدات المشتركة وكيفية التصدي لها .. وفي الوقت الذي نسعى فيه من اجل تعزيز هذه الاتجاهات الايجابية ، نبقى متيقظين تحسبا لحدوث اي تغيير »(١٤)

ان ليك يقع تحت هاجس التغييرات وهو يدرك ان الاوضاع الراهنة هي اوضاع مؤقتة ، وان التغييرات ستأتي في المستقبل ، سواء القريب ام البعيد ، ومن ثم فان مسألة الاحتواء المزدوج يجب ان ينظر اليها من عدة زوايا من بينها زاوية استقرار أو عدم استقرار الوضع ، استمرار او عدم استمرار القوى الفاعلة حاليا على الصعد الرسمية وغير الرسمية .

ثم ينتقل انطوني ليك الى تفسير النظرة الاميركية لكل من العراق وايران ، ويقول : « ان التحديات التي يطرحها النظامان المذكوران مختلفة ، وعلى هذا الاساس ينبغي وجود اساليب تكيف وفق الحاجة او الغاية المعنيه ، فبالرغم من كونهما جارتين فان الدولتين المذكورتين تختلفان من حيث الثقافة والتجربة التاريخية ففي العراق تواجه واشنطن نظاما عصريا علمانيا . وفي ايران تواجه نظاما ثيو قراطيا خاضعا لحكم رجال الدين ، مع احساس قوي بغبن ثقافي وسياسي ، وعداء مستديم للولايات المتحدة .. وفي ايران ما بعد خميني نظام ثوري منهمك في سلوك خارج عن القانون ، ومع ذلك فان ادارة كلنتون لا تعارض الحكومه الاسلامية ، ولا تسعى للاطاحة بالنظام .. في الواقع نستفيد من اجراء حوار رسمي تناقش فيه جوانب من السلوك الايراني الذي يثير قلقنا الشديد » .(١٥)

اذن .. بالنسبة لادارة كلنتون فان ايران يمكن ان تدخل في حوار مع الولايات المتحدة ، ويمكن أن يتم الاتفاق عل ىالكثير من القضايا فيما لو قبلت ايران بشروط الولايات المتحدة الخاصة (بالارهاب) و (حقوق الانسان) اما بالنسبة للعراق فان الوضع مختلف تماما، حيث يقول ليك « ان المجتمع الدولي متنبه بما فيه الكفاية الى خطر العراق ، ويرتاب في نواياه ، بحيث يدعم اصرار واشنطن على وجوب امتثال العراق الكامل لقرارات مجلس الامن الدولي »(١٦) .

واذ يعترف (ليك) بان العراق يلتزم في تنفيذ قرارات الامم المتحدة ، يقول : « ان الولايات المتحدة يجب ان لا تكتفي بامتثال العراق حاليا ، وانما عليها ان تحصل على ضمانات بان لا يخرج مستقبلا ، ويتراجع عن قبوله تلك القرارات حالما يبدأ النفط بالتدفق ثانية ، ينبغي لواشنطن ان تفترض بان العراق سينكث الوعد ازاء موضوع المراقبة طويلة الامد ، ويشرع باعادة تطوير برنامج اسلحة الدمار الشامل . اذن .. قبل التفكير في رفع العقوبات ينبغي ان تتوفر درجة عالية من الثقة بان العراق لايمتثل كليا للشروط المنوطة بالحد من تطوير اسلحة الدمار الشامل فحسب ، بل انه سيستمر بالامتثال الى مالا نهاية » (١٧)

وحينما يحدد انطوني ليك التحدي الايراني يقول : « ان ايران تشكل تحديا بدرجة اقل واكبر معا .. فمن ناحية لا تواجه ادارة كلنتون دولة عدوانية على نحو يلفت الانظار ، اذ ان علاقات طبيعية مع حكومة طهران يمكن تصورها بمجرد ان تظهر هذه الحكومة رغبة في الالتزام بالاعراف الدولية ، والتخلي عن اعمال وسياسات تلحق الضرر بسلام المنطقة وامنها ، ومن ناحية اخرى .. ليس سهلا التوصل الى حل للخلافات السياسية مع ايران ، فهي (دولة ثورية تضمر احساسا عميقا بالضيم ، بسبب العلاقات المتينة التي كانت قائمة

بين الولايات المتحدة والشاه)[18] .. ويضيف ليك . « وتفصح وسائلها الثورية والقتالية عن عداء واضح للولايات المتحدة ومصالحها الجوهرية .

هذا الواقع السياسي سيصوغ شكل العلاقات في المستقبل المنظور ، فتسوية الخلافات امر صعب ، لكن الاختيار بيد ايران .. لا ينبغي ان يساء فهم نزاع اميركا مع ايران على انه (صراع حضارات) او معارضه لايران كدولة ثيوقراطية خاضعة لحكم رجال الدين .. فالبعد الاسلامي لجمهورية ايران الاسلامية لا يشكل نقطة خلاف بالنسبة لواشنطن »[19]

ان هذا الاعتراف من قبل ليك يوضح مسألتين جوهريتين ، الاولى ان الخلاف الاميركي ـ الايراني ثانوي ويمكن تسويته والثانية : ان ادارة كلنتون لا تعترض على « الطابع الاسلامي » للنظام الايراني ، باعتبار ان المطلوب من حكومة ايران هو الكف عما يسمى بـ « الارهاب » و (احترام حقوق الانسان) ، ولهذا فان ادارة كلنتون ترى أن ايران اقل خطرا من العراق ،

برغم ما تقوله « بأن ايران تمارس سياسة !التطرف وتقوم بانتهاك حقوق الانسان ، وبنشاطات سرية للحصول على اسلحة نووية واخرى تقليدية ومنظومات اطلاق صواريخ بعيدة المدى .. وايران هي الداعي الاول لاعمال الارهاب والاغتيالات التي تجري في مختلف ارجاء العالم ، وتعارض بشدة وعنف عملية السلام العربي ـ الاسرائيلي وتسعى

لتخريب الحكومات في الشرق الاوسط واجزاء من افريقيا ، وتحاول تطوير قدراتها الهجومية التقليدية لتهديد جاراتها اما سجلها المتعلق بمعاملة مواطنيها ، لاسيما النساء والاقليات ، فهو مزعج للغاية »[٢٠] .

ان هذا التشخيص من قبل ليك للنظام الايراني ينطوي على مفارقة لافتة للنظر ، فان هذه الاعتراضات تشكل بمجموعها موقفا يفترض ان تتبناه الولايات المتحدة الاميركية ، وهو الرفض التام للتعامل مع النظام الايراني واعتباره عدوا رئيسا ، لانه يقوم بكل ما اعلنت الادارة الاميركية حرصها على احترامه ، ورفض أي طرف يقوم بخرقه .. ومن المفارقات الاخرى ان العراق لم تسجل عليه اكثر النقاط التي سجلت على ايران ، فلم يثبت ان العراق يمارس الارهاب ، ولم يثبت ان العراق ـ منذ العدوان الثلاثيني ـ ينهمك في نشاطات لاجل التسلح النووي او اعادة الصواريخ الستراتيجية ، فضلا عن أن العراق لا يقوم بنشاطات واسعة النطاق لتخريب عملية الصلح العربي ـ الاسرائيلي ، ولا يتدخل في شؤون الدول الاخرى .

هذا يعني ان الدافع وراء كون العداء الاميركي للعراق اقوى من الموقف الاميركي السلبي تجاه ايران ، ابعد من مواضيع حقوق الانسان والديمقراطية والارهاب وغيرها من الامور .

يقول انطوني ليك : « ان ادارة كلنتون تواجه في ايران مهمة اسهل من تلك التي تواجهها في حالة العراق ، لان اسلحة الدمار الشامل لـدى ايران هـي نسبيا في مراحلها الاولى .. من هنا ، فان ادارة كلنتون تملـك الفرصة الان لمنع ايران من ان تصبح بعد خمس سنوات ، ما كان العراق عليه قبل خمس سنوات ، لكـن تطبيق سياسة الاحتواء بالنسبة لايران امر اكثر صعوبة ، لان الادارة الاميركية لا تحظى بدعم الاجماع الدولي الـذي تعكسه قرارات مجلس الامن ، كما في حاله العراق ، وليست هناك عقوبات شاملة لاحداث تغير في سلـوك ايران غير المقبول »(٢١) .

اذن .. هذه احدى العقبات العملية امام تطبيـق نظرية الاحتواء المزدوج أزاء ايران ، وهو المبرر الـذي تعتمد عليه الولايات المتحدة لاجتذاب المجتمع الدولـي واقناعه بفرض سياسات معينة على ايران .

ويعترف ليك بان ايران فقدت الكثير من قيمتهـا الاقتصادية ، اذ يقول « ان سوء الادارة الاقتصـادية في ايران ، اضافة الى انخفاض اسعار النفط ، ادى الى وضع اقتصادي بائس . لم تعد ايران التي تبلـغ نسبة التضخم فيها ٣٠ بالمئة، وديونها ٣٠ مليار دولار، وفوائد ديون استحقت ولم تدفع قدرها ٥ مليارات دولار ، لم تعد بعد الان تبدو مشروعا تجاريا مغريا ، وهذا يجعل من محاججة حلفاء الولايات المتحدة ضد تحسين العلاقات

مع ايران لدوافع تجارية بحتة مهمة سهلة . »(٢٢)

ان هذا الاعتراف ينزل مرتبة ايران من مرتبة الدولة ذات القيمة الستراتيجية الى مرتبة الدولة قليلة الاهمية ، التي تتحول الى عبء على الطرف الذي يتعامل معها ، وهذا امر يجب التوقف عنده كثيرا ودراسته لمعرفة تأثيراته البعيدة المدى ورؤيتها رؤية ثاقبة .

اما عن كيفية مجابهة سعي ايران للهيمنة على الخليج العربي ، فيقول ليك : « ان واشنطن تعمل عن كثب مع حكومات صديقة لمنع ايران من الحصول على الواردات التي تحتاجها لبرامجها النووية والكيمياوية ، ومسألة انتقال الصواريخ والانظمة ذات العلاقة بالصواريخ ، من مجهزي ايران الحاليين ، بضمنهم كوريا الشمالية .. هذا لا يعني ان واشنطن تنوي عزل ايران او حرمانها من السلع المتعلقة بالنواحي العسكرية ، فالادارة الاميركية تحاول التمييز بين مستلزمات الدفاع التي لا تؤثر في بيئة المنطقة ، وبين تلك المواد التي لها استخدامات هجومية وتؤدي الى عدم الاستقرار في المنطقة »(٢٣) .

ويحدد انطوني ليك الوسائل التي يمكن ان تؤثر في ايران ، وتجبرها على تغيير سياساتها لتكون عضوا ايجابيا في التحالفات التي تقودها الولايات المتحدة في المنطقة ، فيقول : « لعل اكثر الوسائل تأثيرا هي رسالة ثابتة على مبدا واحد : لا تطبيع في العلاقات

الى حين انتهاء مثل هذه الممارسات ، ويقصد (حقوق الانسان .. الارهاب ، وغيرهما) ، ولكننا لا نرفض حوارا رسميا .. ان الحوار والضغوط ليست اساليب سياسية مسقطة من اعتباراتنا »(٢٤) .

ويتطرق ليك الى مسألة منطقية ، وهي ان سياسة الاحتواء المزدوج قد تدفع ايران والعراق الى التعاون معا لمقاومة الغرب ، فيقول : « في الحقيقة يبدو ان بغداد وطهران قد تعاونتا بعض الشيء خلال السنة الماضية بالرغم من الخلافات القائمة بينهما .. على اية حال يبقى احتمال تسوية الخلافات بينهما في نهاية المطاف محدودا ، لسبب بسيط ، هو ان ارتياب احداهما من الاخرى يفوق ارتيابهما من الولايات المتحدة . وفي حين ان لهما مصلحة مشتركة في التعاون التكتيكي ، المقصود منه تحقيق غرض معين ، فان ايا منهما لا تمتلك رغبة حقيقية في مساعدة الاخرى كي تبقى اقوى ، فكل واحدة منهما تدرك انها ستكون الهدف الاول لدولة تستعيد قوتها على الطرف الاخر من شط العرب »(٢٥) .

ان هذا الكلام لانطوني ليك يقوم على افتراض ان ايران والعراق، لن تستطيعا الاتفاق لاجل مواجهة خطر مشترك داهم يهدد بزوالهما من الخارطة .. وهذا الافتراض يحتاج الى الكثير من التدقيق والبحث .

ويقول ليك : « ان جهودنا الرامية الى اجبار العراق على الامتثال لقرارات الامم المتحدة تنطوي على خطر منح

الفرصة لايران للتدخل في العراق ، مستغلة حالة الضعف الموجودة فيه .. ومرة اخرى لاحظنا جهودا بذلتها ايران لتقوية علاقاتها مع شيعة العراق والتدخل في السياسات الكردية ، لكن الادلة تؤكد ان هذه المخاوف مبالغ فيها »(٢٦) .

ويعترف ليك بان « شيعة العراق » حافظوا على عروبتهم ولم يقعوا في فخاخ ايران حينما يقول :

« منذ الحرب العراقية ـ الايرانية حافظ الشيعة العراقيون على هويتهم العراقية والعربية ، ويبقى هؤلاء حذرين من الوقوع تحت تأثير ايران ، وعلى نحو مشابه تتركز جهود ايران في الشمال على اضعاف الاقلية الكردية الانفصالية ، وليس السعي لاضعاف العراق من خلال تأييد انفصال الشمال ، في الواقع تبدو ايران ، شأن جارات العراق الاخريات كسوريا وتركيا ، معنية بعدم تجزئة العراق تحسبا من تشجيع تجزئة منطقتها الخلفية »(٢٧) .

هذه هي الافكار الجوهرية التي وردت في الدراسة التي كتبها انطوني ليك بعنوان (في مواجهة الدول المرتدة) . اما الدراسات والمقالات الاخرى التي كتبت فسنتناول اهمها مع تجنب تكرار الافكار الاساسية .

ثمة مجموعة مقالات نشرت في نشرة (يو . اس ـ ايران ريفيو)(٢٨) بينها مقال سوزان هاردستي عنوانه :

(الاحتواء المزدوج : النتيجة) اشارت فيه الى نقاط اساسية ، من بينها ان نظرية الاحتواء المزدوج التي بدأ بأيضاحها انطوني ليك قد شاركه فيها زميله عضو مجلس الامن القومي الاميركي (مارتن انديك) ..

يقول المقال : « في ندوة اقيمت برعاية المجلس الخاص بسياسة الشرق الاوسط، في ٢٤ شباط الماضي (١٩٩٤)، تناول مارتن انديك موضوع الاحتواء المزدوج، مؤكدا ان خطابه هذه المرة قد سمح به رسميا ، وهي اشارة مازحة الى ان تصريحه الخاص بالاحتواء المزدوج في شهر ايار ١٩٩٣ لم يحظ بمباركة وزارة الخارجية » .[٢٩]

وفي الحقيقة .. ان خطاب انديك بمجمله قد استعير مباشرة من مقالة الكاتب انطوني ليك ، المشار اليها سابقا .[٣٠]

تقول الكاتبة : « ترمي سياسة الاحتواء المزدوج الى الحفاظ على الوضع الحالي الضعيف لكل من العراق وايران ، مع الحفاظ على التوازن الايجابي ، من خلال الوجود العسكري الاميركي في الخليج الفارسي ودعم السعودية ، ومن خلال هذه الصيغة تعد أية استعادة لقوة ايران والعراق تهديدا (لتوازن الضعف) الذي تعمل الولايات المتحدة على ابقائه .. بما معناه انه برغم كل الحديث عن الاعمال الايرانية المثيرة للاعتراض ، لا

تستطيع ايران فعل شيء للتملص من الاحتواء المزدوج ، مادام العراق في وضع مشابه »[٢١]

تضيف الكاتبة : « وهذا هو بالضبط المعنى الضمني الذي حاول (ديجيرجيان) تجنبه حينما احجم عن مزج قضية العراق وايران معا في اعادة صياغة البيان الرسمي الاصلي الذي ادلى به انديك في تموز ١٩٩٣ ، والخاص بسياسة الاحتواء المزدوج ، لربما كانت نقطة الضعف في تصريحه عموما ، تأكيده بان سياسة الاحتواء يمكن تعزيزها لمدة من الزمن . ان الضغط غير الاعتيادي الذي تعانيه اكبر دولتين في الخليج يشكل الحالة القائمة ، ولكن تتزايد الضغوط منذ الان مطالبة برفع العقوبات المفروضة على العراق ، ومن غير المحتمل ان تبقى اي من الدولتين ساكنة ، وان لا تنمو تناسبيا قدراتهما العسكرية على المدى البعيد » .[٣٢]

هكذا تعترف الكاتبة بان سياسة الاحتواء المزدوج سياسة مؤقتة ، وليس من الممكن ان تكون سياسة دائمة او بعيدة المدى ، مادامت المنطقة والعالم تمران بظروف تتفاعل بها عوامل الشد المتناقضة .

وتشير الكاتبة الى ندوة عقدت وتحدث فيها بعض الخبراء الاميركيين حول نظرية الاحتواء المزدوج فتقول : « ان احد محللي مؤسسة راند ، وهو غراهام فولر ، والمحلل العسكري (انطوني كورديسمان) اللذين شاركا ايضا في الندوة ، ذهبا الى أبعد من هذا بقولهما ان ايران

الحالية ضعيفة نسبيا من الناحية العسكرية ، فلقد صرح فولر قائلا : لو كانت ايران صديقة لنا اليوم لقلنا يحسن بكم ان تسلحوا انفسكم ضد المشكلات المحتمله في المنطقة ، ولكنا قدمنا الدعم لتعزيز العديد من قدراتها . بالطبع ايران ليست صديقة ، بل هي عدوة ، وبناء على ذلك نرى ان اي تحرك نحو الحصول على السلاح بمثابة تحرك معاد بالدرجة الاساس . نحن بحاجة الى طريقة نستطيع ان نميز بها وعلى نحو افضل ماهو مناسب لدولة بحجم ايران (في ضوء الحقيقة بانها تعرضت للهجوم من قبل العراق ، وخاضت حربا دموية لمدة طويلة »(٣٣) .

ان فولر هنا يؤيد فكرة تسليح ايران بما يتناسب وحجمها ، وبما ينسجم مع ما تعرضت له من خسائر عسكرية في الحرب مع العراق ، وهو ما يؤيده جريجوري غوس ، كما سنرى فيما بعد .

تواصل الكاتبة فتقول : « اما انطوني كوردسمان فقد اغرق جمهوره كالمعتاد بحقائق ومعلومات عن بنية ايران العسكرية ، مشيرا الى ان ميزانيتها الدفاعية انخفضت من الذروة ، اي من ٧ر١ مليار دولار سنويا الى ٦٠٠ ـ ٨٠٠ مليون دولار سنويا ، وفقدت ٤٠ـ٦٠ بالمئة من موجودات الاسلحة التي كانت تمتلكها سنة ١٩٨٨ ، وان الكثير من سلاحها الغربي غير فعال بسبب مشكلة الحصول على قطع الغيار ، ومع ذلك يرى

كوردسمان ان البناء التسليحي التقليدي لايران يشكل تهديدا ، لانه في كثير من المجالات ، تم التركيز عليه جيدا ، وهذا امر مدهش » .[٢٤]

اما عن اسلحة الدمار الشامل ، فقد استبعد كوردسمان اي تهديد نووي ايراني لكنه اكد انها تسعى لتعزيز قدراتها البايولوجية والكيمياوية[٢٥] .

ويحدد (كوردسمان) حقيقة اساسية وهي ان الاحتواء عسكري هدفه النفط .

اذ ان حل مشاكل الطاقة سيتم باحداث زيادة في انتاج الشرق الاوسط من عشرين مليون برميل يوميا الى (٤٥) مليونا في عام (٢٠١٠) ، ويعترف بان هذا سيأتي كصدمة للكثير من دول الشرق الاوسط ، لكنه يقول : ان الاحتواء العسكري مرتبط بالاعتماد على النفط للحياة العملية بكل شخص في هذه الغرفة[٢٦] .

ويشير كوردسمان الى فكرة اخرى وهي ان من المستحيل على المدى البعيد الحيلولة دون تملك دول مثل العراق وايران اسلحة الدمار الشامل[٢٧]

وعن سياسة الترغيب ، اقترح الدكتور جيمس ايبيل في مقالة حديثة نشرتها مجلة ميدل ايست بولوسي ـ الجزء الثاني ـ ١٩٩٣ ـ العدد الثالث ، تحت عنوان (الولايات المتحدة وايران .. ميثولوجيات متبادلة) .. في الصفحة ١٠٥ ، اقترح ان تخفف الولايات المتحدة

قيودها التجارية المفروضة على ايران ، كاجراء يهدف الى بناء الثقة لدى ايران »(٢٨).

لعل تصريح انديك حول موضوع التجارة يطرح التساؤل فيما اذا كانت الولايات المتحدة على استعداد لرفع الحظر المفروض على الواردات الايرانية ، على اية حال ، هذا الامر يستدعي اجراء رئاسيا .

وحينما طلب الى انديك اعطاء صورة اوضح عن تصريحه الخاص بالناحية التجارية ، اجاب قائلا : (بالنسبة الى العلاقات التجارية الطبيعية مع ايران ، سأوضح الاسباب التي تدعو الى التوتر ، المسألة اننا لسنا على طبيعتنا ، كما اننا لا نطلب من الاخرين عدم المتاجرة مع ايران باستثناء ما يتعلق بالتقنيات ذات الاستخدام المزدوج والاسلحة الهجومية . ولا نعتقد ان على الغرب مساعدة ايران في مجال تطورها الاقتصادي ، او مساعدتها على التخلص من الصعوبات الاقتصادية التي جلبتها على نفسها بنفسها ، من خلال اعادة جدولة الديون ، او تزويدها باعتمادات جديدة ، او تقديم معونات مالية دولية ، لان سلوكها شائن وفاضح » (٣٩)

ان انديك هنا ينتقد ضمنيا السياسات الاوربية ، ولاسيما الالمانية ، وسياسة اليابان ، ازاء ايران ، التي ترى ان من الضروري مساعدة ايران في تخفيف اعبائها المالية من خلال اعادة جدولة الديون .

واعترف بهذه الحقيقة انديك ، وانطوني ليك ايضا ، وقالا ان حليفات اميركا لا تشاطر الاخيرة سياستها نحو ايران ، بالرغم من ان هذه الحليفات تشاطر اميركا المخاوف من الافعال الايرانية . وترغب حليفات الولايات المتحدة باتباع طريقة تدخل بناء في ايران ، ذلك لان هذه الحليفات لا تعاني حالة اسوأ من تلك التي تعانيها الولايات المتحدة في حالة العراق »(٤٠)

وفي دراسة نشرها الكاتب غريفوري غوس الاستاذ المساعد في العلوم السياسية بجامعة كولومبيا ، وزميل الدراسات العربية والاسلامية في مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة ، بعنوان « لا منطقية سياسة الاحتواء المزدوج » وفي عنوان فرعي اخر « سياسة واضحة وفرضية خاطئة » ، ونشرت في مجلة « شؤون خارجية » يبدأها بالقول : « الخليج العربي هو الجزء الوحيد في هذا العالم ، الذي لاتفتقر حياله ادارة كلنتون الى سياسة خارجية واضحة ، تعد الادارة الاميركية الحالية كلا من العراق وايران دولتين تشكلان تهديدات خطيرة لمصالح اميركا في المنطقة ، ولقد صاغت سياسة اطلقت عليها تسمية (الاحتواء المزدوج) بغية التصدي لهذه التهديدات من خلال عزل هاتين الدولتين اقليميا ، وكذلك عزلهما عن النظام العالمي الاقتصادي والتجاري ، ومن خلال التشجيع على تغيير النظام القائم في العراق .. ولقد ايدت الادارة بشدة استمرار

عقوبات الامم المتحدة ضد العراق ، وبذلت الجهود الرامية الى اقناع اوربا وروسيا واليابان بالحيلولة دون وصول ايران الى اسواق رأس المال والسلاح في العالم ، ولكن هذا الوضوح السياسي في حالة الخليج الفارسي ليس بفضيلة ، اذ تكتنف سياسة الاحتواء المزدوج اخطاء وعيوب منطقية وتناقضات عملية وترتكز على فرضيات جيوبوليتيكية خاطئة ، فمن الصعب تصور كيفية احتواء العراق او ايران في مفهوم الادارة الاميركية من دون تعاون النظير المعادي ولم يبد حلفاء اميركا في المنطقة ، وفي اي مكان اخر ، اي حماس لسياسه الاحتواء المزدوج ، الامر الذي يجعل تطبيقها مهمة تنطوي على مشكلات كثيرة ، ذلك ان سياسة الاحتواء المزدوج لا تقدم خطوطا عريضة تتناول معالجة موضوع التغيير في الخليج ، وتربط السياسة الاميركية بوضع اقليمي راهن غير مستقر على نحو متأصل ، والاسوأ انها تنيط بالولايات المتحدة دورا من طرف واحد في معالجة قضايا الامن الخليجي ، في وقت باتت فيه قدرة اميركا على التأثير في احداث ايران والعراق في افضل احوالها محدودة قد ينتهي الامر بهذه السياسة الى تعزيزها النتائج نفسها. . الصراعات الاقليمية. . والقوة الايرانية المتزايدة التي تسعى الولايات المتحدة لدرئها » (٤١)

لقد حدد (غوس) عيوب سياسة (الاحتواء المزدوج) البارزة وبوضوح شديد وكلمات سريعة .

ويشير الكاتب الى محاضرة مارتن انديك في ١٨ ايار التي ذكر فيها « أن الولايات المتحده لن تمارس بعد الان لعبه التوازن بين العراق وايران ، وان قوة الولايات المتحدة واصدقائها في المنطقة تسمح لواشنطن بالتصدي لكل من النظامين العراقي والايراني ، ولا تحتاج الى الاعتماد على احدهما لمجابهة الاخر .

وقد اعلن انديك ان هدف الادارة الاميركية في العراق الاثبات بوضوح لا لبس فيه ان النظام الحالي في العراق هو نظام خارج عن نطاق المجتمع الدولي .. وفي رأينا لا سبيل الى تقويمه .. وفي حين كرر على نحو مضجر التزام الولايات المتحدة بوحدة الاراضي العراقية لم يترك انديك سبيلا الى الشك في ان تغيير النظام في بغداد هو الهدف النهائي للسياسة الاميركية .. ومع ذلك حذر انديك من ان تركيزا خاصا على التهديد العراقي لمصالح اميركا قد يفضي الى نتائج خطيرة اذا مال ميزان القوى في الخليج لصالح ايران »(٤٢) .

ويتابع (غوس) عرض اراء انديك فيقول : « ان احتواء ايران غير المدعوم بقرارات الامم المتحدة يستدعي حذرا اكبر من ذلك الذي ينبغي توخيه في حالة العراق .

واشار انديك الى ان الولايات المتحدة تدرك ان مثل هذا الاحتواء ينبغي ان يكون متعدد الاطراف ، بمعنى مشاركة اكثر من دولة ، وان واشنطن ستسعى نحو هذا الهدف بنشاط ، لاقناع دول اخرى بالحيلولة دون ابرام

صفقات عسكرية او اقامة علاقات تجارية طبيعية مع طهران ، لان ايران استثمار خاسر بالمعنيين التجاري والستراتيجي بالنسبة الى جميع الاعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي »(٤٣)

واشار انديك ايضا الى تحد من خمسة اجزاء تشكله ايران للولايات المتحدة والمجتمع الدولي :ـ

ـ دعمها للارهاب والاغتيالات في شتى ارجاء العالم .

ـ معارضتها عملية السلام العربية ـ الاسرائيلية ، متجسدة في دعمها لجماعات مثل حزب الله وحماس .

ـ محاولاتها تخريب الحكومات العربية الصديقة .

ـ محاولات بناء نفسها عسكريا بهدف فرض هيمنتها على منطقة الخليج .

ـ سعيها للحصول على اسلحة الدمار الشامل .(٤٤)

ويصف (غوس) نظرية الاحتواء المزدوج « بانها تشكل ذروة اتجاه الولايات المتحدة نحو زيادة دورها الستراتيجي المباشر في المنطقة » .(٤٥)

ويحاول غوس الكشف عن جذور (سياسة الاحتواء المزدوج) في السياسات الاميركية السابقة فيقول :

« ان سياسة الاحتواء المزدوج تحتوي على عدد من العناصر المستقاة من سياسة اميركية سابقة تهدف الى منع اية دولة (بالقوة) من ان تحل محل الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في الخليج ، وتركز على حماية السعودية

وامارات الخليج الصغيرة من التهديدات الخارجية ، ومع ذلك تمثل هذه السياسة ، على الصعيد المنطقي الستراتيجي انحرافا ملحوظا في خط سياسة واشنطن في الخليج ، ان سياسة الاحتواء المزدوج تتنصل بوضوح عن مسؤولية الحاجة الى اقامة اي نوع من العلاقة السياسية مع ايران او العراق ، وترفض فكرة ان التكافؤ العسكري التقريبي بينهما يشكل عنصرا مهما من عناصر استقرار منطقة الخليج »(٤٦) .

ويتابع (غوس) تحليله لمفارقات هذه السياسة فيقول : « هذه السياسة تفترض دورا اميركيا من طرف واحد في ادارة الشؤون الخليجية ، وهو اكبر من اي دور راود تصورات الادرات السابقة، في وقت بات فيه التأثير الاميركي على اهم دولتين ستراتيجيتين في منطقة الخليج (صفرا) من الناحية العملية » .

ويتوسع (غوس) في نقده لسياسة الاحتواء المزدوج فيشير الى « ان الخطأ المنطقي الرئيس في سياسة الاحتواء المزدوج هو الرأي المثير للجدل القائل بامكانية احتواء ايران والعراق في ان واحد ، اذ يستدعي احتواء ايران (بمعنى منع انتشار قوتها وايديولوجيتها المعادية) وجود عراق قوي نسبيا وموحد على حدود ايران الغربية ، والا يغدو العراق منطقة مثلى لايران في محاولة كسر عرش الاقليمية .

ان عراقا ضعيفا هو هدف مغو لايران المحتواة والمعزولة ، وبالعكس .. ان احتواء العراق يهدف الى

تغيير النظام مع تجنب حرب اهلية دموية تفضي الى عـدم الاستقرار ، انها مهمة صعبة التصور من دون وجود شيء من التعاون الايراني .. فما دام صدام في السلطـة فان ايران تشكل عنصرا مهما في مواصلة الضغط على نظامه . وقد تفقد العقوبات الاقتصادية المفروضة علـى العراق شيئا من تأثيرها لو لم تكن ايران طرفا في هذه العقوبات.. ومع ذلك تفضي سياسة الاحتواء المزدوج الى مزيد مـن التقارب بين صدام وطهران . وبالرغم من تاريخهمـا العدائي تجددت في الاونة الاخيرة العلاقات السياسية بين الدولتين .

وبالرغم من ان فكرة احتواء كل من العراق وايران تنطوي على جاذبية جيوبوليتيكية سطحية ، الا انهـا محفوفة بالمصاعب »(٤٧)

وعن تعاون دول الاقليم في ضمان نجاح الاحتواء يعرض الكاتب ملاحظاته حول هذه النظريـة فيقول : « تستدعي سياسة الاحتواء المزدوج قيام تعاون بعيد الاحتمال بين عدد من الدول الاخرى .. ان اثنتين من بين اقرب حلفاء اميركا في المنطقة، وهما مصر وتركيا، تدعوان من الان الى تخفيف العقوبات المفروضة على العراق .

وبالنسبة الى دول مجلس التعاون الخليجي ، ثمة عامل جيوبوليتيكي ملح يدفعها نحو معارضة تجزئـة العـراق ، لان ذلك يؤدي الى ازديـاد القـوة الايرانية فـي المنطقـة ، ولقـد تحـدث مسـؤولون رسميـون

في كل من عمان وقطر والبحرين عن الحاجة الى عودة العراق ثانية الى الاوساط السياسية العربية »(٤٨).

ثم ينتقل لشرح دور القوى العالمية الكبرى في انجاح او افشال « الاحتواء المزدوج » فيقول :

« ليست لدى اوربا واليابان رغبة في عزل ايران اقتصاديا ، مما يعني خسارة سوق زادت قيمة وارداته من اوربا على ١٠ مليارات دولار ، وتجاوزت قيمة وارداته من اليابان ٢ر٥ مليار دولار سنة ١٩٩٢ ، اذ تحاجج عدد من الحكومات الحليفة ان عزل ايران اقتصاديا امر تستفيد منه جماعات في طهران تدعم النشاطات الارهابية وتعمل على تصدير الثورة الاسلامية الى الخارج ، وبالاضافة الى ذلك فان لاصحاب المشاريع التجارية في الولايات المتحدة رغبة في التعامل مع ايران، تريد شركة بوينغ ان تبيع الى ايران طائرات لخطوطها الجوية ، وتواصل شركات النفط الاميركية شراء النفط الايراني » .(٤٩)

ويعود الباحث لتناول موقف دول الخليج من هذه السياسة فيقول : « حتى دول مجلس التعاون الخليجي التي يعد امنها هدفا رئيسا لسياسة الاحتواء المزدوج تعتقد ان عزل ايران طريقة خاطئة ، اما الكويت والسعودية فقد اعادتا العلاقات الدبلوماسية مع ايران، فبالنسبة اليهما ان ايران تصرفت على نحو مسؤول خلال

الحرب ضد العراق ، كما انها ابدت رغبة في التخلي عن مطلبها الثوري بخلق حالة من عدم الاستقرار في امارات الخليج . اما نشاطات جماعة المعارضة التي تدعمهـــا ايران في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي ، فقـد طرأ هبوط ملحوظ عليها ، ناهيك عن ان الحرب الدعائية العدوانية المستمرة بين ايران والسعودية ، التي اتسمت بها حقبة الثمانينات قد خمدت .

وتشكل سياسة الاحتواء المزدوج عبئا سياسيا ثقيلا على امارات الخليج ، فعندما تعيد ايران والعراق بنـاء جيشيهما يستدعي الجانب الردعي من هذه السياســة وجـودا عسكريا اميركيا متواصلا ، وربما متزايـدا ، في الخليج ، ويترتب على السعودية وشريكاتها في مجلـس التعاون الخليجي استضافة مثل هذا الوجود ، الامـر الذي يزيد من العداء بين هذه الدول وبين كل من طهران وبغداد ، وكلما زاد الوجود العسكري في هذه الدول زاد خطر الاستياء المحلي ـ كما حصل عدة مرات في العقود السابقة في الشرق الاوسط(٥٠) . ان انعدام الحماسـة لسياسة الاحتواء المزدوج ، كان قد اوجزه السكرتيـر العام لمجلس التعاون الخليجي ، الذي صرح في مقابلـة حديثة قائلا : ما يهمنا هو ان هذه السياسة لا تنعكس على وضعنا ، وان لا تتأثر دولنا بها(٥١)

ويتناول الكاتب ما عده اكثـر اخطـاء سياسـة الاحتواء المزدوج خطورة ، فيقول : « لعل اكثر اخطـاء

سياسة الاحتواء المزدوج خطورة ، هي الفرضية غير المعلنة التي تقول ان بالامكان الحفاظ على الوضع الاقليمي الراهن في الخليج لسنوات قادمة ، وان اية تغييرات هناك يمكن ان تتدبرها واشنطن ! في الحقيقة ان الوضع الحالي سوف يتغير على نحو محتوم .. ان نتغاضى عن هذه الحقيقة امر ينطوي على الحماقة ، ان المفتاح فيما يتعلق بهذا الامر هو العراق ولا احد يعلم بالتأكيد ما الذي سيحدث في العراق في السنوات القليلة المقبلة .

من الممكن ان يتخلى الغرب عن قراره فيرفع الحظر عن تصدير النفط ، ويسمح لصدام باستعادة سيطرته على المناطق الكردية ، ان استئناف تصدير النفط العراقي هو الاكثر احتمالا ، بما ان العراق قبل مؤخرا بقرار مجلس الامن الدولي المرقم ٧١٥ الخاص بفرض مراقبة طويلة الامد على برنامج التسلح النووي العراقي ، مثل هذه التطورات تعني نهاية احتواء العراق ، اذ ان لاعبين اخرين على المسرح الدولي سيفسرون هذه التطورات بانها ليونة من جانب الادارة الاميركية في الابقاء على عزلة بغداد عالميا »(٥٢)

ان هذا النص للكاتب يؤكد على ان مسألة بقاء سياسة الاحتواء المزدوج ذات طابع ظرفي وهي متعلقة بانجاز تنفيذ قرارات مجلس الامن بشكل اساسي .

وعرضت نشرة (الولايات المتحدة ـ ايران ريفيو) مكالمة هاتفية جرت بين لي هاملتون رئيس لجنة الشؤون

الخارجية في الكونفرس الاميركي ، وبين روبرت بيلترو مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط ، في جلسة استماع خاصة بشهادة بيلترو .. وقد وردت فيها نقاط مهمة تستحق التوقف عندها قليلا، اذ ان هاملتون وجه اسئلة الى بيلترو قائلا : « اجابة على احد الاسئلة التي وردت منكم ، والتي اكدت حقيقة اننا على استعداد لاجراء حوار رسمي وصريح مع ايران ، ماذا يعني ذلك ؟ هل نبدأ الحوار .. أم اننا نجلس فقط لننتظر شخصية رفيعة المستوى تتصل بنا من ايران هاتفيا ..؟

روبرت بيلترو : انت تعلم اننا هنا من اجل الاطلاع على الاراء والمقترحات المختلفة التي تقرها الشخصيات ذات الشأن ، ولهذا السبب لابد من ان نتخذ الاجراءات والخطوات الكفيلة بضمان خوض الحوار مع الحكومة الايرانية بالمستوى المطلوب ، لاننا لا نريد حدوث ردود فعل سلبية او قطعية غير مباشرة أو أي شيء من هذا النوع .

– بيلترو : حسنا نحن لا نريد ان نبدأ اذن ..؟

– هاملتون : لكننا نحن مستعدون لتقبل جميع العروض والمقترحات بكل عطف وترحاب ؟

– بيلترو : نعم .. نحن كذلك .

– هاملتون : انا اعتقد لو ان السيد رفسنجاني اتصل بالسيد كلنتون هاتفيا ، لرفع الثاني سماعة الهاتف شخصيا ، ولرد عليه .

ـ بيلترو : اعتقد ذلك »(٥٣)

ان بيلترو يعترف باستعداد الرئيس الاميركي كلنتون للحديث مباشرة مع رفسنجاني ، مما يؤكد ان خلافات واشنطن ـ طهران شكلية .

في مقالة اخرى ، بعنوان (السياسة الاميركية في الخليج من غطاء الاحتواء المزدوج الى عراء المواجهة المنفردة) وردت عدة ملاحظات ايجابية ، ابرزها مايأتي :

يقول الكاتب : لعل اكثر ما يشغل بال الخليجيين من هذه السياسة هو الخوف من ان يكون هناك سيناريو اميركي اخر في الظل ، هو بمثابة بديل لهذه الورقة ، تتكيء عليه اميركا في حالة عدم قدرتها على وضع هذه السياسة (الاحتواء المزدوج) موضع التنفيذ ، فتقلب ظهر المجن لحلفائها بعد ان يكونوا قد تورطوا في الالتزام معها ، مما يؤدي بتلك الدول الى ان تكون خاسرة في الحالتين : في حالة انها ماشت واشنطن فاستعدت من استعدت من جيرانها جراء ذلك ، وفي حالة ان واشنطن تخلت عن هذه السياسة بعد مدة ، لانها فشلت في تطبيقها ، فتخرج من ذلك الالتزام اضعف مما دخلت ، مخلفة وراءها اعداء كانت في غنى عن عداوتهم .(٥٤)

وتتناول البروفورة نيب مار الزميلة العليا في جامعة الدفاع الوطني التابعة لوزارة الدفاع ـ سياسة

الاحتواء المزدوج من زوايا اخرى ، فتلاحظ ان ستراتيجية الاحتواء المتمثلة حاليا باستمرار العقوبات تشكل ضغطا كبيرا على السكان ، يصيب بالتآكل التدريجي كيان الدولة ، وهو ما يتناقض مع قولنا باننا مع استمرار وحدة اراضي العراق .(٥٥)

وتستعرض فيب مار الخيارات المتاحة للحكومة الاميركية تجاه العراق فتقول : « ان خيار ابقاء العقوبات كوسيلة لتغيير النظام اسلوب فشل في الواقع وليس متوقعا ان ينجح في السنوات القادمة اذا استمر تبني هذا الخيار ، لذلك فان الخيار الاخر هو رفع العقوبات وبقاء الرئيس في السلطة بكل ما يحمله ذلك من مشاكل »(٥٦) .

وتعترف فيب مار بان الشعب العراقي « بكل مجموعاته القومية والدينية » مرتاح لوجوده ضمن دولة عراقية موحدة(٥٧) .

العيوب الاساسية لنظرية الاحتواء المزدوج

لقد تعمدنا أن نبدأ دراستنا هذه باستعراض الافكار والاسس التي قامت عليها النظرية من خلال كتابات او محاضرات الشخصين الرئيسين اللذين صاغاها ، وهما : مارتن انديك وانتوني ليك ، ثم عرضنا كتابات بعض المحللين والخبراء الاميركيين ، وغير الاميركيين ، التي تناولتها بالتحليل والنقد ، واظهار

عيوبها الجوهرية التي يتعلق نجاح تطبيقها بالتغلب عليها وازالتها .

وبرغم اننا سجلنا ملاحظاتنا على بعض ما ورد فيها عند الاستعراض ، بيد ان النقد المطلوب لهذه النظرية ، هو النقد العميق والشامل والموضوعي والذي لا يترك نقطة اساسية الا ويتطرق اليها ، والسبب واضح ، فهذه النظرية ليست مجرد مفهوم ظهر في كتاب او مجلة او درس يدرس في جامعة ، بل هو اساسا منهج عمل وضعته اجهزة المخابرات الاميركية المتخصصة (مراكز بحوث) للتعامل مع حالة العراق وايران كجزء من مخطط اميركا الاقليمي والعالمي .

لذلك فان هدف هذه النظرية العملي والتطبيقي الصرف ، والذي يقوم على مواصلة محاولات تدمير العراق ، هو الذي يحدد هدفنا نحن فما دامت هذه النظرية اداة عمل فأن تعاملنا معها يجب ان يكون على اساس عملي وتطبيقي وبصيغة محددة بوضوح تام ، وهي صيغة التعرف الصحيح على النظرية واسسها ، ثم تسليط الاضواء على عيوبها ونقاط ضعفها ، وقوتها ان وجدت ، ممهدين بذلك لتقديم مجموعة من الاستنتاجات النهائية بشأنها .

نظرية ام سياسة ؟

لنبدأ اولا بجانب شكلي لكنه مهم في مسعانا للوصول الى اقصى وضوح ممكن ، وهو يتجسد في السؤال المنطقي الاتي : هل (الاحتـواء المزدوج) نظرية ؟ ام سياسة ؟ ان طرح هذا السؤال ينبع من استخدام المصطلحين المذكورين ، اضافة الى مصطلح ثالث هـو (مفهـوم الاحتواء المزدوج) في الحوارات والكتابات التي تناولت الموضوع ، وهو ما قد يثير بعض الارباك الاكاديمي .

ان الفرق بين النظرية والسياسة دقيق ومحدد ، فالنظرية هي الاطار المفهومي لفكرة ما ، والذي يتضمن مصادرها وتطورها واسسها والاشخاص الذين بلوروها، وصلاتها بافكار اخرى ، وكيفية تعاملها مع ظاهرة واقعية ما ، او حلها لها ، ومن ثم فان النظرية تتسم بالشمولية حيث انها تتضمن كل ما يتصل بالفكـرة او الظاهـرة الواقعية من قضايا نظرية تأملية واساليب عمل وتطبيق.

اما السياسة فهي القيـادة او الادارة (ساس ، يسوس) ، وهي قد تكون في خدمة تطبيق نظرية مـا ، او انها محض اداء روتيني يخضع لتقاليد وسياقـات عامة دون اقترانها بنظرية محددة . والسياسة ، بهذا المعنى ، تنطوي ، في حالات عديدة ، علـى فكـرة او مفهوم او نظرية ، فلكي تشرح السياسة ويتم قبولهـا او تطبيقها ، ينبغي عقلنتها وعرضها بصيغة مفهوم او

نظرية جزئية تختص بجانب معين من الحياة والذي تتعامل معه السياسة .

وفي نطاق هذا التميز بين النظرية والسياسة يتضح ان السياسة ، وفي حالات عديدة ، بحاجة لنظرية لتفسيرها وعقلنتها وتسويقها قبل الشروع بتطبيقها او في اثناء ذلك. و (الاحتواء المزدوج) ، اذا قبلنا التمييز السابق هي ، في وقت واحد ، سياسة ونظرية ومفهوم، فهي سياسة لانها تتعلق بادارة ازمة حقيقية ، هي ازمة التعامل الاميركي مع العراق وايران ، وهي نظرية لانها بحاجة لعقلنة وتسويغ فكري وتسويق للرأي العام ولاجهزة صنع القرار والتشريع في اميركا والعالم ، وهي اخيرا مفهوم concept لانها تعكس شكلا من اشكال الادراك لظاهرة ما .

السيادة الناقصة

لعل اهم ما تعبر عنه النظرية في مجالي علم السياسة وعالم السياسة ، هو تعاملها التحقيري مع مفهومي السيادة والاستقلال السياسي للدول .

اذ بعد ان تعب « عقل اوربا » في القرنين الماضيين بسبب صياغته وبلورته لمفاهيم ونظريات علم السياسة الحديث ، وفي مقدمتها مفهوم الدولة القومية والسيادة والقانون الدولي والاستقلال السياسي وحق تقرير المصير وحرية الفرد ... الخ ، نجد اليوم (عضلات

اميركا) المجردة من العقل تضع هذه المفاهيم في « سلة المهملات » وتتصرف وكان عصر النهضة في اوربا لم يحدث ، وان العالم لا يزال يعيش - مرحلة القرون الوسطى ، حيث سادت القوة والهمجية والانانية المفرطة والتجاوز على القيم والمواضعات والافراد والامم .

ان العقل المسطح الذي يتحكم بالسياسة الاميركية، في الداخل والخارج ، يتسم بأنه عقل عملي صرف يعجز، حتى الان ، عن دخول عالم المفاهيم والفلسفة والفكر النظري ، لذلك تميزت الحياة الفكرية في اميركا بالفقر المدقع والاقتيات الطفيلي على نتاج اوربا الفلسفي والفكري ، وتجنب التعمق في البحوث التأملية والمفاهيم، وما الفلسفة البراغماتية الا انعكاس دقيق لهذا الواقع .

وقد اثر الطابع العملي الصرف للعقل الاميركي في اتجاه تطور المجتمع الاميركي : فبدلا من التعمق في الفكر اختارت اميركا (التعمق) في التطور التكنولوجي العلمي، على اساس انه حقل يتعلق بجانب عملي صرف واختباري يمكن لمسه بعكس المفاهيم المجردة التي تستعصي على العقل الاميركي العام .

لذلك حصل الافتراق الكبير والخطير في تطور اميركا : فهي تقدمت تكنولوجيا وعلميا واجتماعيا ، ولكنها بقيت متخلفة فكريا وسلوكيا (على اساس ان السلوك هو ثمرة التفكير والتربية) وبذلك برزت اميركا كعملاق تكنولوجي ـ علمي ـ اقتصادي ، لكنه عملاق بعقل عصفور صغير ! تماما كالديناصور الذي كان ضخم

الجسم صغير العقل ، فعجز عن التأقلم مع البيئة فأندثر بعكس الانسان الصغير الجسم والكبير العقل والذي بقي برغم كل ما واجهه من تحديات البقاء .

ان العملاق الاميركي حينما يواجه المشاكل المعقدة في الخارج ، يبدأ بمحاولة فهمها ، فيجد صعوبة غالبا في تكوين فهم صحيح للظواهر العملية الخارجية ، لذلك يلجأ الى معيار مطلق ومقدس لا يتغير (المصلحة الانانية) ! ذلك هو (سرير بروكروست)(٥٨) الذي تستخدمه اميركا في قياس الاشياء واعادة تشكيلها ، دون ان تأخذ بنظر الاعتبار الاثار الانسانية والقانونية والاخلاقية المترتبة على ذلك .

لقد ابادت اميركا (الهنود الحمر) بلا رحمة لان (سرير بروكروست) لم يستوعبهم ، فعجز العقل الاميركي عن ادراك ان قارة اميركا من الكبر بحيث تستطيع استيعاب الهنود الحمر والبيض معا ، وان لا موجب للابادة الشاملة لهم !

كذلك ابادت اميركا سكان مدينتي ناجازاكي وهيروشيما بالقنابل الذرية ، مع أن الحرب كانت توشك على الانتهاء ، وان اليابان قد بدات بالاستسلام ، لكن العقل الاميركي الصغير والمسطح استهوته لعبة الكاوبوي الامي الذي يريد ارهاب الاخرين بقتل خصمه بشكل بشع حتى لو كان مسدس الخصم قد سقط من يده قبل توجيه الرصاص اليه !

وسطحية العقل الاميركي وضآلته هي نفسها

التي دفعت اميركا للتحول من مجاميع قتلة ولصوص ومتدينين هاربين من الاضطهاد ، الى دولة تحترم القانون والمؤسسات وتقسيم السلطات وتؤمن بشكل متطرف بمفهوم السيادة والاستقلال ، حيث قامت الثورة الاميركية ضد الاستعمار البريطاني من اجل الاخير .

كذلك فان هذا العقل قبل عقب الحرب العالمية الثانية وحينما برز الصراع الاميركي السوفيتي ، الدفاع القوي عن مفاهيم الاستقلال الوطني وسيادة الدول مستهدفا من وراء ذلك تجريد السوفييت من اسس سيطرتهم على اوربا الشرقية .

لكن هذا العقل ، وحينما ادرك ان فرصة الاستيلاء على العالم قد جاءت بانهيار الاتحاد السوفيتي ، عاد الى عقلية الكابوي الامي المتعجرف ، فتنصل من ايمانه بالسيادة والاستقلال وحق تقرير المصير والقانون الدولي، عندما اعلن جورج بوش ، وبسذاجة وغطرسة لا حدود لهما ، عن قيام (الحكومة العالمية) التي تحكم العالم من واشنطن بلا منازع ، وموه ذلك باسم (نظام عالمي جديد) لم يوجد الا في عقله الصغير والضحل !

لقد ارتعب العالم ، بكل شعوبه ، وهو يرى الكاوبوي الاميركي الامي ، بلحيته القذرة ورائحته الكريهة ونظراته الوقحة المملوءة شهوانية ودبقا ، يسحب مسدسه ، ورائحة الخمر تفوح من لحيته ، ويصوبه الى صدغ اطفال ونساء العالم ويقول لرجالها : اما ان تستسلموا

او افجر رؤوس اطفالكم واغتصب نساءكم وابيد مدنكم وقراكم واهدم مساجدكم وكنائسكم !

لقد فقد الدايناصور الاميركي رشده واخذ اعضاء في الكونغرس الاميركي ومسؤولون في الخارجية او المخابرات ورجال اعلام وباحثون يتحدثون عن الدول والامم الاخرى وكأنها قطعان ماشية لا حول لها ولا قوة الا طاعة الكاوبوي الاميركي ! فالدول الاخرى لم تعد لها حدود معترف بها يحميها القانون الدولي ومنظمة الامم المتحدة ، فاخترقت ، وحق السيادة للدول انتهك بالتدخل في شؤون الدول الاخرى علنا وبصورة رسمية! ووحدة الدول الغيت في العديد من الحالات (يوغسلافيا مثلا) بقرار اميركي طبق عن طريق اشعال حروب عرقية ـ دينيـة !

وصار الاميركي الجالس في (لاس فيجاس) يقول (متى نسقط الحكومة الفلانية لافتح فرعا هناك لشركتي او مشروعي ؟) . ووصلت الوقاحة بساسة اميركا حدود قيامهم باملاء أوامر على دول عديدة : وفود تذهب الى روسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق للاتفاق على شكل الحكم الجديد ورموزه واتجاهاته ، واخرى تذهب الى الصين وكوريا الشمالية والهند وباكستان لتصدر اليها الاوامر » بنزع السلاح النووي او « احترام حقوق الانسان » !

ويقف الرئيس الاميركي ليقول لحكام (رواندا) الجدد : اما ان تقبلوا بكل تفاصيل طلباتنا او لا مكان

لكم في الحكم ! وفي نايجيريا يذهب مبعوث اميركي ليقول بصلف لاحدود له لرئيسها : اترك السلطة !

العالم ، وحسب تصور الدايناصور الاميركي مزرعة كبرى بلا سياج او حدود ، يتحرك فيها ملتهما هنا بقرة ، عاقرا هناك بطن جمل ، بينما يدوس بقدمه الضخمة طفلا وليدا فيسحقه بلا رحمة ! لقد اختفت من امام ناظري الدايناصور الاميركي سيادة الدول وحريتها وحقها في الحياة والكرامة واخذ يتعامل معها على انها مجرد ادوات او مواد خام !

وبتأثير هذه العقلية المتخلفة والوحشية نصبت اميركا نفسها شرطيا عالميا ، لكنه شرطي مرتش يحفظ النظام من اجل استمرار النهب وتعميمه في العالم ، وحاولت الغاء دور دول اخرى كبيرة وصغيرة ، ومنها العراق وايران ، ان نظرية (الاحتواء المزدوج) ، وكما عرضناها ، تعني في الترجمة العملية عدم الاعتراف بسيادة العراق وايران والعمل على تجميد دورهما الاقليمي كوسيلة ضغط (على ايران) لجعلها تتراجع ، وكاداة تخريب وتقسيم بالنسبة للعراق .

وبسبب ضآلة العقل الاميركي لا يستطيع سوى الهروب من سؤال صاغه فلاسفة اوربا ومفكروها منذ اكثر من قرنين من الزمان وهو الاتي : من يعطي الحق لحاكم او لدولة الغاء ارادة شعب او تحطيم سيادة دولة ؟ ان المسؤولين الاميركيين يصابون بالانفعال ويستولي عليهم الغضب حينما يسألهم الراي

العام : من منحكم حق التدخل في شؤون الدول الاخرى وتنصيب حكومات واسقاط اخرى ؟ ان الجواب الوحيد غير المنطقي وغير المقنع هو الأتي : مصالحنا هي التي تخولنا حق تدمير حياة الدول والامم الاخرى !

ان هذا الجواب بعينه يستبطن جوهر التركيب العقلي الاميركي ، فالمصلحة بالنسبة لاميركا هي ليست مصلحة مشروعة معروفة ومعترف بها قانونيا واخلاقيا ، بل هي الشهوة الجامحة والمحرمة تماما لاغتصاب كل شيء وبلع اي شيء ! وهي لذلك تشكل تهديدا لوجود وحياة ومصالح امم كاملة ودول مستقلة .

ان التدخل الاميركي في شؤون العراق وبشكل وقح ، سابق في زمانه بسنوات لموضوع الكويت ، وكان اخر واخطر شكل له قبل العدوان الثلاثيني هو اسقاط الشاه في ايران وتشجيع ملاليها على غزو العراق وتقسيمه ، وقد اكدت فضيحة (ايرانجيت) ذلك بشكل قاطع ، الامر الذي يثبت ان اميركا استغلت موضوع الكويت لتسويغ جرائمها ضد شعب العراق ووحدته الاقليمية وسيادته .

ان الحديث عن عزل العراق وايران واخراجهما من التوازن الاقليمي والضغط عليهما كي تقبلا بشروط اميركا ، يعني ان اميركا ترفض الاعتراف بسيادة البلدين، وتتجاوز على القانون الدولي وتخرق ميثاق الامم المتحدة الذي ينص على احترام استقلال الدول الاعضاء .

ويترتب على ذلك ان نظرية (الاحتواء المزدوج) تقوم

اساسا على فكرة عدم الاعتراف بسيادة الدول والغاء التزام اميركا بميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي ، وهي لذلك لقيت رفضا علنيا (اليابان مثلا) او مبطنا (دول اوربية) ، كما انها تواجه مقاومة شديدة من العراق وربما ايران ، وتتعرض لانتقادات كتاب وساسة موالين لاميركا في الوطن العربي ، لكنهم يدركون ان هذه النظرية غير عمليه وحاطئة (٥٦) .

لا نجاح الا بدعم الاخرين

برغم ان اميركا تملك قدرة عسكرية متفوقة حاليا، وبرغم انها كانت خلال اعوام ٩٠ ـ ١٩٩٣ تمارس سياسة فرض القرارات على الدول الاخرى بلا صعوبات الا انها ، ومنذ عام ١٩٩٣ بشكل خاص ، اخذت تواجه مقاومة ورفض الحلفاء وغير الحلفاء للعديد من مواقفها ومفاهيمها ؛ وبذلك تكون نظرية الاحتواء المزدوج قد ولدت رسميا في العام نفسه الذي اخذت فيه قبضة اميركا العالمية تضعف وترتخي وبدأ العالم يتحرك بعيدا عنها ، وتلك احدى مفارقات هذه الفترة من التطور العالمي .

ان احد اهم مستلزمات نجاح تلك النظرية هو تعاون الاخرين ،اي الدول الاخرى التي لها صلة بالمنطقة سواء حكم الوجود او المصالح،ولهذا لم يعد ذلك امرا غامضا نسبة لادارة كلنتون وخبرائه . ان نجاح الاحتواء المزدوج مرهون بتوفير اربع ضمانات تطبيقية : ١ ـ قبول دول

الاقليم الاساسية لها وتقيدها بها ، ب ـ قبول الدول الكبرى الاساسية والتي لها صلة بدول الاقليم بها وتعاونها مع اميركا لانجاحها ، ج ـ تعاون ايران لاضعاف العراق ، د ـ تعاون العراق لاضعاف ايران .

هل هذه الضمانات متوفرة ؟ لنتناولها واحدة اثر اخرى بالبحث والتدقيق .

أ ـ موقف دول الاقليم :

ان الفرضية الاساسية التي جعلت دول الاقليم تشارك في العدوان الثلاثيني ضد العراق ، ودون استثناء ، هي اقناع اميركا لها « أن النظام في العراق زائل لا محالة وان لعراق سيقزم لعدة عقود من الزمن » . اذ لولا « الضمانات » والتأكيدات التي قدمتها واشنطن للانظمة العربية وغير العربية التي شاركت في العدوان ، بأن كل شيء سيسير وفق المخطط الاميركي ، لما تجرأ اي نظام على محاربة العراق والوقوف علنا ضده ، بل لو ان أيا منها شك ولو بنسبة ١٪ بان خطة اميركا لن تنجح في تغيير النظام السياسي في العراق لما شارك في العدوان وبغض النظر عن قناعاته الداخلية ازاء العراق .

وقد عززت « الضمانات » الاميركية هذه ظاهرة انبطاح الاتحاد السوفيتي تحت ظل غورباتشوف امام اميركا وغياب القوة الدولية الرادعة للاستهتار الاميركي، فظن زعماء انظمة دول المنطقة ان العراق لن يصمد ولن

ينجح في افشال خطة اميركا ، وان نظامه السياسي زائل لا محالة ومن ثم عليها ان تشارك في الخطة للحصول على مكاسب فانخرطت في عملية العدوان والتآمر ، اما عن قناعة او تحت ضغط الاقتناع بان وقوفها على الحياد سيثير غضب اميركا دون ان يوفر لها « الحماية العراقية » !

اذن العنصر الاول والحاسم في انخراط بعض دول المنطقة في سياسة معاداة العراق كان اقتناع انظمتها « بضمانات » اميركا القاطعة بانها لن تتعرض « لرد الفعل العراقي المناسب » على اعتدائها عليه وعلى شعبه لسببين : السبب الاول ان النظام السياسي في العراق سيغير بالقوة وينصب مكانه نظام عميل لاميركا والسبب الثاني هو التزام اميركا بحماية تلك النظم اما بقوتها العسكرية مباشرة او بواسطة (النظام الدفاعي الاقليمي الجديد) الذي تقرر اقامته لضمان « أمن المنطقة » ومنع الدول الاخرى فيها (العراق وايران) من التأثير على « ترتيبات » اميركا ، ومحاسبة الانظمة العميلة لها .

وكان مفروضا ، وكما اعلن رسميا ، ان « النظام الدفاعي الاقليمي الجديد » سيضم مصر بصفتها قوة الردع العربية الاساسية وتركيا والكيان الصهيوني ، وان يمول سعوديا وخليجيا .

وبالاستناد للفرضية ، التي اثبتت الاحداث اللاحقة خطأها ، وهي أن « الضمانات » الاميركية التي تنص على « حتمية تغيير النظام السياسي في العراق

بالقوة » ، تكونت عدة فرضيات فرعية ابرزها افتراض ان العمليات العسكرية والاقتصادية والسياسية ضد العراق لن تطول كثيرا ، ومن ثم فانها لن تشكل عامل استنزاف شديد لدول المنطقة تلك ، وافتراض ثان يقول بأن التغيير السريع داخل العراق سوف يقلل الى اقصى حد احتمال نشوء مشاكل معقدة انسانية واخلاقية وسياسية ، وافتراض ثالث يقول ان الجرائم التي سترتكب بحق العراق وشعبه ستدفن وان النظام العميل « البديل » لن يثيرها ولن يحرض على الثأر لها او المحاسبة عليها .

ولكن : هل سيكون موقف دول الاقليم هو ذاته لو انها ادركت سلفا ان مخطط تغيير النظام السياسي في العراق سيفشل ؟ وهل كانت ستقبل التورط في حرب دامية سقط فيها الالاف قتلى (من جانب اميركا وحلفائها) وشهداء (من جانب العراق) لو انها توقعت تعرضها لازمات داخلية سياسية (مثل مصر) واقتصادية ـ سياسية (مثل تركيا) وسياسية ـ مالية (مثل السعودية) تجعل منها في حالة تراجع دورها الاقليمي بشدة وبروز امكانيات تفسخها من الداخل ، كما هو الحال في مصر وتركيا ؟

يقينا ، ونؤكد ذلك مرة اخرى ، ان حكام مصر وتركيا والخليج العربي ، لم يكونوا ليجرأوا ومهما كانت الضغوط ، على معاداة العراق وشعبه ، لو انهم عرفوا بان القيادة العراقية ستبقى وستنجح في صمودها وستشق طريقا جديدا للحياة .

لقد ادى صمود الشعب العراقي وذكاء قيادتـه السياسية الى تكون وضع اقليمي شائك ومعقـد جدا لم يسبق للمنطقة ان شهـدت مثيـلا له في التعقيـد والخطورة . اذ ان بقاء العراق بقيادته الاصلية والاصيلة ، والتي كان العدوان الثلاثيني يريد اسقاطها والتخلص من نهجها وخططها التنموية الطموحة ، قد فرز عدة نتائج تصب ، في مجموعها ، بأتجاه زعزعة الاستقرار المؤقت ، والذي قام على القوة العسكرية الاميركية ، والدفع نحو حدوث سلسلة انفلاتات شعبية في اكثر من قطر .

وان اهم ما ترتب على صمود العراق من تطورات وتحولات ناقضت خطة وتطلعات اميركا او نقضتهـا كليا او جزئيا مايأتي :

١ ـ ان صمود العراق والفشل في تغيير نظامـه السياسي بالحرب والغزو قد زرع عوامل قلق وخـوف عميقين في نفوس حكام الدول والانظمة التي اعتدت عليه، لانها ادركت ان مجرد صمود العراق هو « اعجاز غـير متوقع » يدل على انه سيعود لا محالة لممارسـة دوره الاساسي والحاسم و « ذكريات » جريمـة العـدوان الثلاثيني وادوار كل طرف فيها تستولي على اذهان كل عراقي .

٢ ـ لقد ادركت القـوى الاقليميـة كلهـا ان « ضمانات» اميركا ، وبرغم جبروتها ، كانت مجرد وعود استندت الى سوء تقدير لقوة العراق ولرد فعل شعبه فبقي العراق موحدا ومحتفظا بعوامل استعادة قوتـه ودوره واهمها عامـلان :

العامل السياسي المجسد في تعزيز دور قائد العراق الرئيس صدام حسين وزيادة التفاف الناس حولـه بعد ان تأكدوا ان ضرب العراق لم يستهدف قيادته فقط بل انه بالاساس كان خطة لتدمير العـراق وابادة شعبـه بالحرب والحصار الاجرامي العنصري .

والعامل الفني - المادي المجسد بقدرات العراق الهائلة وثرواته الطبيعية الضخمـة جـدا ونسيجـه الاجتماعي الحضري ، وقبل كل شيء امتلاكه لجيش من العلماء والمهندسين ذوي الخبرة العظيمة في البنـاء والاعمار والاعتماد على الذات .

ان هذه الحقيقة رسخت الاقتناع لـدى زعماء الانظمة التي اعتدت على العراق ان وجود ودور العراق لا يتقرران بتأثير العوامل الخارجية ومهما كانت فعالـة ومؤثرة ، بل هما اساسا من صنع العوامل الداخلية ، التي تتحرك ببطء احيانا ، لايقاف تأثير العوامل الخارجية في طريق انهاء التحديات الخارجية . ان عمليات الاعمار والبنـاء التي تمت في العـراق واعادت ما خـرب من بنى تحتية الى حالتها الطبيعيـة ، مـع ان ذلك كـان مستبعدا تماما في حسابات اميركا وحلفائها ، قد عـزز قناعة جديدة - قديمة تقول بان العراق يختلف عن دول المنطقة الاخرى تاريخيا وواقعيا من حيث قدراته وردود فعله على المآسي والتحديات . ولهذا فان الهجوم العراقي المضاد للعدوان الثلاثيني كان بصيغة اعـادة الاعمـار والبناء بعد الصمود في وجه اعتى واشرس عـدوان في

التاريخ ، وهو ما رسخ الخوف من المستقبل لدى من اعتدى على العراق بعد ان سأل نفسه : لوتعرضت لواحد بالالف مما تعرض له العراق هل كنت سأصمد وابقى ؟

٣ ـ ان صمود العراق قد اعاد الى الواجهة واحدة من اهم واخطر المسائل التي دفعتها اميركا الى الخلف بتأثير « ضماناتها » و « وعودها » ، وهي أن العراق ليس قطرا يمكن اهماله وعزله لسنوات في عالم يتجه نحو ازمة نفطية ، او صدمة نفطية ، في نهاية هذا القرن .

لا يمكن لاي محلل ان يتجاهل حقيقة بارزة وهي ان النفط كان الهدف الاول والواحد بعد الالف في قائمة اهداف العدوان الثلاثيني على العراق ، لان العراق يشكل احد ثلاثة اسماء جغرافية ستبقى تزود العالم بالنفط وحدها : العراق ، السعودية ، الكويت . أن حاجات عالم الصناعة والتكنولوجيا ، وفي ظل غياب بدائل الطاقة الاخرى حتى الان ولزمن غير منظور ، يجعل مستحيلا تجميد وعزل اي من تلك المناطق الجغرافية الثلاث التي ستصبح وحدها التي تنتج النفط خلال مدة ربع قرن .

وهذا يعني ان ضرب العراق لم يستهدف الغاء حصته في الانتاج النفطي العالمي الى الابد ، بل اعادة استخدامها من زاويتين : زاوية اعادة تشكيل الجهة التي تصنع القرار السياسي في العراق وبصورة تضمن ان يكون هذا القرار مستجيبا للرغبة الاميركية مباشرة ،

وزاوية ضمان ان يكون الاستيلاء الاميركي على حصة العراق في الاحتياطي العالمي ، والتي تبلغ حسب الاحصاءات التي اصبحت قديمة بعد الاكتشافات المذهلة لحقول عراقية جديدة ، بحدود ١٠٪ من الاحتياطي العالمي ، خطوة اساسية في خطة سيطرة اميركا على العالم الصناعي من خلال تحكمها المطلق والشامل والامن في مصادر الطاقة الرئيسة الثلاثة : العراق والسعودية والكويت .

في ضوء ما تقدم يبدو واضحا ان عزل العراق وتجميد دوره حتى في اطار الخطة الاميركية ، هو اجراء مؤقت لاسباب ستراتيجية واقتصادية ، وان اطالته تصب بأتجاه خلق ازمة عالمية خطيرة ستضرب اسس الاقتصاد العالمي قبل نهاية هذا القرن حتما .

وهكذا برز تضاد وتناقض داخلي في خطة اميركا ازاء العراق سببها صمود الشعب العراقي وقيادته ، ففي حين ان اميركا بالاصل قدرت ان الحصار يجب ان يكون قصيرا وبما يؤمن تغيير الوضع السياسي في العراق ، فانها تجد نفسها « مضطرة » ، انسياقا مع وهم اسقاط النظام السياسي في العراق ، لاطالة الحصار وابقائه ، الامر الذي زاد من مخاطر نشوء ازمة او صدمة نفطية عالمية قبل نهاية القرن لان السعودية وغيرها عاجزة عن سد النقص النفطي الذي بدا يظهر في العالم برغم كل الاجراءات الاميركية ! وبرغم كل الزيادات الهائلة في الانتاج السعودي !

ان سعي اميركا والغرب لمضاعفة الانتاج العالمي من النفط وجعله نحو (٤٥) مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٠ كما ورد في هامش (٣٦) بدلا من (٢٠) مليون برميل يوميا ، وذلك لسد النقص الكبير في الطاقة الذي بدأ يظهر ، سعي مستحيل وفاشل سلفا بدون عودة العراق الى ساحة الانتاج ، وهذه الحاجة الحيوية لا تحصل بعد « اتخاذ قرار سياسي عالمي » بذلك ، بل يجب الاعداد لهذه العودة التدريجية داخل العراق (من الناحية الفنية) وخارجه ، من هنا فأن الانظمة التي اشتركت في العدوان اخذت تقتنع يوما بعد يوم ان حل المشاكل الاقتصادية العالمية القادمة والحالية يرتبط مباشرة ، او بصورة غير مباشرة ، بعودة العراق كقوة منتجة للنفط من جهة ، وكقوة تجارية ـ تكنولوجية نشطة وفعالة اقليميا ودوليا من جهة ثانية فهل يمكن لقطر بهذه الخصائص الجيوبوليتيكية البالغة الاهمية أن يعزل لزمن طويل ؟ وهل يصل الغباء وسوء التقدير بصناع القرار في اميركا والعالم الصناعي حد تجاهل ان سياسة عزل العراق وكلما استمر اعتمادها ، تولد كوارث سياسية واقتصادية وامنية في الاقليم والعالم ؟

٤ ـ ان الحاجة لجعل الحصار قصيرا ومحددا بزمن معين لا ترتبط فقط بالنفط وثراء العراق وحيوية دوره التجاري الاقليمي والدولي ، بل هي ترتبط ايضا بطبيعة العدوان ، وبكل ما حشد اثناءه من اسلحة متطورة وتدميرية وعدد هائل من الدول والمعدات ، سوف تجعل

زمن « الحاق الهزيمة » بالعراق وغزوه وحسم «ازمته» قصيرا ، ومن ثم فانها لن تستنزف الكثير من موارد دول المنطقة ، وستبقي على مرونة توفر الاحتياطي النقدي لديها الذي يشكل العامل الاول في ممارستها للنفوذ في المنطقة وداخل اقطارها . فهل حصل ذلك ؟ ان صمود العراق قد فرز نتيجة سلبية بالنسبة للانظمة الخليجية وغيرها التي شاركت في العدوان ، وهي الحاجة الماسة والكبيرة لتخصيص موارد اضافية ضخمة لصرفها في عدة مجالات : تكديس المزيد من الاسلحة لخلق الشعور بالامن ، استمرار (رشوة) الحكومات التي اشتري دورها في العدوان ، زيادة مخصصات التآمر الاقتصادي على العراق الذي صمد واصبحت الحرب الاقتصادية ضده هي والحرب الاعلامية ـ النفسية ، بديلا عن الحرب العسكرية .

ان ما سبق ذكره يتعلق بالحكومات الخليجية الثرية المنتجة للنفط ، اما مصر وتركيا فان هذه الثغرة قد برزت فيهما باوسع شكل ، فصمود العراق واحتفاظه بعوامل النهوض الاساسية مجددا وبعد رفع الحصار ، اعاد ازمة الدور المصري الى الواجهة ، فمصر المتعبة اقتصاديا وذات النظام المعزول شعبيا ، اخذت تواجه مصاعب خطيرة لعدة اسباب ، من بينها « العامل العراقي » ، اذ ان صمود العراق قد فضح عمالة النظام المصري وسلط الضوء على الجرائم البشعة التي اشترك في ارتكابها ضد شعب العراق ، خصوصا وان الكيان

الصهيوني برز كمستفيد اقليمي وحيد من العدوان على العراق . فزادت مسوغات نهوض المعارضة الوطنية المصرية لنظام حسني مبارك واصبحت مطالبتها برفع الحصار عن العراق احد اهم شعاراتها الاساسية .

كذلك فان استمرار صمود العراق قد ادى الى التعجيز التدريجي والمتزايد للسعودية والكويت واميركا من الاستمرار في تقديم دعم مالي لمصر ، فأخذ الاقتصاد المصري يزداد تدهورا مع استمرار صمود العراق ! واخيرا وليس اخرا كان عدد المصريين العاملين في العراق يزيد على (٣) ملايين مصري وكانوا يحولون العملة الصعبة لمصر بكميات هائلة ، وقد ادى الحصار الى (تجميد) هذه التحويلات فاصيب الاقتصاد المصري وقطاعات واسعة من الشعب المصري باضرار بالغة ، ولم تستطع اميركا ولا السعودية والكويت تعويضها .

وهكذا اصبح استمرار الحصار يعمل ضد مصلحة الاقتصاد المصري ، لاسيما بعد تصاعد المقاومة الوطنية المسلحة في مصر للنظام .

اما تركيا فبخلاف اعتقاد حكومتها آنذاك لم يسقط العراق خلال شهور ، بل بقي وصمد ، مما تطلب مواصلة الحصار وتشديده ، فكانت النتيجة ان استمرار الحصار على العراق قد زرع عوامل تقسيم وانهيار تركيا من الداخل ، حيث انه خلق ازمة خطيرة امنية واقتصادية في منطقة « شرق الاناضول » سببها توقف التعامل التجاري مع العراق مما تسبب في خسارة

ملايين الناس لمصادر رزقهم ، وكذلك فان وجود القوات الاجنبية في تركيا وعملياتها في جنوب شرقي تركيا وشمالي العراق، قد ادى الى انفلات امني شامل في تركيا وبصورة لم يسبق لها مثيل جعلت الجيش التركي يركز كل قواه على المهاجمة الدورية وبكل اصناف القوات المسلحة ضد القوى الكردية التركية المعارضة .

باختصار شديد يبدو واضحا ان تركيا التي خسرت حتى الان بسبب الحصار (٤٠) مليار دولار ، تبدو اكثر دول الاقليم تضررا من استمرار الحصار ، لذلك فأن ثمة اجماعا يتشكل بين القوى السياسية التركية يقوم على عد رفع الحصار عن العراق مطلبا وطنيا تركيا .

٥ ـ وبفضل الصمود العراقي سقطت فرضية اميركية اخرى اقنعت بها النظم التي شاركت في العدوان وهي ان « النجاح المضمون في تغيير الوضع السياسي في العراق وبسرعة سوف يقلل الى اقصى حد من احتمال نشوء مشاكل انسانية واخلاقية وسياسية معقدة تثير الراي العام العربي والاسلامي » .

إذ ان المقاومة الباسلة التي ابداها الشعب العراقي قد ادت الى فضح الطبيعة اللاانسانية لاميركا وتابعيها فبالاضافة لاستخدام اسلحة محرمة كالاعتدة المشربة باليورانيوم الضعيف ، والقنابل الفراغية ، والتي احدثت خسائر كبيرة وتركت اثارا طويلة المدى ، قامت اميركا بجرائم لا يمكن تبريرها كجريمة (ملجأ العامرية) التي

هزت الراي العام العربي والاسلامي وشكلت واحدا من اكبر « الاحراجات » التي تعرضت لها حكومات الخليج ومصر وتركيا .

كما ان استمرار الحصار قد كشف الطبيعة البربرية واللا اخلاقية للحكومات التي فرضت او تساعد على استمراره ، بعد ان كشف الرأي العام العالمي انه يشمل الغذاء والدواء، مما أدى الى موت الاف العراقيين بسبب نقص الغذاء والدواء ، وذلك امر صدم الشعوب والكثير من الحكومات وشكل عامل ضغط يزداد يوميا مع ازدياد عدد ضحايا الحصار .

٦ ـ وكانت الفرضية الاخرى تقول ان تغيير النظام في العراق وتنصيب حكومة عميلة سوف يطمر هذه الجرائم ويجعل الراي العام غير مطلع عليها ، لان النظام العميل لن يثيرها ولن يطالب بالتحقيق مع مرتكبي تلك الجرائم ، وبذلك يتخلص العملاء في المنطقة من الضغوط النفسية او السياسية او الدينية . لكن هذا لم يحدث لان الصمود العراقي حمى العراق ونظامه السياسي فكان طبيعيا ان تفضح هذه الجرائم الخطيرة ويدان مرتكبوها والمساعدون على ارتكابها من حكام المنطقة .

٧ ـ كانت هناك ايضا فرصة اخرى ، وهي ان زوال العراق سوف يساعد الانظمة العربية العميلة لأميركا على تطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني ضمن الشروط الاميركية ـ الصهيونية ، اي تنفيذ طلبات

الكيان الصهيوني الاساسية والتي سبق للعرب رفضها، وقامت كل الحروب والازمات بسببها ، وفي مقدمتها الاعتراف بالكيان الصهيوني كدولة طبيعية في المنطقة والتخلي عن ارض فلسطين التي احتلت عام ١٩٤٨ لتكون « ارضا اسرائيلية » رسميا ، واقامة علاقات مفتوحة مع الكيان الصهيوني ثقافية واقتصادية وسياسية وامنية وضمان « الامن الاسرائيلي » الخ .

لكن الذي حصل اثناء العدوان الثلاثيني وبعده بلور عدة حقائق من المستحيل تجاهلها من اي كان ، وفي مقدمتها حقيقة ان النظرية التي سادت ، او سيدت بالاعلام والتضليل ، وقالت ان « الكيان الصهيوني قوة جبارة لا تقهر وتتفوق على العرب في كل شيء » قد سقطت تماما حينما ادى سقوط (٣٩) صاروخا عراقيا على بعض المستوطنات الصهيونية في مدن فلسطين المحتلة الى انهاء نظرية الامن الاسرائيلي بكافة مكوناتها التقليدية : الحدود الامنة ، خوض الحرب داخل الاقطار العربية ، الحرب القصيرة او الخاطفة ، مقابلة التفوق الكمي العربي بتفوق نوعي صهيوني الخ .

ان العراق وحده ، وليس كل العرب ، قدم الدليل القاطع على هشاشة الكيان الصهيوني وافتقاره لمقومات البقاء الذاتية ، وهو لذلك استطاع في اعوام ٨٨-١٩٩٠ اقامة توازن رعب جديد في الاقليم جعل السلاح النووي الصهيوني محيدا بالسلاح الكيمياوي المزدوج العراقي . وهكذا اقتنعت الجماهير العربية والكثير من الزعامات

العربية أن بامكان العرب ، لو اعتمدوا نموذج النهضة القومية في العراق ، ان يكسبوا الصراع المصيري مع الكيان الصهيوني دون الحاجة للحرب لعسكريه .

من هنا رأينا الاعلام الاميركي ـ الصهيوني يركز على ترويج فكرة مضللة تقول « بأن العراق قد هزم وانه لن يعود الى المسرح كقوة اقليمية » ، وكان احد اهداف هذه العمليه ترسيخ اليأس في نفوس العرب والمسلمين ، عن طريق الايحاء بفكرة ان ايه قوة عربية ظهرت أو ستظهر محكوم عليها بالزوال ، لذلك يجب قبول الامر الواقع ، وهو قبول التطبيع مع الكيان الصهيوني والوصاية الاميركية .

لكن صمود العراق لم يسمح باكمال هذه اللعبة : اذ أن وجود شارع عربي واسلامي غير قابل للتطبيع مع الصهيونية وكيانها ، لاسباب قومية ودينية وحقوقية ، مع وجود دلالات ودروس النموذج العراقي واستمراره في الصمود قد شكل حالة نضالية مؤثرة ، وان لم يصل تأثيرها بعد الى حد تغيير الوضع الراهن .

ولهذا فأن الدعوة لترويج فكرة الاستسلام للصهيونية واميركا بحجة الامر الواقع ، تضعفها وتحدد نطاق تأثيرها صورة الانجازات العراقية قبل العدوان وأثناءه وبعده تذكر باصول الصراع وبحقوق العرب وبقدراتهم الكامنة . ومما عزز منطق الصمود العراقي هو ان التسويات التي عقدت حتى الآن لم تتضمن سوى الاستجابة لاهداف الكيان الصهيوني الاصلية ، مع ان

امكانات النضال الشعبي العربي والاسلامي وتدهور مكانة الكيان الصهيوني واميركا ، نتيجة عوامل بنيوية داخلية ، كان يجب ان تعتمد لخوض صراع طويل النفس ضد مشروع الهيمنة لصهيونية .

٨ ـ لقد تحدث كثيرون عن « معارضة عراقية » وتسلمها للسلطة ، وكان اكثر المتحدثين سذاجة وسطحية عن هذا الموضوع هو الرئيس الاميركي بيل كلنتون ، حيث انه اراد تسويغ مواصله الحصار عن طريق الادعاء بوجود « بديل عراقي » ! لكن احداث عامي ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ ، لاسيما في شمالي العراق ، قد اجبرت اميركا وغيرها على الاعتراف بان ما يسمى « بالمعارضة » ليس سوى افراد لا قيمة ولا وزن ولا امكانية لهم داخل العراق .

وقد احدث ذلك صدمة قاسية لدى انظمة المنطقة التي اعتمدت على « وعد اميركا » بتسلم « المعارضة » للسلطة في العراق ، مما شجعها على معاداة العراق ، لكن تبخر هذا الوعد وتيقن الجميع بان « البديل العراقي » ليس سوى وهم ، وان الخيار الوحيد في العراق ، هو قيادة الرئيس صدام حسين ، التي صمدت امام الحد الاقصى لقدرات اميركا وحلفائها، وانه لم يعد لدى اميركا اكثر مما استخدمت ، ان ذلك كله قد احدث صدمة قاسية لدى حكام الخليج وتركيا ومصر وسوريا والكيان الصهيوني وغيرهم .

اذ مهما فعلوا ومهما بدلوا اساليبهم فان الباب

الوحيد المفتوح امام الاطر ف الاخرى لدخول العراق هو (باب صدام حسين) ، ومن يدحله يجب ان يترك اسلحته خارجا ويبقي عقله ومنطقه مفتوحا على فكره واحدة فقط :

احترام ارادة الشعب العراقي وقيادته التاريخية، لقد ادركت ذلك حكومات قطر وعمان والبحرين وتركيا وبعض المسؤولين في مصر وتم التعبير عن ذلك بطرق علنية ورسمية .

٩ ـ لقد افترضت اميركا ان الحصار سيوصل الى ما فشل فيه العدوان الثلاثيني ، واقنعت توابعها المحليين بذلك ، وهو ما شجعهم على تأييد مواصلة الحصار ، لكن العراق ، وبعد اربع سنوات على فرض الحصار شهد تحولات اعجازية اذهلت العالم وجعلت الكيان الصهيوني يطالب اميركا علنا :

اما ان تشنوا هجوما عسكريا شاملا لاكمال تدمير العراق وبلا رحمة ، او ترفعوا الحصار فورا !

لماذا ؟ ببساطة ، وكما شرحت ذلك جهات صهيونية عديدة ، لان العراق ، وبعد العدوان الشامل والمدمر لكل اساسيات الحياة ، نهض بصورة لم يتوقعها اعداؤه ، ولا اغلب اصدقائه ، وشرع بالتحول من قطر يستورد اغلب غذائه ومعداته الصناعية كلها تقريبا ، الى خلية نحل تبدع وتصنع مصادر الحياة ، فالى جانب احياء الزراعة من خلال ازالة الملوحة في الارض التي بدات بقوة بشق (نهر صدام الكبير) خلال اشهر ،

وتبعه شق انهر اخرى ذات طبيعة ستراتيجية لم ينجزها العراق في زمن السلم ، تحول العلماء والمهندسون والفنيون من مجال التصنيع العسكري الى الابداع الصناعي المدني فاصلحوا ماعد خرابا لا يصلح ابدا كبعض مصافي النفط والمصانع ، واعادوا طرق المواصلات ووسائل الاتصال ، والطاقة والماء والخدمات الاخرى ، ودخلوا ساحة صنع المصانع الانتاجية ، حيث تطورت صناعة القوالب بسرعة واتقان ، وهي احد اهم الاسس الرئيسة للتقدم الصناعي الح .

وبفضل هذا النهوض الزراعي ـ الصناعي اصبح العراق يعتمد على الذات بشكل عام وطور قدرات فنية هائلة ستسمح له بدخول نادي الدول المصدرة للسلع الصناعية وللخبرات التكنولوجية، واذا ربطنا هذا التحول الجوهري بحقيقة ان (العقل السياسي) الذي اختار نهج العروبة والمبادىء ورفض المساومة على الحقوق والمصالح الاساسية للعرب كافة وتمسك بالنهج الاستقلالي الوطني ، وبالاستثمار الوطني للثروات العربية ، ادركنا « سر » هذا الموقف الصهيوني المتطرف في تناقضه !

ان المطالبة باعادة ضرب العراق وبشدة اكبر ، يقصد بها القضاء على اصل تجدد نهضة العراق ، لكن هذا المطلب مستحيل ، لانه يتصل بالعراقيين كافراد وليس بمؤسسات الدولة ، حيث ان اصل قوة العراق

هي خبرة وقدرات (جيش العلماء والمهندسين) العاملين ضمن خط سياسي قومي - تحرري وتقدمي ، اضافة لميزاته المادية والجيوبوتيكية .

اما الخيار الاخر وهو رفع الحصار فلا تقصد به الصهيونية انهاء معاناة شعب العراق ، فهذا مستبعد تماما ، بل ايقاف عملية تحول العراق من الاعتماد على الخارج الى الاعتماد على النفس صناعيا وتكنولوجيا وزراعيا ، ومنعها من الاكتمال ، وتشجيع العراق على العودة الى السياسة التقليدية و لتي اصبحت الان خاطئة ، وهي الاعتماد على النفط في توفير موارد الدولة! وبذلك يعود العراق الى حالة الاعتماد لطفيلي على الخارج تماما كما هو حال دول الخليج العربي ، وهذا بالضبط هو الهدف الستراتيجي الصهيوني والاميركي ، الذي لخصه جيمس بيكر بالقول « اننا سنعيد العراق الى عصر ما قبل الصناعة » .

في اطار هذه الملاحظة الحيوية يبدو واضحا ان الحصار قد اصبح يشكل مأزقا ليس لاميركا فقط بل لكل دول وانظمة الاقليم وفي مقدمتها الكيان الصهيوني ، حيث ان استمراره ، بالاضافة لتحطيمه التدريجي لمصداقية اميركا وشعاراتها وتحشيده للراي العام العربي والاسلامي والعام ضدها بسبب مآسي الحصار ، فانه تحول الى عامل تحريض داخل العراق على تجاوز الخطوط الحمر الموضوعة امامه في المجال التكنولوجي

العلمي ، لاسيما التوسع في فروع التكنولوجيا التي تعزز قدرات العراق الانتاجية والدفاعية والتجارية العامة .

لقد اخذ الحصار يفرز القوى التي تنقضه وتنفيه داخل العراق ، وهي أرتقاء قدر ته الانتاجية بسرعة مذهلة وتجاوزه لمعضلات كبرى في هذا المجال . اما في المنطقة فقد نجح الصمود العراقي في نقض وتفسيخ العوامل التي تسند عملية استمرار الحصار .

١٠ ـ وفي ضوء ما تقدم يمكن القول ان اميركا تواجه مازقا ستراتيجيا اقليميا خطيرا ، يتمثل في حقيقة انها ارادت بتدمير العراق اخلاء الاقليم المسمى « الشرق الاوسط » من القوة العراقية بالدرجة الاولى ثم اعادة استرجاع ايران الى حظيرتها بعد ان تسبق ذلك فترة احتواء منظم ، وفي فترة تدمير العراق واسترجاع ايران كان مفروضا اقامة « نظام اقليمي دفاعي جديد » عماده العسكري قوة الردع العسكرية المصرية ـ التركية ، مدعومة بصورة غير رسمية بقوة الكيان الصهيوني ، تموله القوة المالية السعودية ـ الخليجية ، لكي يتولى هذا النظام اعادة ترتيب لاقليم سياسيا وامنيا واقتصاديا وبما يضمن تقزيم العراق وعزله ، ان لم يكن ممكنا تقسيمه ، وردع اية محاولة لتغيير الامر الواقع المفروض اميركيا بالقوة ، وانهاء الصراع العربي ـ الصهيوني لصالح الصهيونية ، ووضع

القواعد الملزمة لدول المنطقة التي لا تسمح لها بالتعامل التجاري ـ التكنولوجي ، ومن ثم السياسي ، مع دول كبرى اخرى موجودة حاليا (اوربا الغربية ، اليابـان) او ستبرز لاحقا ، الا من خلال النافذة الاميركية .

لكن (النظام الاقليمي الدفاعي الجديد) لم ينشأ لان العراق ، وبرغم عزله وتجميده ، اثبت للجميع في المنطقة، انه مازال القوة الاقليمية المستقبلية الاساسية، والتي لا حل ولا ربط بدونها ، وبذلك انقلبت الاية تقريبا ، واصبحت النظم لتي اختيرت لاقامة النظام الاقليمي الجديد تواجه خطر التدهور أو السقوط او العجز المالي ، خصوصا مصر وتركيا والسعودية ، ونشأ قلق عميق في نفوس حكام الدول التي شاركت في ضرب العراق من احتمال اصبح حتميا وهو عودة العراق للساحة وبقوة سياسية وخبرات تكنولوجية مضافة تعزز دوره الاقليمي ، فعاد التذبذب يطبع مواقف الدول التي اشتركت في العدوان على العراق ، ولم تصل الى الاتفاق على اقامة نظام اقليمي . فماذا حصل ؟

ان غياب العراق المؤقت والذي اعقب غياب ايران بعد هزيمتها امام العراق ، قد احدث فراغا ستر تيجيا كان مفروضا ان يملأه (النظام الاقليمي الجديد) المدعوم اميركيا ، لكن نظم هذا لنظام اصبحت عاجزة عن اقامته ، فبعد اربعة اعوام على العدوان الاميركي ، مازالت دول المنطقة حائرة ولا تعرف ما سيحصل ، وهي ترى العراق

صامد ويكسر قيود عزلته بتمكن وبصورة متزايـــدة ، فاخدت تفكر بالمستقبل وتقيم خطوط رجعة مع العراق، وهكذا اصبح الفراغ الاقليمي مضاعفا واشد خطورة !

ربما يجيب البعض : لكن اميركا تملأه مباشرة بقوتها! ان هدا لكلام غير دقيق سياسيا وخاطىء ستراتيجيا . فمن ينظر للستراتيجيه اعسكرية الاميركية التي اعلنت عام ١٩٩٣ ، يلاحظ انها حددت بوضوح ان اميركا لن تتدخل في مناطق العالم المتأزمة كلها ، لان ذلك فـوق طاقتها وقدرتها ، ولهذا فان التدخل يقـرره عاملان : اولا عامل المصلحة ، فما لم تكن لاميركا مصلحة حيوية جدا لا مجال للتدخل ، وثانيا عامل القدرة ، اذ لا تدخل بدون وجود قدرة ، والقدرة المقصودة هـي الحشـد العسكري ، والمعدات والتمويل والقرار السياسي .

ولاميركا مصلحة حيوية في الخليج العربي ، بـل واكثر حيوية من أيه بقعه اخرى في العالم ، ولهذا فان الشرط لاول متوفر ، لكن الشرط الثاني غير متوفـر ، وهو القدرة . فلتدخل يتطلب في الخليج العربي حشدا لا يقل عن نصف مليون جندي واسلحة معقدة وضخمة تحتاج لشهور لنقلها ونصبها وتجريبها والاهم من ذلك يتطلب التمويل الضخم ، ويكفي التذكير بحقيقـة ان اعدو ن على العراق ما كان له ان يقع ومهمـا قـررت اميركا ، لولا حل مشكلة التمويل ، والذي قدم مبلغـا يتراوح بين ٦٠ ـ ٧٠ مليار دولار مساهمات من دول

الخليج واليابان والمانيا ، واخيرا ثمة مشكلة اتخاذ قرار الدحل اد ان الرئيس الاميركي يواجه مارفا دستوريا يتمثل في حق الكونفرس بربط قرار الرئيس بشن الحرب بموافقة الكونفرس المسبقة ، وهي موافقه تخضع لعوامل تأثير متعددة ، من بينها اتجاه الري العام الاميركي لمعارضه أية حرب شامله وطويله ، لانها تهدد بانهاء او زعزعة الاستقرار والرفاهية في اميركا .

ان اميركا ، ومنذ العدوان على العراق ، تعترف بأن قدرتها على تكرار ما حصل في عام ١٩٩١ مشكوك فيها جدا ، فلا توجد امكانية لاعادة حشد اكثر من نصف مليون جندي ، ولا توجد امكانية لقيام دول اخرى بتمويل الحرب بمبالغ اسطورية ، كما ان الرأي لعام الاميركي يزداد ميله الى العزلة « بعد زوال الخطر السوفيتي » .

من هنا كانت المراهنة الاميركية الاساسية تقوم على اقامة (نظام اقليمي جديد) امني - عسكري وسياسي يتولى مسؤولية ضبط المنطقة ، ويمول نفسه ماليا وبشريا في حين تتولى اميركا بيعه السلاح واصدار الاوامر اليه ! وبما ن هذا الخيار سقط ، لذلك لم تعد لاميركا خيارات سهلة في الاقليم ، واصبح واضحا لها ان اربعة اعوام بعد العدو ن على العراق اكدت ان الخليج العربي وكل الاقليم المسمى ب (الشرق الاوسط) يشهد فراغا ستر تيجيا لم يملأه احد بعد .

ان الحقيقة المشار اليها اعلاه هي التي تفسر احد ابرز الغاز المنطقة بعد العدو ن على العراق ، وهو لغز « تراجع الدور الاسرائيلي الاقليمي » بشدة برغم ضرب العراق وغياب اير ن وتراجع الدور التركي ! اذ كان مفروضا ، بعد كل ما حصل ، ان نرى الكيان الصهيوني يتصدر لائحة القوى الاقليمية الفاعلة ويعيد ترتيب اوضاعها ، لكننا شهدنا العكس وهو محاولة هذا لكيان الظهور بمظهر « الحمل الوديع » والطرف المعتدل الذي شرع بالتفاوض مع اطراف عربية كان يرفض التفاوض مع بعضها ، مثل منظمة التحرير الفلسطينيه!

ويخطىء من يظن ان تراجع الدور الصهيوني الرسمي والفعلي في لاقليم هو تكتيك يقصد به تجنب استفزاز الراي العام العربي ، كما يحلو لبعض السذج او المشبوهين القول ، لان لاصل في تفسير ذلك هو ادراك الكيان الصهيوني لثلاث حقائق تتبلور الان وسيتم الاعتراف بها تدريجيا : الحقيقة الاولى ان موارد لكيان الصهيوني الاساسية (الدعم الصهيوني والاميركي الخارجي) لم تعد مضمونة على المدى البعيد (١٥ـ٢٠ عاما) لان الممولين قد تعبوا ماليا وسياسيا ، الامر الذي يجعل مستقبل الكيان الصهيوني يرقص على كف عفريت ، على اعتبار ان التمويل الخارجي ، وليست المو رد الذاتية ، هي القاعدة الاساسية لموارد الكيان الصهيوني كقوة اقليمية .

والحقيقة الثانية هي ان اميركا تتراجع اقتصاديا وتكنولوجيا لاسباب داخلية (ازمتها البنيويه) وخارجية (بروز قوى جبارة اقتصاديا وتكنولوجيا كاليابان والنمور الاسيوية واتحاد اوربا الخ) بالاضافة لتراجعاتها السياسية (عودة روسيا لتشكل احتمالا مرجحا لمعارضة عالمية رادعة ، نهوض الصين ، بدء المقاومة الوطنية هنا وهناك لمحاولات اميركا غزو العالم دون حرب مباشرة

وهذا التراجع الاميركي يجبر الادارات الاميركية على اعادة النظر في التحالفات الخارجية ، وبالاخص برامج المساعدات الخارجية ، والتركيز على علاقات تدر على اميركا الارباح ولا تحملها اعباء مالية اضافية ، كما هو حال الكيان الصهيوني .

اما الحقيقة الثالثة فهي ان العرب وبعكس الكيان الصهيوني ، اثرياء ويملكون مزايا جيوبولتيكية تمنحهم على المدى البعيد ارجحية فائقة وحاسمة على الكيان الصهيوني وتركيا وايران بالنسبة للقوى الاقتصادية الكبرى ، وفي مقدمتها اميركا ! ان النفط وغيره يشكل عامل ترغيب شديد الاهمية للتقرب من العرب ، حتى لو كانوا مشتتين متناحرين ، فكيف الحال عندما تبرز قوة عربية موحدة ومنظمة ؟ !

ان تراجع الدور الصهيوني يعود اساسا لهذه الاسباب ، وذلك نموذج شديد الوضوح ، على وجود

فراغ ستر تيجي اقليمي ، وان هذا الفراغ الستراتيجي الذي يعكس تدهور او ضعف او تذبذب مواقـف دول الاقليم يقود الى تبني استنتاج رئيس حاسم : لا مجال ولا فرصة لبناء اجماع اقليمي فعال ضد العر ق بعد ان بدا الاجماع الذي حصل في عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ بالتفكك والتدهور ، لاسيما ان العراق نفذ التزاماته بالنسبة لقر رات مجلس الامن فسحب البساط من تحت اقدام المطالبين بمواصلة عزل العراق ، واصبح رفع الحصار مطلبا عاما لا يستطيع احد مقاومته الى ما لا نهاية فبدات تلوح امكانية رفع الحصار الاقتصادي قريبا كما اكـد البروفسور غريفوري غوس والبروفسورة فيب مـار والبروفسور غراهام فولر .

ما الذي يعنيه ذلك بالنسبة لنظريـة الاحتـواء المزدوج ؟ ببساطة انه يعني ان احد اهم شروط نجاحها وهو تعاون دول الاقليم في عزل وانهاك العراق وايران لم يعد ممكنا الوصول اليه مجددا ، تماما مثلما اصبحنا نشاهد تدهور وتفكك التعاون الذي نشأ في عام ١٩٩٠ . فالعراق الصامد نبه المشاركين في العدوان عليه ، الـى حقيقة ان ضمانات اميركا لم تعد ضمانات وانما تحولت الى وعود ساقطة ، وانه عائد حتما بقوة اكبر ، لذلك لا مجال لتجاهل عودته ، بل ان المصلحة الاقليمية تقتضي التكفير عن الاخطاء التي ارتكبت بحقه .

ب ـ مواقف الدول الكبرى وغيرها

لئن كان تعاون دول الاقليم يشكل شرطا لابد من تأمينه لنجاح سياسة الاحتواء المزدوج ، فان تعاون دول العالم الكبرى ، بشكل خاص ، يشكل هو الاخر شرطا اساسيا من شروط نجاح السياسة . والسؤال الذي يتوجب طرحه هو الآتي : هل تملك اميركا القدرة على اجبار الدول الاخرى على قبول سياسة الاحتواء المزدوج ؟

لقد نجحت اميركا في عامي ٩١ ـ ١٩٩٢ في اقناع العالم بأنها قادرة على او مستعدة لضرب اية دولة تعارضها وتقف ضد خططها ، وانها تملك قدرة هائلة على الضغط على المترددين من اصدقائها لاجبارهم على قبول ما تريد . لكن عام ١٩٩٣ شهد بداية ظواهر جديدة في العالم وفي ما يلي بعض هذه الظواهر .

١ ـ تدهور مكانة اميركا :

لقد ادى صمود العراق الى افقاد عنصر الردع والابتزاز الاميركي بعض تأثيراته الاساسية ، اذ بعد ان رأى العالم العراق يخرج من العدوان البشع والحصار الاشد بشاعة في التاريخ ، محتفظا بنهجه وهياكله السياسية التي استهدفها العدوان ، ويواصل سياسة رفض الرضوخ للشروط الاميركية ، ويمنع العديد من خطواتها ، اخذ يدرك ان قدرات اميركا محدودة وغير مطلقة وان مقاومتها ورفض شروطها او نهجها امور ممكنة ، وضرورية ايضا .

لقد وقفت الصومال وهي القطر الصغير والجائع بوجه الغزو الاميركي لها ، والذي تبرقع بالمساعدات الانسانية ، وهزمت ادارة كلنتون واجبرته على الانسحاب بعد ان مرغت انفه في الوحل ، ووقفت هايتي ، التي تقع في (الحديقة الخلفية) لاميركا والتي لا يتجاوز عدد جيشها الخمسة الاف جندي ، بوجه تهديدات اميركا ورفضتها وتحدتها ، وتحولت (روسيا) من (حليف جديد لاميركا) الى اكبر قنبلة موقوتة تهدد الدور الاميركي العالمي ، بعد ان سيطر القوميون والاشتراكيون والليبراليون الروس على الشارع والبرلمان وهم يحملون ضغائن واضحة تجاه اميركا ، وقالت اليابان والمانيا لاميركا ، ولاول مرة ، « لا » ورفضتا العديد من شروطها، واخذتا تطالبان بدور سياسي وعسكري يتناسب مع حجمهما الاقتصادي ـ التكنولوجي ، ودخلت الصين مرحلة انتزاع المواقف من اميركا ومناهضتها هنا او هناك ، ولم تستطع تركيا تحمل الخسائر التي يسببها الحصار المفروض على العراق ، على اقتصادها ودولتها ، فشرعت بالمطالبة الملحة بانهاء الحصار فورا على نقيض الاتجاه الاميركي !

ان هذه المظاهر المتعددة تشترك جميعها في سمة مشتركة وهي ان عام ١٩٩٣ قد شهد التراجع الاميركي الواضح عن مواقع عديدة والاعتراف بان اميركا لا تملك مقومات ذاتية (اقتصادية بشكل خاص) للسيطرة

المنفردة على العالم وان هناك قوى جديدة تنافسها وربما تتفوق عليها تكنولوجيا وتجاريا ، كما قال صراحة العديد من المسؤولين والباحثين الاميركيين ، وفي مقدمتهم ريتشارد نيكسون الرئيس الاميركي الاسبق في كتابه (اغتنام الفرصة)[٦٠] ، وزبجينو بريجنسكي مستشار الامن القومي للرئيس الاسبق جيمي كارتر في كتابه الاخير الانفلات[٦١] ، ومن ثم فأن اميركا لا تملك من النفوذ ما يكفي لاجبار الجميع على الرضوخ التام لها ، وان كان نفوذها الحالي كافيا لخلق مشاكل ومصاعب للعديد من الدول .

٢ - قانون المصلحة :

بسقوط الشيوعية في دول اوربا الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتي شهدت نهاية القرن العشرين تراجع الدافع الايديولوجي التقليدي كليا الى الخلف (الصراع بين الراسمالية و لاشتراكية) وتحول الصراعات الداخلية بين اطراف المثلث الراسمالي (اميركا الشمالية واتحاد اوربا واليابان) الى صراعات علنية مرشحة للتحول الى صراعات اساسية في القرن القادم .

ان المحفز الاكبر والاهم للقوى الاقتصادية العظمى (اميركا واتحاد اوربا واليابان) والكبرى (الصين ، النمور الاسيوية ، الهند الخ) هو محفز المصلحة المباشرة ، اي تحقيق الارباح الثابتة والمتنامية وبغض النظر عن المصدر .

فتلك الكتل يهمها ، أولا وقبل كل شيء ، تصدير سلعها او استيراد ماتحتاج اليه، من والى اية جهة ! ان الصين تخطط لدمج اقتصاد تايوان وهونك كونج بها برغم التناقض الحاد بين النظامين القائمين في الصين وتايوان وهونك كونج . وتبحث اميركا عن اسواق جديدة في الصين وفيتنام دون رادع ايديولوجي كان له تأثير في السابق .

وهذا يعني ما يأتي :

توقع اول : ان التحالفات التي قامت على اساس ايديولوجي ، ان كان لها تأثير حتى الان ، سوف تزداد ضعفا .

توقع ثان : ان التحالفات الاساسية سوف تجمع من لهم مصالح مشتركة حتى لو كانوا أعداء الامس او ان نظمهم متناقضة من حيث الطبيعة والاليات والسياقات .

توقع ثالث : ان صراعا سيظهر بين الشمال الغربي المتقدم (اميركا واتحاد اوربا) والشرق المتقدم (اسيا : اليابان ، الصين ، النمور الاسيوية ، الهند) .

توقع رابع: ان صراعا سيظهر بين الشمال الغربي المهيمن (اميركا) والشمال الغربي الطامح في المساواة ولعب دور اساسي يناسب حجمه الاقتصادي التكنولوجي (اتحاد اوربا) .

توقع خامس : ان صراعا بين الشمال ككل (الشمال الغربى والشرق المتقدم) ودول الجنوب (او العالم الثالث)

سيظهر بشكل حاد ويصبح هو الصراع الاكثر عدائية في القرن القادم بسبب الهوة الهائلة في مستوى المعيشة وطابع الاستغلال البشع بين الطرفين .

ان هذه الصراعات الاساسية وكثيرا غيرها التي تنمو عواملها بقوة الان لا تسمح لاية قوة ، ومهما كانت امكاناتها ، بالسيطرة المنفردة على العالم ، ولا على املاء اوامرها هنا وهناك ، بل ستفتح الابواب امام طريقين : اما طريق الزعامة العالمية المتعددة الاطراف ، او طريق الابادة الشاملة للجنس البشري .

وحافز المصلحة هذا سيخدم الامم والدول الغنية والمقتدرة والقوية عسكريا ويعزز مواقعها ، خصوصا اذا اختارت طريق التقدم والاستقلال السياسي ، بعكس الدول المعتمدة على المساعدات الخارجية والدعم الخارجي الاقتصادي او العسكري .

وفي عصر المصلحة يبدو العراق ، وبلا ادنى شك ، واحدا من ابرز اللاعبين الاقليميين الذين لهم تأثير دولي واضح وفعال . وهذا الامر لا يمكن لا لاميركا ولا لغيرها تجاهله ، بل سيضطر الجميع للاعتراف به والعمل بموجبه خلال زمن قصير .

٣ ـ التطور الوحشي للتكنولوجيا :

ان احد اهم القوانين الاصيلة والساحقة للراسمالية بشكل عام هو (قانون الربح) ، اذ لا يوجد قانون آخر يتفوق عليه في التاثير ، ضمن قوانين النظام الراسمالي،

لان اصل المشروع الرأسمالي ، وأيا كان شكله وحجمه وطبيعته هو تحقيق الربح ، ولهـذا لا يوجـد مشروع راسمالي دون ربح على الاطلاق .

تلك حقيقة اولى تجعل عملية البحث عن الربح قانونا مطلقا لا يمكن ايقافه ولا عزله عن النظام الرأسمالي . ولكن هذا القانون ، وبحكم حركته الدائمة التلقائية ، يولـد قانونا اخر اكثر قـوة وتأثيرا ، وهو (قانون تصاعـد معدلات الربح) اذ ان توقف الربح عند درجة معينة يعني ليس فقط تراجع المشروع الرأسمالي ، والذي يعنـي الفشل ، بل ايضا تجاوزه من قبل مشاريـع اخـرى منافسة ، لذلك يضطر اي مشروع رأسمالي لتخصيص جزء من ارباحه لدعم الية زيادة الربح عبـر التوسـع في الانتاج من جهة والارتقاء بمستوى السلعة مـن جهة ثانية ، وزيادة التصدير من جهة ثالثة .

ان القانونين المذكورين (قانون الربح) و (قانون تصاعد معدلات الربح) هما الاساس الطبيعي لنشـوء قانون ثالث اخطر منهما ، برغم انه يبدو محايدا ، مـن الناحية الشكلية ، وهو (التطور الوحشي للتكنولوجيا) ، والذي يعني ، وباختصار شديد ، ان عملية تقـدم التكنولوجيا ، وفي ظل الرأسمالية تحديدا ، تتحـول تدريجيا ، وكلما ازداد التقدم التكنولوجي الـى عمليـة اوتوماتيكية او ذاتية الحركة ، خصوصا في المراحـل العليا من تقدم النظام الرأسمالي ، وبحيث يفقد صاحب

المشروع ، فردا او مجموعة افراد ، سيطرتهم المباشرة على مستقبل تطور النظام الرأسمالي ، وتبرز ، فئة أو طبقة جديدة ، لنتقاسم عملية صنع القرار مع صاحب المشروع برغم انها كانت فئة خدمية صرفة،وهي فئة التكنوقراط.

ان زيادة الربح تتطلب تحسين الانتاج ، وذلك يتطلب تطوير التكنولوجيا ، وتلك الخطوة تتطلب اعطاء دور للتكنوقراط بحكم تخصصهم ، وما ان يصل المشروع الى مرحلة الانتاج الكلي ، او كما يطلق عليه في علم الاقتصاد « الانتاج البضاعي الكبير » ، والذي يتطلب ادارة الاف وربما ملايين العاملين في المشروع وتنظيم علاقات العمل وقوى الانتاج الخ ، حتى تبدأ ظاهرة انفصال المشروع الرأسمالي عن ارادة مالكيه وتتحول الية الربح الى وحش كاسر يحطم كل ما يعترض سبيله ، ويظهر هذا الوحش ممتطيا حادلة تسوي كل شيء امامها وبلا رحمة ، تلك هي حادلة التكنولوجيا !

ان الوحشية في النظام الرأسمالي تنبع من هنا وان اوتوماتيكية التقدم التكنولوجي تنبع من هنا ايضا فتصبح التكنولوجيا قوة جبارة تتطور تلقائيا وتسير من تعقيد الى تعقيد اكبر ، ومن ربح الى ربح اكبر ومن حاجة الى حاجات اكبر .

وهذه الوحشية في تحقيق الربح والتقدم التكنولوجي هي مصدر الحروب والصراعات بين الراسماليين ومن المؤكد ان اي دارس لاسباب الحربين

العالميتين الاولى والثانية يقر هذه الحقيقة ويدرك ان قوانين الرأسمالية ، وكلما تقدم فعلها وارتقى ، تفرخ بيوض الحرب والازمات ، ومهما تبرقعت الاسباب الحقيقية باغطية تمويه اخرى .

ان هذه الملاحظات الاساسية ، والتي يجب ان تكون امام اعين كل الباحثين ورجال السياسة دائما ، تساعد على فهم ما جرى وما يجري وما سيجري في العالم ، شيوعية اوربا الشرقية ، قد انهارت ، فتضاءل شعور اطراف المثلث الراسمالي العالمي بوجود خصم كبير وخطر يهددهم ، مما ادى الى رفع اغطية القمع عن اليات التطور الرأسمالي في المراكز الثلاثة المعروفة : اميركا الشمالية ، اتحاد اوربا واليابان .

ان مستقبل علاقات المثلث الراسمالي العالمي يتحكم به (قانون التطور الوحشي للتكنولوجيا (في ظل غياب التهديد الاشتراكي او الشيوعي للنظم الراسمالية . فمثلا ، ولمطابقة العرض النظري السابق مع الواقع الراهن ، يجب ان نذكر بما يسمى « بالصراع التجاري » بين اميركا من جهة واليابان واتحاد اوربا من جهة ثانية ، والذي يفضل بعض الساسة والخبراء في الغرب اطلاق تسمية « الحرب التجارية » عليه .

لقد شهدت مرحلة السبعينات والثمانينات والنصف الاول من التسعينات توقيع مئات الاتفاقيات بين حكومتي الولايات المتحدة الاميركية واليابان كان اهم ما فيها

رضوخ اليابان للضغوط الاميركية والقبول بتخفيض العجز التجاري الاميركي مع اليابان عن طريق الزيادة الاصطناعية لاستيرادات اليابان من السلع الاميركية ، والتقليل المصطنع ايضا لتصدير السلع اليابانية لاميركا !

لكن ماذا كان يحصل عقب كل اتفاقية ؟ المدهش بالنسبة للعالم والمؤذي بالنسبة لاميركا والمحرج بالنسبة لزعماء اليابان ، كان كسر الواقع وتجاوزه الفظ للقيود التي تقررها الاتفاقيات ، فيزداد العجز التجاري الاميركي وتتضاعف نسبة الفائض التجاري الياباني مع اميركا !

ويكفي هنا ان نشير الى ان الميزان التجاري الياباني ـ الاميركي في السبعينات كان لا يشهد اختلالا كبيرا ، وكانت اميركا تشكو من حدة المنافسة اليابانية ! اما في الثمانينات فقد بدأت المنافسة تتحول لصالح اليابان ، وبدأ الميزان التجاري يختل بقوة ووضوح لصالح اليابان ، بحيث ان عام ١٩٩٣ قد سجل فائضا تجاريا لليابان مع اميركا بلغ (٦١) مليار دولار ، مع ان اتفاقيات عديدة قد عقدت لتخفيض الفائض الياباني الذي سجل في عام ١٩٩٢ والذي بلغ نحو (٤٠) مليار دولار !

لقد ازداد الفائض الياباني ومن ثم العجز الاميركي خلال عام بحدود (٢١) مليار دولار ! الامر الذي يؤكد ، وبشكل قاطع ، ان المسؤولين الحكوميين في واشنطن وطوكيو لم يعودوا يستطيعون السيطرة على الية النظام الرأسمالي : ففي اليابان يخضع الساسة الى متطلبات

قوانين الربح وزيادة معدلاته ووحشية التقدم الراسمالي، والتي تسحق اغلب العقبات (او الاتفاقيات) التي يقصد بها عرقلة تطور الرأسمالية ، « الربح والتكنولوجيا » !

ولئن سيطرت الية النظام الرأسمالي الياباني وهو يتقدم على ارادة صناع القرار في اليابان ، ومن ثم منعتهم من تجاوز حدود معينة في التنازل لاميركا ، فان الية النظام الرأسمالي الاميركي ، وهو يتراجع بعد ان شاخ ، فرضت على صناع القرار الاميركي خرق قوانين اخرى للنظام الرأسمالي اساسية وحيوية وفي مقدمتها (قانون السوق) ، او كما يسمى الان من قبل اميركا « قانون اقتصاد السوق » .

ان تدخل اميركا في تحديد الاسعار وتقديم الخدمات في الداخل يتعارض ، بل ويتناقض مع القانون المذكور ، كما ان استخدام اميركا للقوة والابتزاز مع اليابان (واتحاد اوربا) كي تضعا قيودا على تطورهما التكنولوجي وتوسعهما الانتاجي وعمليات البيع والشراء في الداخل والخارج ، ايضا تتناقض مع « اقتصاد السوق » ، او مع الشعار التقليدي للراسمالية : حرية التبادل التجاري . ومع هذا ، بل وبرغم هذا ، انساقت اليابان دون ارادتها مع قانون الربح المطلق واستسلمت لوحشية التطور التكنولوجي ، تماما كما استسلمت اميركا لنفس القوانين : الربح ووحشية التنافس الراسمالي !

قد يتساءل البعض ما صلة كل ذلك (بسياسة الاحتواء المزدوج) وموقف اليابان واوربا منها ؟ ان تلك المقدمة النظرية التحليلية ضرورة اساسية من ضرورات فهم الحوافز والمؤثرات والقوى التي تتحكم بصانعي القرار هناك ، فاليابان مثلا رفضت الالتزام بسياسة (الاحتواء المزدوج) لانها تؤدي الى تجميد تجارتها مع شريك حيوي هو ايران ، ومع شريك اخر اكثر اهمية مستقبلا هو العراق . وقد وضحت اليابان وبلا لف او دوران ، وعلى لسان البروفسور الياباني تاكاهاشي الخبير الكبير في شؤون الشرق الاوسط ، والمستشار لدى الحكومة والامبراطور الياباني الجديد ، انها لا تقبل بتلك السياسة لانها غير عملية ومتناقضة وتنطوي على ازدواجية وتلحق ضررا باليابان(٦٢) .

بالاضافة لذلك فان المانيا اعلنت رسميا انها تفضل سياسة التعاون بدل سياسة الاحتواء المزدوج مع ايران ، وهي لذلك مع اعادة جدولة ديون ايران لتخفيف الضغط عليها ، بعكس موقف اميركا بعدم الجدولة لزيادة الضغط .

ولو اخذنا مواقف الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن لرأيناها كلها ، باستثناء اميركا ، اخذت تعمل رسميا وعلنا ضد (سياسة الاحتواء المزدوج) ، ففرنسا والصين وروسيا تعمل بوضوح من اجل التعامل مع الحصار المفروض على العراق على اساس انه موضوع قانوني صرف يتعلق بموضوع الكويت ، اما القضايا

السياسية « كحقوق الانسان » وغيره ، فانها ، وبرغم اهميتها بالنسبة لفرنسا ، لا ينظر اليها كشرط لرفع الحصار . والموقف البريطاني بدأ بالاقتراب من مواقف روسيا وفرنسا والصين .

ان هذه الدول ، وانطلاقا من مفاهيم عديدة ، في مقدمتها المصلحة القومية ، لا تقبل سياسة الاحتواء المزدوج ، لان العراق بشكل خاص ، قطر غني واساسي ومن المستحيل عزله وتحييد دوره التجاري ـ السياسي لفترة طويلة ، وهي لذلك بقبولها لضرورة الرفع الجزئي للحصار عن العراق تهدم الاساس الاول (للاحتواء المزدوج) ، كما اشارت بوضوح سوزان هاردستي في دراستها المشار اليها سابقا ، وغيرها مثل فيب مار وغريغوري غوس وفولر، وكلهم معادون للعراق باستثناء فيب مار المعتدلة .

ان قوانين النظام الرأسمالي بالذات لا تسمح في الوقت الحاضر للدول الرأسمالية الكبرى بقبول نظرية الاحتواء المزدوج ، لانها تلحق ضررا فادحا بها . اما الولايات المتحدة الاميركية فان نفس هذه القوانين ستجبرها ، وقريبا ايضا ، على التخلي عن الحصار لعدة اسباب ، في مقدمتها ان مواصلة الحصار بقرار اميركي منفرد يفرض على الاخرين برغم اعتراضاتهم سيقود حتما الى عدم الالتزام بالحصار وتحلله عمليا ، وفتح الابواب مع العراق علنا او سرا ، وهذا احتمال لن تقبل

به اميركا . لذلك ستحاول بكل الطرق معارضته فأن اخفقت اصبح عليها الاختيار بين نتيجتين : الخسارة المنفردة ، أي ان تتحمل وحدها الخسائر الناجمة عن مقاطعة العراق – وايران – في حين تغرف الدول الاخرى الارباح ، او التراجع عن سياسة الاحتواء المزدوج .

ان نظرة سريعة لتحولات عام ١٩٩٤ تؤكد ان اميركا ستحذو حذو « حليفاتها » : حيث ان الشركات الاميركية اخذت تتصل بالحكومة العراقية ، اما علنا وباسمها رسميا ، او سرا او عن طريق فروعها في اوربا واسيا ، وهذا مؤشر حيوي لان هذه الشركات لا تستطيع القيام بذلك بدون « ضوء اخضر » من الحكومة الاميركية .

٤ – تسوية القضايا التجارية المعلقة :

ان العراق قطر اساسي في الخليج وعلاقاته التجارية مع المراكز التجارية العالمية كانت تشكل عنصرا اساسيا في الميزان التجاري للدول العظمى والكبرى والوسطى والصغرى . ويكفي هنا ان نشير الى التعامل التجاري الهائل بين العراق واميركا والاتحاد السوفيتي والصين وفرنسا . وبتأثير هذه الصلات العميقة والضخمة تداخلت المصالح التجارية واتسعت العمليات المالية : القروض والفوائد وغيرها .

ان العلاقات التجارية العراقية السابقة مع دول العالم كانت تقوم على تحقيق فائدة مزدوجة للاطراف المتعاملة مع العراق : فائدة تصدير سلعها بكميات ضخمة

للعراق ، وفائدة القروض وعمل الشركات الاجنبية . لهذا فان الحصار الذي فرض على العراق قد ادى الى توقف فوائد تصدير تلك الدول للعراق وفي مقدمتها اميركا واليابان وروسيا والصين وفرنسا ، وعجز العراق عن تسديد ديونه لبعض هذه الدول خصوصا روسيا .

وبالنظر لافتراض تلك الدول ان العدوان الثلاثيني سيغير النظام السياسي ويقيم حكومة عميلة في العراق بسرعة فتقوم باستئناف صلات العراق التجارية السابقة وتسديد ديونه ، فأن تلك الدول لم تعارض بشدة العدوان على العراق كما انها لم تعارض مواصلة الحصار في عامي ٩١ ـ ١٩٩٢ لانها صدقت الوعود الاميركية « بحتمية احداث تغيير سياسي » في العراق ، فتحملت كثيرا . لكن مرور اربع سنوات على العدوان والحصار ، وتلاشي اوهام اميركا وغيرها بخصوص التغيير داخل العراق ، وتأكد الجميع ان العراق باق بقيادته ونهجه ، دفع بالدول التي كانت تحقق فوائد كبرى من التعامل مع العراق الى اعادة النظر في مواقفها والبدء بالمطالبة برفع الحصار الاقتصادي جزئيا كمقدمة لرفعه كليا .

ان الهدف الكامن وراء مواقف هذه الدول واضح : فاولا تريد استرجاع اموالها ، وثانيا تريد استئناف تعاملها التجاري مع العراق ، خصوصا وان هذه الدول (روسيا وفرنسا والصين) بحاجة ماسة لمصادر دخل جديدة لمواجهة ازماتها او لتمويل مشاريعها الضخمة

الجديدة . وهكذا تكون سياسة الاحتواء المزدوج مناقضة مباشرة لمصالح روسيا وفرنسا والصين وبريطانيا واميركا !!!

ج - تعاون ايران لاضعاف العراق

ان احد اهم اركان نجاح (الاحتواء المزدوج) هو ضمان تعاون ايران مع اميركا لاحتواء العراق ، حيث ان ايران احدى اكبر دولتين في الخليج تملكان التأثير الستراتيجي على اوضاعه . لذلك فمن المستحيل تصور النجاح في احتواء العراق دون ضمان التأييد الايراني لاميركا ، وهو ما اكده كل من فولر وغوس وهاردستي في نقدهم لنظرية الاحتواء المزدوج .

ان المشكلة الاساسية التي تواجه الادارة الاميركية هنا هي ليست « تعفف » او امتناع النظام الايراني عن التعاون مع اميركا ضد العراق، لسبب بسيط ومعروف، وهو ان ذلك النظام لا يحتاج لتحريض اميركي فهو معبأ تاريخيا ومصلحيا ضد العراق وسبق له التعاون مع الصهيونية واميركا ضد العراق خصوصا في فترة العدوان الايراني على العراق الذي استمر ثمانية اعوام ، بل ان المشكلة تكمن في ادراك ايران ان (الاحتواء المزدوج) خطة تقوم على تحجيم الدور الايراني وتقزيم ايران مثلما تقوم على ضرب العراق .

لذلك فان اية زعامة ايرانية ، ومهما كانت معادية للعراق ، لا تستطيع الانخراط في عمل سياسي كبير وخطير ضد العراق بحماسة وهي تدرك ان السكين التي يراد بها ذبح العراق ستمتد الى ايران ايضا ! وبسبب ادراك هذه الحقيقة البسيطة حاول (ليك) و (انديك) ترويج فكرتين احداهما ساذجة ومضللة ، تقول بان بالامكان الغاء دور ايران والعراق من التوازن الخليجي ، لانهما لا تملكان القدرة على التأثير على جيرانهما بعدما حصل لهما ، وثانيهما خطرة وخبيثة تقول ان التفاهم مع العراق مستحيل ولا يمكن تطبيع العلاقات معه ، اما مع ايران فان التطبيع ممكن « لان الخطر الايراني اقل من الخطر العراقي » !

بالنسبة للفكرة الاولى ، عدم الحاجة لدور عراقي – ايراني في التوازن الخليجي الاقليمي ، يبدو واضحا ان الموقف الاميركي يتجاهل حقيقتين جوهريتين لا مجال لاستقرار الاقليم دون القبول بهما : الحقيقة الاولى ان اضعاف العراق، وايران بدرجة اقل، حالة مؤقتة ترتبط بظروف سياسية طارئة ستزول حتما ، لذلك لا يجوز بناء موقف سياسي كبير ، او ستراتيجي ، على حالة طارئة ومؤقتة .

ان المواقف الكبرى لا تقام على حالات طارئة بل على اسس راسخة تتسم بالديمومة ، لان المطلوب هو خلق وقائع دائمة لا تؤثر فيها الهزات ورياح التغيير العابرة ،

ولهذا كانت « العقول » التي تصنع الاحداث الكبرى وتشق طريق التاريخ ، لا تتورط ابدا في البناء الكبير على اسس هشة او مهتزة ، او غير قادرة على تحمل ضغوطات عمارة البناء ، فتبدأ بتمهيد الاسس او بنائها وترصين مداميكها وتخصيص القدرة الاكبر على التحمل والديمومة لتكون من نصيب الاسس ، حتى اذا قامت العمارة وجدت انها مستقرة فوق ارض صلدة تقاوم الزلازل وعوامل التغيير .

فهل اصاب (ليك) و (انديك) في تصورهما ان الاضعاف المؤقت الحالي للعراق وايران حالة يمكن اقامة بناء ستراتيجي فوقها ؟ ان الجواب المعروف هو : كلا ، لان (ليك) يعترف في دراسته بأن الحصار المفروض على العراق حالة مؤقتة وان اضعاف العراق لن يستمر بعد رفع الحصار ، بل سيعود للعب دور اساسي وحاسم في المنطقة ، ولهذا فأن فكرة عدم الحاجة لدور عراقي تبدو تعبيرا عن سذاجة ظاهرة تعبر عن العجز عن فهم الوقائع بصورة صحيحة ، او انها محاولة تضليلية يقصد بها اقناع دول او انظمة في المنطقة بمواصلة سياسة معاداة العراق ، من منطلق انه ضعيف وعاجز !

اما الحقيقة الثانية فهي ان العراق وايران ، وبرغم اضعافهما المؤقت ، القوتان الكبيرتان الوحيدتان اللتان تقعان في قلب « بارود العالم » ، اي اقليم النفط ! ان اضعاف العراق وايران لا يقاس تاثيره الفعلي بالمعايير

المطلقة . كما يفعل (ليك) و (انديك) ، بل يجب اعتماد معايير نسبية . فلو قلنا ان قوة اميركا متفوقة على قوة ايران والعراق وسكتنا ، نكون قد مارسنا عملية تضليل متعمد ، لاننا يجب ان نضيف : ان حجم وقدرات العراق وايران ، حتى بعد الاضعاف واثناء فترته ، كبيران جدا، ومن المستحيل تجاهل ردود الفعل العراقية او الايرانية، حتى في ظل الضعف ، حينما يتعلق الامر بقضايا حيوية تمس امنهما القومي ووجود شعبهما .

ان رد فعل كتلة صغيرة جدا كالكويت مثلا ، يختلف تماما عن رد فعل كيان عريق وضخم ومالك لقدرات كبيرة كالعراق وايران مثلا ، فالعالم يعرف ان رد فعل الكويت عند مواجهة التحدي هو الهروب أو الانحناء أو اللجوء لحماية اجنبية ، وذلك للافتقار الى وسائل الرد الفعال . اما العراق وايران فأن رد فعلهما ينطوي على الحاق اضرار فادحة بالخصم الاقوى ، وهو هنا اميركا ، حتى لو كانت اميركا قادرة على احداث خراب اكبر فيهما .

لنأخذ مثال العدوان الثلاثيني على العراق . لقد دخل العراق الحرب مضطرا وهو يعلم ان اميركا تملك تفوقا هائلا في الاسلحة والقدرات المادية والبشرية ، ولذلك لم يغب عن باله ان ذلك العدوان سوف يتسبب في الحاق اضرار فادحة فيه ، الا انه بنفس الوقت كان يعرف تماما ان بامكانه ان يلحق اضرارا باميركا ، سواء

كانت عسكرية اواقتصادية أوسايكولوجية أوستراتيجية، تشكل بمجموعها محفزا لتحمل الخسائر الوطنية مادام العدو الكبير سيتحمل نتائج اكبر من قدرته على تحملها في اطار تخطيطه ورغباته .

ويكفي ان نقول ان الولايات المتحدة لو كانت تدرك مسبقا انها ستفقد المصداقية السياسية والعسكرية ، وستكشف عن عيوبها البنيوية والستراتيجية ، بسبب شنها للعدوان على العراق ، لما اقدمت عليه !

من هنا فان الامم لا تختار المواقف الخالية من الخسائر في لحظات التحولات التاريخية بل قد تقدم على اختيار ينطوي على خسائر كبيرة لكنه ايضا يفتح الطريق امام تراجع العدو الاقوى ماديا او اضعافه ، او تحميله خسائر لا يستطيع تحملها او التعايش معها ، تمهيدا وتأسيسا لحالة افضل .

وحتى في حالات هزيمة احد اطراف الحروب ، قد يمتلك الطرف المهزوم القدرة على الحاق اذى شديد بالطرف المنتصر لا يستطيع تحمله ، لذلك تميل الاطراف المنتصرة الى تكتيك معروف هو « غلق الابواب وفتح شباك واحد » الذي يقوم على ترك بعض منافذ الهرب او الانسحاب للعدو المهزوم كي ينسحب ولا يضطر للقتال اليائس الذي ربما يفتح الابواب امام الاحتمالات غير المتوقعة او يلحق بالمنتصر خسائر لا يستطيع تحملها .

من هنا فأن اية سياسة عقلانية وبعيدة المدى لابد لها من ان تعتمد على معايير نسبية تكتشف بواسطتها طبيعة توزيع القوى واحتمالات تطور ردود الافعال ، وخلفيات اطراف الصراع . وفي هذا الاطار تبدو فكرة عزل العراق وايران محض تجريد فكري او اطلاق في المعايير حيث يجب التشخيص والتجسيد النسبي للقوى ولعناصر الحدث وظروفه . ولابد من التذكير بحقيقة لا يجهلها (ليك) وزميله ، وهي ان ايصال العراق وايران الى مرحلة الاقتناع بان كل الطرق مسدودة امامهما ، سيكون مدخلا لفتح ابواب جهنم امام الجميع !

وبالنسبة للفكرة الثانية وهي التمييز بين الخطرين العراقي والايراني واعتبار ايران اقل خطرا من العراق ، فانها تنطوي على تكتيك واضح : محاولة ابتلاع العراق وحده بتعاون ايراني ، او في الاقل بعد تحييد ايران ، ثم الانتقال بعد ذلك لابتلاع ايران بعد ان تكون وحيدة ! وهذا ما تدركه كل الزعامات الايرانية بوضوح تام ، ويؤثر بقوة في نظرتها للعراق كقوة اقليمية كابحة للنزعة التوسعية الايرانية ، لكنها ايضا قوة كبح للخطر الاكبر : محاولات اميركا فرض سيطرتها التامة والدائمة على الخليج العربي بعد التخلص من قوة العراق وايران .

ان اشد عناصر الزعامات الايرانية عداء للعراق والامة العربية مثل حميد خلخالي ومحتشمي اضطرت اثناء ام المعارك لاخفاء عدائها للعراق والتظاهر بالوقوف

الى جانبه ، وهذه الواقعة تعود لعدة حقائق معروفـــة ابرزها :

١ ـ ان الراي العام الايراني ،ومهما عبىء ضد العراق، يبقى الاسلام احد مؤثراته الاساسية ، ولذلـــك فان السياسة التي تنتهجها اميركا في معاناة العراق بسبب انتمائه العربي ـ الاسلامي ، وسياسته التحررية والاستقلالية ، تخلق الدعم والتعاطف مع العراق في اوساط مهمة ومؤثرة في الشارع الايراني .

٢ ـ ان المعارضة الايرانية ، وفي مقدمتها (مجاهدو خلق) سوف تستثمر اية سياسة معادية للعراق تمارسها الزعامة الايرانية خدمة لسياسة اميركية علنية ، لاضعاف النظام والتعجيل باسقاطه لذلك فان هذه الحقيقة تشكل قوة ردع للنظام تمنعه من الانسياق الحر مع اميركا .

٣ ـ ان التيارات المعادية لاميركا داخل النظام الايراني تدرك ان نجاح اميركا في مخططها تجاه العراق ليس سوى تمهيد للانفراد بها وتصفيتها دمويا في ايران ، بعد ان ترجح كفة انصار « التطبيع » مع اميركا في النظام الايراني . لذلك فهي وقفت بهذا الشكل او ذاك اثناء ام المعارك ضد « التورط » في الحرب ضد العراق استجابة لطلبات اميركا .

٤ ـ ان الهجمة الاميركية الشاملة والعلنية ضد العالم الاسلامي وتحت شعار « صراع الحضارات » تقوم على التخطيط المسبق لتدمير الاسلام والدول الاسلامية كلها ، بواسطة الحروب الداخلية ، اي بين الدول الاسلامية ، او الحروب مع الاطراف الاخرى المسيحية وغير المسيحية ، واقتران هذا التوجه الستراتيجي الاميركي بحملات اعلامية شاملة معادية للمسلمين وللاسلام علنا فأيقظت لدى كل الشعوب الاسلاميه الاحساس بوجود خطر اكبر من اي خطر اخر وهو ما يجبرها على تبني ستراتيجية جديدة قوامها تجميع القوى ضد الخطر الاكبر .

ان اي مسلم في كل مكان من العالم لا يشك ابدا بأنه مستهدف في حياته كانسان لمجرد كونه مسلما ، وما جرى ويجري في البوسنة والهرسك وفي العراق والصومال ومصر والجزائر واذربيجان وغيرها من تنفيذ لخطط تقوم على ابادة المسلمين ونشر الجوع والامراض بينهم يؤكد ان ثمة (حربا صليبية جديدة) يشنها الغرب الاستعماري ضد العالم الاسلامي .

وحينما نستخدم تعبير « الحروب الصليبية الجديدة » لا نقصد حربا بين الاسلام والمسيحية فالحروب الصليبية لم تكن حروبا دينية في الماضي ، لان الدين كان مجرد غطاء للمطامع الاقطاعية الاوربية في ثروات الشرق ،

استغل لدفـــع البسطاء للانخراط في الحرب ، وهو ما يعرفه اي مثقف ودارس متعمق ، خصوصا وان امراء الحــرب الاقطاعيين كــانوا متحللين اخلاقيــا ودينيــا ويمارسون اسوأ انواع السلطة .

اما الصليبية الجديدة فهي الاخرى ليست مسيحية في الواقع لان زعماءها اماملحدون أو ان دينهم هو الدولار والربح الحرام ، لكنهم يريدون الاستيلاء علـــى ثروات المسلمين ومنع تقدمهم وقيام دولتهم العظمى ، لذلــك تشن « حرب الحضارات » ، او حروب الاديان والقوميات، لمنع بروز القطب الدولي الشرقي او الاسلامي الـــذي سيدشن مرحلة صعود نجم الشرق مجددا وافـــول الغرب .

واخيرا لابـد ان نشير الـى ان تعبير « الحملـة الصليبية »(٦٣) المستخدم على نطاق واسع في اللغـــة الانكليزية ، لوصف أية حملة شاملة وشرسة ضد طرف ما داخل البلدان المسيحية او خارجها ، يشير الـــى الجذرية والعنف والشمول والحقد وليس الى اي معنى ديني مسيحي ، وهو بهذا المعنى مشتق من الطابـــع البربري والقاسي لصلب المسيح بلا رحمة !

٥ ـ ان الزعامات الايرانية تدرك تماما ان مستقبل ايران يخبىء للايرانيين احداثا غير سارة ابـدا ، فايران ستشهد في مطلع القرن القادم تراجع احتياطيهـا النفطي وقرب نضوبه ، كما اكدت مصادر اميركية

عديدة في مقدمتها سايروس فانس وزير خارجية اميركا السابق(٦٤) وديونها التي تزداد تتحول بقوه الى عامل اقلاق وزعزعة لاي نظام سياسي في ايران ، والدعم الستراتيجي الاميركي التقليدي لايران زال او خف بصورة جذرية بعد زوال الخطر السوفيتي ، ولهذا فان المشاكل المعقدة هي الجزء الابرز في صورة ايران المستقبلية خصوصا وانها لا تملك موارد بديلة تعوض عن النفط في دولة كبرى اقليميا قامت على الاعتماد الطفيلي على ثروة النفط .

وهذه الحقائق هي التي جعلت انطوني ليك ومارتن انديك يؤكدان ان قيمة ايران قد تدهورت وان احدا لا يغامر بالتعامل معها ، بل ان ثمة احتمالات اكثر خطورة يدركها العديد من زعماء ايران ، ومنها احتمال تقسيم ايران بعد تدهور قيمتها الستراتيجية وتبخر النفط الايراني ، لذلك فان الخيار الوحيد الذي يضمن بقاء ايران قوة اقليمية هو خيار تعاونها النزيه مع العرب ، خصوصا العراق لانشاء نظام اقليمي جديد مستقل ومعتمد على الذات يقوم على التنمية والتعاون في مختلف المجالات .

لا مستقبل لايران كقوة اقليمية فعالة بلا نفط الا بالتعاون الاقليمي الستراتيجي وبالاخص مع اقوى واغنى اطراف الاقليم : العراق ، وهذه الحقيقة بدات تدركها بعض القوى الايرانية الفاعلة .

٦ ـ ان نظرية الاحتواء المزدوج تشكل نقلة نوعية اميركية، فهي تتخطى ، وتتجاوز ، النظرية القديمة التي سميت (الحرب بالوكالة) أو (الحرب بالنيابة) التي تبنتها اميركا في المنطقة وقامت اساسا على اعتماد اطراف اقليمية ودعمها من اجل تحجيم او استنزاف القوى والنظم التحررية العربية .

فايران والكيان الصهيوني والسعودية ، وكذلك تركيا وان كانت بشكل اقل ، نظرت اليها اميركا على انها قوى اقليميه تستطيع ضرب حركة التحرر العربية ومنع مشاريع نهوضها وتحقيق وحدة الامة العربية اذا دعمتها عسكريا او اقتصاديا وامنيا ووفرت لها شروط التفوق العسكري ـ التكنولوجي ، مقابل عزل او مقاطعة او استنزاف النظم الوطنية المتحررة وجعلها ضعيفة وعاجزة . واشتقت من نظرية الحرب بالنيابة (سياسة التوازن النسبي)(٦٥) بين العراق وايران والتي قامت على ضرورة جعل ايران القوة الاقليمية القادرة على كبح اندفاعات العراق النهضوية القومية وتحجيمه واستنزافه من خلال القوة العسكرية الايرانية الضخمة من جهة وتحريك عناصر الشغب داخل العراق من جهة ثانية .

ولقد قامت ايران في الفترة الممتدة بين ١٩٦٨ ـ ١٩٨٨ بهذا الدور بافضل صورة ، حتى بعد سقوط نظام الشاه وقيام نظام خميني الذي تجاوز الشاه في

حقده على العراق والامة العربية وهو ما تبحث عنه الولايات المتحدة وتغذيه ، وكان لهذه السياسة الاثر الخطير في وضع قيود كابحة لحركة العراق الاقليمية والعربية ، لانها اشغلته بعدة مشاكل وازمات ابرزها :

أ ـ سياسة الشاه التوسعية التي استندت الى اقامة امبراطورية ايرانية مهيمنة على الخليج العربي ، اجبرت العراق على زيادة ميزانيته الدفاعية بدل زيادة ميزانية التنمية .

ب ـ سياسة نظام الشاه العدائية تجاه العراق اجبرته على تكييف ستراتيجيته العامة كي تمنع الاختراقات او التهديدات الايرانية .

جـ ـ اثارة التمرد الكردي في شمال العراق والنعرة الطائفية في بقيته وتغذيتهما علنا وسرا استنزفت جزءا حيويا من طاقة العراق النهضوية واربكت الاستقرار الداخلي فيه .

لقد تم كبح وامتصاص ما سمي بـ « فائض الطاقة الهائل للعراق » بواسطة الاداة الايرانية بشكل خاص ، ولو ان هذا الفائض الهائل من القدرات المادية والبشرية استثمر كله في البناء والتنميه لامكن تخيل عراق اكثر تقدما واقتدارا . لذلك فأن (سياسة التوازن) الاميركية ذات الجذور البريطانية اتخذت في زمن الشاه الصيغة المشار اليها ، وكانت ناجحة الى حد ما نظرا لحجم ايران الكبير وقدراتها المادية وغير ذلك ، وبالمقابل فأن (سياسة

التوازن) كانت تقو معلى تخويف ايران ايضا من العراق، فالاجهزة الاميركية اقنعت الشاه بعدة افكار :

أ ـ ان العراق القوي خطر كبير على مشاريع الشاه الامبراطورية التوسعية لانه قادر على افشالها .

ب ـ ان العراق القوي والمتحرر يشكل كارثـة بالنسبة لمطامع التوسع الايراني ، فلئن كان عراقا قوياً فقط ، وبغض النظر عن هويته السياسية ، يشكل خطرا على سياسة الشاه فان العراق القوي والمتحرر مـن النفوذ الاجنبي يشكل خطرا مميتا على سياسة الشاه .

ج ـ ان العراق يخطط « لبناء امبراطورية عربية شاملة » باسم الوحدة العربية ، وذلك المشروع هـو النقيض التام لمشروع التوسع الايراني .

د ـ ان العراق لديه مشاريع بنـاء قوة نووية واسلحة غير تقليدية اخرى ، وهذا يعني حرمان ايران من اية فرصة توسع اقليمي .

هـ ـ ان منح اكراد العراق حكما ذاتيا يعني التمهيد لتقسيم ايران .

و ـ ان العراق يدعم المعارضة الايرانية من اجل اسقاط نظام الشاه .

ز ـ ان العراق يعزز القوة العسكرية لدول الخليج العربي ويقدم لها الحماية الضرورية لمنع ايران من غزوها او ضمها اليها .

ح ـ ان العراق المتقدم علميا وتكنولوجيا سيحرم ايران من تطوير بدائل دائمة للنفط مثل الصناعة الثقيلة، التي تتطلب اسواقا اقليمية مستهلكة ، لذلك فأن العراق المتقدم ، ولكونه قوة صناعية اقليمية ، سوف يشكل حاجزا امام سيطرة ايران على اسواق المنطقة ، ومن ثم اجهاض اهم مشروع مستقبلي لايران .

ط ـ ان العراق يتبع « نهجا يساريا متطرفا » يهدد ايران داخليا وخارجيا .

وفي زمن خميني اضافت الاجهزة الاميركية الافكار التالية لاجل زيادة مشاعر الخوف الايراني من العراق وتعميق النظرة اليه كعدو اول :

أ ـ ان سياسة العـــراق العلمانية هي النقيض للسياسة المتسترة بالدين للحكومة الجديدة في ايران .

ب ـ ان العراق يتآمر على مايسمى بـ « الثورة الاسلامية » ويهيىء للقضاء عليها .

ج ـ ان قوة العراق هي العقبة الاساسية امـــام نشر ما سمي بـ « الثورة الاسلامية » في المحيط الاقليمي والعالم،لذلك فان كسر الحلقة العراقية القوية امر لامفر منه لكسر الحلقات الاضعف بلا جهد كبير .

د ـ ان للعراق مطامع اقليمية داخل ايران وهو يريد تقسيم ايران .

وهكذا تولدت وتبلورت اسس المواجهة الحادة وبواعثها الحديثة فتعززت بذلك العوامل التاريخية القائمة على الشك ووجود مشاعر كراهية في اوساط معينة. وبحصول ذلك برزت ظاهرة لافتة للنظر : ان العراق وايران ، وهما عملاقا الخليج العربي الفاعلان ، تحيط بهما عوامل الشك والخوف المتبادل بالاضافة للتناقض الحاد والجذري لمشروع كل منهما وصعوبة نجاح احدهما من دون القضاء على الاخر .

ان مخاطر سياسة التوازن تكمن هنا في هذه الفكرة او الحالة بالذات ، لانها شكلت عامل الحث الفعال للصدام العراقي - الايراني في عهدي الشاه وخميني . ففي زمن الشاه نجح الاخير في استنزاف طاقات العراق واشغاله بقضايا فرعية او مصطنعة ، لكن العراق بالمقابل نجح في ايجاد اكبر عقبة بوجه النزوع التوسعي للشاه على حساب دول المنطقة الاخرى . فدول الخليج العربي الضعيفة عسكريا والحيوية اقتصاديا بالنسبة لاميركا والغرب ، كانت الهدف الاول للتوسع الايراني ، خصوصا وان لايران جاليات كبرى في تلك الدول ، وبما ان ايران تريد غزوها وتفريسها فان للعراق مصلحة قومية ، وستراتيجية ايضا ، في حمايتها من الخطر الايراني وبغض النظر عن طبيعة النظم السياسية في دول الخليج وارتباطاتها باميركا .

اما حينما اتى خميني للسلطة ، بتشجيع اميركي ـ اوربي واضح ، فأن ضرورات الصدام العراقي ـ الايراني المباشر قد ازدادت، فالعراق صار قوة اقليمية تتهيأ لتجاوز حدود دول العالم الثالث ، او ما كان يسمى « الحدود الفولاذية لفئة الدول المتخلفة » ، وهو احتمال خطير جدا بالنسبة لاميركا والغرب والصهيونية، خصوصا وان قيادة العراق تنتهج سياسات مستقلة تنطوي على طموحات كبرى .

اما ايران فقد وصلت ازمتها السياسية والاقتصادية الذروة : فالازمة السياسية تتمثل في « جنون العظمة » الذي سيطر على الشاه وجعله يقرر تحويل ايران الى قوة عظمى دوليا وليس اقليميا فقط ، والنظر الى نفسه « كشريك مكافىء » لاميركا وليس عميلا أو تابعا ! واقترنت هذه الظاهرة بوصول فساد النظام الايراني وعزلته الداخلية مرحلة الخطر ، اي بروز احتمال اسقاط النظام من قبل قوى وطنية ايرانية حقيقية ، وبذلك تخرج ايران من قبضة اميركا !

اما الازمة الاقتصادية فقد تفاقمت في منتصف السبعينات لدرجة ان ثراء ايران لم يعد مجديا بسبب مصروفات الشاه الضرورية جدا لاقامة دولة عظمى ، والتي استنزفت الميزانية الايرانية ودفعته للاقتراض من جهات خارجية من جهة ، كما ان موارد ايران النفطية قد بدات تتراجع بعد اكتشاف ان الاحتياطي النفطي

الايرانـــي لن يكفي ايـــران اذا استمر الانتـــاج ضمـــن معدلاته في زمن الشـاه ، حتى نهاية القرن وربما مطلـع القرن القادم ثانية .

ان الازمة الســياسـية كانت محفزا للتضحية بالشاه من اجل حلها، وكذلك الازمةالاقتصادية التيكان مطلوبا استيعابها لتجنب انهيار ايراني مفاجىء يربك ستراتيجية الولايات المتحدة الاقليمية ، فعززت الميل لدى المخابرات الاميركية « لالقاء الشـاه كالفأر الميت خارج ايران » ، كما قال الشـاه نفسـه بعد اخراجه من ايران وعزله !

لقد وصلت ايران ذروة قوتها في زمـــن الشـــاه ووقفت عند حدود عالم اكبار برغم ان ذلك كلفها كل مواردها وضمانات مستقبلها ، وقد حصل ذلك دون موافقة اميركا وعلى النقيض من خطتها ، لذلك كـــان مطلوبا امتصاص هذا الانتفاخ الهائل في الجسد الايراني ومنع عوامل الافســاد فيه من ضرب اميركا ومصالحهـا فجاء قرار اسقاط الشـاه ملبيا لاهم مافي الستراتيجيـة الاقليمية للولايات المتحدة : ابقاء ايران ضمن حـدود القوة التي قررتها اميركا .

وكان اسقاط الشاه هو الخطوة الضرورية لاعـداد المسرح الايراني جيدا من اجل استخراج كل شياطـين الحقد والتخريب فيه ودفعها لاغـراق القوة الثانية في الاقليم وتدميرها بلا رحمة : العراق القوي والمتحـرر والمتقدم .

في هذا الاطار تعرض العراق لخطر مميت من ايران خميني ، وهو خطر الغزو العسكري المدعوم بمد شعبي مبرقع بغطاء ديني خطر ومدمر، ولم يخف النظام الجديد في طهران نواياه ، فقد قال (اليوم اسقطنا الشاه وغدا سنأخذ بغداد) ! وحاول ترجمة ذلك عمليا بتصعيد اعمال التخريب والتدخل في الشؤون الداخلية والاعتداءات الحدودية المسلحة والدعاية التي ادت الى جعل الحرب هي المخرج الوحيد من الازمة .

وهنا شرعت اميركا بلعبتها الاكثر خطورة ، حتى ذلك الوقت ، وهي ادامة الحرب ومنع توقفها بأي ثمن . والهدف اصبح الان واضحا تماما : القضاء على العراق الصاعد والقوي والمرشح للعب دور اقليمي قيادي له تأثير عالمي قوي ، واعادة ترتيب « البيت الايراني » من خلال قطع الاستطالات السرطانية التي ظهرت في زمن الشاه (النزعة التوسعية الغرور ودعوة الشاه للتساوي مع اميركا) او في زمن خميني (الدعوة لتغيير حدود وانظمة كل دول الخليج العربي والمنطقة وليس العراق فقط ، والتعبئة الاعلامية ضد اميركا (الشيطان الاكبر)، الضغط على اميركا بالارهاب الخ) .

ان سياسة التوازن اتخذت هذه الاشكال المختلفة ، لكنها بقيت فاعلة ومعتمدة ، لانها امنت لاميركا ردع العراق واستنزافه وابقاء ايران ضمن حدود الضبط والاستخدام الاميركية . وكان مفروضا ان تستمر لعبة

التوازن بصيغة الاستنزاف المستمـــر والدائم للعراق وايران ، عبر الحــرب ، حتى تنهار القــوى الاساسية في الدولتين ويصبح النفوذ الاميركي هو السيد وبلا منازع او تردد .

وبحصول ذلك تكون اميركا قد استخدمت قدراتها لتدمير العملاقين الاقليميين ومحاولة تحويلهما الى قوتين « مهذبتين ومطيعتين » تستخدمهما لضبط المنطقه وضمان استقرارها ومنع خصوم ومنافسي اميركا مـــن دخولهـــا كبديل اخر ، وبذلك تكون اميركا قد امسكت باهم ورقة في الصراع الدولي : النفط .

لكن العراق قلب اللعبة رأسا على عقب حينما قرر وضع حد للحرب بالقوة بعد ان فشلت اكثر من (٢٠٠) مبادرة سلميه عراقيه تقدم بها العــراق الــى ايران او المنظمات الاقليمية والدولية لاجل انهاء الحرب ، فكان الانتصار الستراتيجي العظيم للعراق الذي اعلن عنــه رسميا في طهران يوم ١٩٨٨/٨/٨ صدمة كبرى لواشنطن اجبرتها على استبدال سياستها الاقليمية ، التقليدية ، وهي الحرب بالنيابة او بالوكالة .

ان عجز ايران عن الصمود بوجه العراق وانهيارها العسكري والسياسي والاقتصادي وقبولها وقف اطلاق النار قد توج العراق قوة اقليمية وحيدة مستقلة وذات اثر وتأثير كبيرين وانهى (سياسة التوازن) الاميركية ، لان ايران لم تعد قادرة علـــى ردع او موازنة القـــوة

العراقية ، كما ان مختلف القوى الاقليمية بدت عاجزة تماما عن تقديم شيء اكثر مما قدمته ايران !

وهنا ظهرت لعبة خطرة جدا : لقد اعتمدت الولايات المتحدة على قوتين عسكريتين اقليميتين في السيطرة على المنطقة العربية ومحيطها الاقليمي ، وهما الكيان الصهيوني وايران ، لكن هذا الاعتماد تم ضمن مبدأ التخصص ، فالكيان الصهيوني متخصص بالدرجة الاولى بالردع الشامل للدول العربية المحيطة به ، وهو يستطيع القيام بردع محدود للدول العربية الابعد كالعراق ، عن طريق الضربات الجوية او الصاروخية .

اما ايران فقد تخصصت بتحجيم العراق وردع قوته عندما تظهر في الخليج العربي لذلك فأن الردع الشامل للعراق كان وظيفة ايران وليس الكيان الصهيوني للاسباب العملية المعروفة ، وحينما انهارت ايران وحصل فراغ قوة وملأه العراق فورا لم يكن بوسع الكيان الصهيوني القيام بردع شامل للعراق ، مع ان المطلوب كان الردع الشامل بعد انهيار ايران وذلك لابقاء الهيمنة بيد الولايات المتحدة ونزع التفوق من العراق! ان اقصى ما يستطيع الكيان الصهيوني فعله هو القصف الجوي والضربات الصاروخية ضد مواقع عراقية حيوية . لكن هذا الخيار غير عملي وخطر جدا ، لانه لا يقضي على قوة العراق ولا يستنزفه ، بالاضافة الى انه يؤدي الى قيام العراق بتوجيه ضربات انتقامية مدمرة للكيان الصهيوني ، يستحيل عليه تحملها !

لقد تكونت ازمة اختلال ستراتيجي رئيس في الاقليم احدثها انتصار العراق وتحييد ايران ، وتصورت اوساط اميركية وصهيونية ان بامكـان قدرات الردع المحدودة الصـهيونية تحجيم العـراق ، فصـدرت التهديدات الصهيونية بقصف منشآت عسكرية واقتصادية عراقية، وكان هدفها التمهيد لقصف العراق ، لكن الاخير حسم الموضوع بسرعة حينما اعلن عن امتلاكه للسلاح الكيمياوي المزدوج المكافىء للسلاح الذري في منطقتنا و ن تعـرض اية منشأة عراقية للقصف الصهيوني سيؤدي الى حصول رد فعل عراقي مدمر !

وهكذا سقط توازن اخر في المنطقة ، اقامته اميركا ودول الغرب ، وهو الذي قام علـى اسـاس التفوق الصهيوني المطلق على مجموع الدول العربية من خلال التفوق العسكري التقليدي وامتلاك اسلحة الدمـار الشامل . لقد نشأ منذ الخمسينات توازن عسكري مختل لصالح الكيان الصهيوني ، اساسه التفوق العسكـري التقليدي الصهيوني والذي تكرس ودعم بامتلاك اسلحة الدمار الشامل !

لكن اعلان العـراق امتلاك السلاح الكيميـاوي المزدوج ، بالاضافة لاكتشاف العالم ان العراق يملـك قوة عسكرية جبارة وقـدرة بشرية لا تضاهى ، ادى الى اسقاط التوازن الستراتيجي بين العرب والكيـان الصهيوني وقيام توازن رعب اقليمي اصبحت في ظلـه حالة التفوق الصهيوني المطلق على العرب محيدة !

وهنا تفاقمت عناصر المأزق الستراتيجي الاقليمي للولايات المتحدة الاميركيه واصبح يشكل تهديدا مباشرا وجديا للمصالح الاميركيه وللاستراتيجية الاميركية العالمية . فما لم يعد العراق الى حجمه كدولة صغيرة مجردة من الانياب الحادة فان اميركا ستخسر كل شيء اقليميا وسيعقب ذلك تراجع عالمي سريع للنفوذ الاميركي.

هنا حصل الانقلاب الستراتيجي الاميركي الاول في الخليج العربي والمنطقة العربية كلها منذ الخمسينات وحتى الان : اذ ان اميركا التي كانت تنفذ خططها المعادية للعرب بمختلف دولهم وكياناتهم ، عن طريق اطراف اخرى ، وبالاخص الكيان الصهيوني وايران ، وجدت ان كل الكيانات الوكيلة لها والنائبة عنها في التخريب والحروب ضد العرب ، قد اصبحت عاجزة (الكيان الصهيوني) او محيدة بفعل التأديب المنظم والتجريد التام من عناصر التأثير (ايران) ! فما العمل ؟ هل تقبل بانفراد العراق بالتأثير على مسرح الصراع الاقليمي وهو وضع يفقدها دورها ومصالحها الاساسية؟ ام تتقدم لخوض الصراع مباشرة مع العراق ودون الاعتماد على الوكلاء او النواب كواجهة لها ؟

لقد اقتنعت اميركا ان العراق الذي اشتد عوده اثناء قادسية صدام المجيدة يجب ان يعاد لمرحلة ما قبل الصناعة بعمل شامل ضده تخطط له وتنفذه هي ، ولكن بغطاء الامم المتحدة ! واعتماد غطاء الامم المتحدة لم

يمنع رؤية الحقيقة ، وهي ان الولايات المتحدة الاميركية قد دخلت لاول مرة الحرب ضد العرب بالاصالة عن نفسها ولم تنب احدا للقيام بها بدلا عنها ! بل هي جرت الوكلاء ، الصغار والكبار ، للسير خلفها وضمن خطتها ولغتها ومفاهيمها ، فادرك الجميع ان العدوان الثلاثيني على العراق كان في واقع الامر اول حرب اميركية شاملة تشنها اميركا باسمها وبقوتها ضد الامة العربية مستصحبة معها توابع لعبوا دورا خدميا رسميا وعلنيا وفعليا ، وبذلك سجلت احداث العدوان الثلاثيني تحولا ستراتيجيا اميركيا خطيرا وهو التخلي عن سياسة الحرب بالنيابة وتبني سياسة الحرب بالاصالة !

ماهي صلة سياسة الحرب بالاصالة بسياسة الاحتواء المزدوج ؟ ان الحرب بالاصالة تعني ان تتولى الولايات المتحدة الاعداد للحروب او المواجهات الساخنة مع دول المنطقة وان تنفذها اما باسم منظمة دولية او اقليمية ، او مجموعة دول تابعة لها ، او باسمها المجرد ! وسياسة الاحتواء المزدوج التي عدها بعض الباحثين الذين سبق لنا عرض ارائهم قمة الانفراد الاميركي بالعمل في المنطقة ، هي تعبير اولي ومفرط بالضحالة والسذاجة عن سياسة الحرب بالاصالة ، فاميركا في سياسة الاحتواء المزدوج تناهض العراق باسمها وبقرار منها وتسوغه باسم مصالحها وتستخدم

الابتزاز والضغط لاجبار الاطراف الاخرى على الالتزام بها برغم انها ، اي الاطراف الاخرى ، ترفض السياسة وتعدها خطأ فادحا .

لهذا فان سياسة الاحتواء المزدوج هي تعبير مباشر وطفولي عن سياسة الحرب بالاصالة التي تبنتها اميركا ، وهي لذلك عمل انفرادي اميركي تجري ضغوطات لاجبار دول اخرى على دعمه والمشاركة فيه .

وفي ضوء ما تقدم من ملاحظات اساسية فأن قدرة ايران على التعاون مع الولايات المتحدة ضد العراق تحددها ظروفها الداخلية والبيئة الاقليمية وخطط الولايات المتحدة ازاء ايران ، وكل هذه العوامل تتضمن اتجاهات سلبية بالنسبة لايران تتفوق بوضوح تام على الاتجاهات الايجابية، لذلك يكون صعبا جدا على اية زعامة ايرانية ، وبغض النظر عن النوايا ، التعاون الشامل والعلني ضد العراق .

د ـ تعاون العراق لاضعاف ايران

ان ما ورد في الفقرة (جـ) حول (تعاون ايران لاضعاف العراق) يوضح اسس الموقف العراقي في هذه النقطة الحيوية، حيث ان العراق لايمكن ان يتعاون مع الولايات المتحدة لاضعاف ايران في الظرف الراهن ليس فقط لانه يدرك بوضوح ان اميركا تريد تدمير العراق في نهاية المطاف ، بل قبل كل شيء ، لاسباب مبدئية واضحة ،

وهي ان العراق لا يتآمر على جيرانه ولا يتواطأ مع قوى كبرى ضد دولة جارة لاغراض شريرة ، وان التاريخ الحديث يؤكد ان العراق كان دائما في حالة دفاع عن النفس والارض والمبادىء .

وايران وبرغم كل السياسات المعادية للعراق التي انتهجتها وتنتهجها زعامات ايرانية ، تبقى بلدا جارا الى الابد ولذلك فأن العراق لا يتجاهل حقائق الجغرافيه والواقع التي تفرض التكيف مع واقعة الوجود الايراني الدائم جنبا الى جنب مع عدم تجاهل حقائق التاريخ التي تقول ان في ايران تيارات توسعية شوفينية تجدد الغزو في فترات متباعدة او متقاربة من التاريخ .

وفي الظرف الراهن لا يوجد ادنى شك بان العراق يغلب الجغرافية على التاريخ ، أي انه وهو يرى المخاطر الاتية من ايران لايتوهم ابدا ان الخطر الاكبر هوالخطران الاميركي والصهيوني ، الامر الذي يجعل التطبيع مع ايران ليس فقط موقفا واقعيا وعقلانيا فحسب ، بل هو ايضا استجابة لنهج عراقي قديم يقوم على ايجاد نقاط لقاء مع ايران تخفف من غلواء متطرفيها التوسعيين وتؤسس لتعاون نزيه ودائم بين البلدين .

من هنا فان الاقتدار العراقي الكبير تجاه ايران عسكريا ونفسيا وسياسيا ، ممثلا بامكانية ردع ايران حينما تفكر بالتوسع ، هو احد اهم اسس ستراتيجية التعايش الايجابي الدائم مع ايران التي تبناها العراق ،

ولذلك كانت الواقعية تسود ايران كلما انتصر العراق عليها وهزمت خططها .

ان عرض الشروط الاساسية لنجاح سياسة الاحتواء المزدوج كما جاء في الفقرة (ثالثا) يؤكد ان شرط تعاون الاخرين مع اميركا المطلوب والحيوي لنجاح سياسة الاحتواء المزدوج غير متوفر .

اذ بالرغم من كل النوايا والرغبات لدى الدول والمنظمات فان سياسة الاحتواء المزدوج تصطدم عند تطبيقها بعقبات عملية صرفة ، كما سبق وان وضحنا ذلك ، ومهما استخدمت اميركا سياسة الابتزاز والارهاب لاجبار الدول على التعاون معها في هذا المجال فأن النتيجة النهائية ستفرض نفسها ، وهي ان كل دولة ستختار الموقف الذي يخدم مصالحها . ونظرة واحدة لبداية احداث وتحولات قادمة تجري الان ، تؤكد ذلك ، اذ ان الغالبية الساحقة من الدول الدائمة العضوية وغير الدائمة العضوية في مجلس الامن قد بدلت مواقفها الاساسية تجاه الحصار على العراق واصبحت اميركا وحدها تواصل الدعوة لابقائه ، تدعمها بريطانيا بتذبذب واضح !

ان هذه البداية الممتازة هي المقبرة التي سيوارى فيها لاحقا الجسد الهزيل لسياسة الاحتواء المزدوج ، لان الحصار اذا رفع جزئيا او كليا ، سيكون رصاصة الرحمة التي ستقضي على تلك السياسة ، كما اتفق جميع الخبراء الذين عرضنا آراءهم .

تصور سكوني لحالة متحركة :

ان احدى اهم نقاط الضعف الرئيسية في سياسة الاحتواء المزدوج هي قيامها على تصور سكوني (Static) عن وضع حر بي جدا (Dynamic) ، فالتحليل الذي قدمه (ليك) و (انديك) يفترض اساسا ان اوضاع المنطقة والعالم في حالة سكون مستتب تعتوره بعض العواصف الانية والسطحية ! وهذا الفهم يتناقض مع الوقائع الاقليمية والعالمية المعروفة .

ولعل ابرز مظاهر الحركية الدائمة والتغيير الكاسح ما يأتي :

١ ـ ان الحصار المفروض على العراق يتعرض لحالة تآكل سريع جعلت مطلب استمراره موقف الاقلية ، بل موقف الدولة الواحدة وهي الولايات المتحدة الاميركية ، مقابل انتقال بقية الدول الى المطالبة بالبدء برفعه تدريجيا .

٢ ـ ان الحصار على العراق قد فرز حالة مضادة له داخل العراق تعزز قدراته على الصمود وتحمل الاثار التخريبية له ، فعمليات الاعمار واعادة البناء ولدت سياسة ثابتة جديدة في العراق هي سياسة (الاعتماد على الذات) ، ادى تطويرها والتمسك بها الى احياء الزراعة ودفع القدرات الصناعية والتكنولوجية بقوة الى امام ،

مما جعل العراق يتحول بشكل واضح الى دولة تملك مقومات الصمود الطويل مهما كانت ضغوطات الحصار شديدة .

وبما ان هدف الحصار الاساسي الاول سياسي وهو استبدال نظام الحكم بالقوة ، فأن هذه التحولات مع ما رافقها من تعزز النهج السياسي وترسخ الوضع الامني، قد جعلت الوصول الى الهدف السياسي مستحيلا، ومن ثم فأن مواصله الحصار اصبحت عملية تتم في فراغ ستراتيجي واضح ، اي العجز عن تحديد هدف مقنع له .

٣ ـ ان دول المنطقة المتضررة من الحصار خصوصا تركيا والاردن قد بدأت تصرخ وتؤكد ان الحصار قد اصبح ازمة داخلية خطيرة فيها . فتركيا تربط بين التدهور السريع لاقتصادها والذي خلق اضطرابا سياسيا واجتماعيا واسعين ، وبين استمرار الحصار الذي حرم تركيا من مبالغ تزيد على الاربعين مليار دولار !

كذلك فأن الوضع الامني التركي خصوصا في شرق الاناضول قد تدهور بصورة خطيرة وبرزت امكانية تقسيم تركيا ، لذلك اعلنت تركيا رسميا ، وعلى لسان جميع المسؤولين فيها ، عن حاجتها الحيوية لرفع الحصار .

ان تركيا ليست سوى نموذج لدولة مضطرة لتجاوز الحصار لاسباب داخلية صرفة ، فأن رفع بقرار دولي جاءت هذه الخطوة ملبية لاهم مطلب تركي ، اما اذا لم

يحصل ذلك فان كل الشواهد تقول ان تركيا ستتجه ، رغما عنها ، لتجاوز الحصار . والنموذج التركي يشابه نماذج اخرى وان كان بدرجات مختلفة : فرنسا ، روسيا، الصين ، وكل دول اوربا ، شرقا وغربا ، والعالم الثالث ! بل ان العديد من الشركات الاميركية « تجاوزت » قرارات منع الاتصال بالعراق وعقدت لقاءات مع حكومة العراق استعدادا للتعاون التجاري فور رفع الحصار !

ان حركية الوضع العام تنبع من هذه الحقيقة الاساسية : مصالح الدول التي الحق بها الحصار على العراق اضرارا بليغة اقوى من اي قيد خارجي وكلما ازدادت خسائر الدول وضياع الفرص زاد ابتعادها على الحصار وتقدمت اكثر نحو العراق .

٤ ـ ان هذه السياسة تفترض رد فعل سكوني عراقي ـ ايراني عليها ، اي ان العراق وايران سوف تستمران في العمل وفقا للطريقة الحالية ، في ما يتعلق بعلاقاتهما الثنائية، ولن تغيرا ذلك تحت ضغط التحديات، لان العداء بينهما اكثر قوة من التحدي الاميركي !

ومن الواضح ان سكونية هذه النظرة مصدرها سذاجة اميركية في فهم عقلية العراقيين والايرانيين المختلفة تماما عن العقلية الاميركية ، حيث ان المنطق العرقي المتعالي في فهم الشرق يجعل العقل الاميركي يحط من شأن شعوب الشرق وقدرتها على استخلاص الدروس المناسبة من الخطر والتحديات .

صحيح ان الصراع العربي ـ الفارسي يملأ التاريخ ويعد واحدا من اهم ظواهره ، لكن اي قارىء ، حتى لو كان بسيطا ، يستطيع ان يلاحظ ايضا ان نفس هذا التاريخ يقول ان العرب والفرس قد تعاونوا في فترات عديدة بدوافع دينية او مصلحية ، فأثمر ذلك عن نشوء حضارة اسلامية عريقة جذرها وصناعها العرب الاقحاح.

ان الصراع العربي ـ الفارسي يبرز ويشتد حينما تقتنع الشوفينية الفارسية ببروز احد هذه الاوضاع :

ا ـ قوة مضافة اكتسبها الفرس تجعلهم في حالة نشوة توقعهم في شباك اوهام القوة .

ب ـ ضعف يصيب جيرانهم العرب فيغريهم ذلك باستعمارهم .

ج ـ توازن قوة بين العرب والفرس ، وبأية صيغة، تشجع على محاولة حسمه لصالح الفرس عبر تخريب مصادر القوة العربية .

لكن الصراع العربي ـ الفارسي ، وكما تؤكد دروس التاريخ ، كان يخفت او يتراجع او يتجمد ، وحسب الحالات ، حينما كان العرب يمتلكون قدرات ردع فعال جدا تجعل العناصر الشوفينية الفارسية واعية للمخاطر الجسيمة الناجمة عن اشعال صراع دموي مع العرب، عند ذاك تتوفر امكانية التعاون بين العرب والفرس في مواجهة التحديات الاخرى المشتركة .

وتجربة (قادسية صدام المجيدة) تشكل درسا من اخطر واهم دروس التاريخ الحديث بالنسبة لزعماء ايران ، لانها لم تعلمهم وتقنعهم بان العراق قادر على ردع ايران فقط ، بل جعلتهم يفهمون وبعمق ان بامكان العراق تحييد ايران لعدة قرون ودفعها الى محرقة التدهور الداخلي .

وتعمق هذا الدرس وازداد تأثيرا في اوساط ايرانية اوسع بعد تجربة الصمود الاسطوري للعراق ولشعبه في وجه اعتى واشرس حرب في التاريخ شنتها كل قوى الشر بزعامة اميركا ، اذ ان بقاء العراق موحدا وتحت قيادة الرئيس صدام حسين بعد اربعة اعوام من العدوان الثلاثيني ، يفترض ان يكون حافزا للايرانيين للتفكير بالمستقبل بمنطق اكثر واقعية وتحسبا من قوة واقتدار ومستقبل العراق .

لهذا فان افتراض اميركا استحالة حصول تعاون عراقي ـ ايراني افتراض غير ناضج ويدل على عدم فهم عقلية شعوب المنطقة .

ان العوامل النفسية ذاتها التي تعيق التعاون العراقي ـ الايراني تصلح لاقامته ، خصوصا حينما يكون التحدي الاميركي محملا بمخاطر مباشرة وجلية لايران ، مثلما يحصل بالنسبة للعراق . ان العراق القوي لم يتغير من حيث قدراته الستراتيجية ، برغم كل ظروف الضعف التي احدثها العدوان والحصار ، لان مصادر

القوة العراقية موجــودة في الداخل ، وكلما دمرت او اضعفت مظاهرها نبتت البدائل الافضل والاكثر تأثيرا.

ان الحوار العراقي الايراني المستمر منذ اكثر من عام ، والذي يزداد جدية شهرا بعد اخر ووصل مرحلة حاسمه بعد ان تركزت العقبات في وجه اقامة علاقــات ايجابية في مواضيع اسرى الحرب والطائرات العراقيـة والتدخل في الشؤون الداخلية ، دليل على خطأ النظـرة السلبيه لوضع العلاقات العراقية ـ الايرانية ، وتأكيد واضح على ان تطبيع العلاقات والارتقاء بها هو الاحتمال الواقعي في المدى المنظور .

وحينما ستتحرر العلاقات العراقية ـ الايرانيـة من اثقال العقبات المذكورة سلفا ، فأن اي محلل سياسي يجب ان يتوقع سلسلة تداعيات اساسية في توزيع القوى السياسية الاقليمية ، لان وجود العراق وايران علـى ارضية واحدة لن يؤدي الى دفع علاقات المنطقة باتجاه اخر مختلف تماما عما فرضته اميركا ، بل ايضا سيشجـع ذلك قوى دولية عديدة على زيادة مراهناتها على قـدرة دول المنطقة على مقاومة التحدي الاميركي ومن ثم تعزيز صلاتها بالعراق وايران ، ويمكن ان نشير الى المانيــا واليابان بشكل خاص ودول اوربا شرقا وغربا بشكـل عام ، بالاضافة للعالم الاسلامي ، حيث ان هذه الكتـل لها مصلحة حقيقية في اضعاف اميركا وتقطيع امتداداتها السلطوية ، في مختلف انحاء العالم .

ان عدم الاستقرار ، وهي حالة حركية (ديناميكية)، هي الحالة السائدة الان في الاقليم ، وهي التي ستتحكم بوضع المنطقة خلال السنوات القادمة، وباتجاهات منفلتة تقررها التفاعلات الداخلية بالدرجة الاولى ، وليست الخارجية .

خامسا : فاعلية القوى الاقليمية البديلة :

ان احدى الفرضيات الاساسية التي قامت عليها سياسة الاحتواء المزدوج فرضية ان عزل العراق وايران وتجميد دورهما الاقليمي هدف ممكن وعملي لان ثمة قوى اقليمية بديلة تستطيع ان تملأ فراغ تجميد العراق وايران من جهه ، كما تستطيع ردعهما ان حاولتا لعب دور فعال من جهة ثانية ، والقوى المقصودة هي الكيان الصهيوني ومصر وتركيا والسعودية .

هل هذا صحيح ؟ حتى لو افترضنا صحة الافتراض الاميركي الاصلي ،وهو ان الدول الاربع المذكورة حافظت على قوتها وتأثيراتها الاقليمية وفي اعلى الاشكال واكثرها فاعلية ، فان فراغ تجميد العراق وايران لن يملأ ابدا لاسباب عملية ونفسية .

اذ لايوجد احدفي المنطقة يجرؤعلى الدعوةلتقسيم العراق وايران ، ليس فقط لاستحالة ذلك بالنسبة للعراق في الاقل ، بل ايضا لان هذا الهدف مذموم وفقا لكل المعايير ، وهذه الحقيقة تجعل اي فرد او منظمة او دولة غير قادرة

على المجاهرة به والدعوة العلنية اليه . من هنا ، ولهذا السبب الشكلي ، فان فراغ العراق وايران يبقى فراغا محسوسا ومرئيا لا تجرؤ اية قوة اخرى على ادعاء امكانية ملئه .

اما اذا تناولنا الجانب العملي من هذه المسألة فان سذاجة وضحالة التفكير الاميركي ستبدو واضحة تماما في هذه النقطة ايضا ، حينما نذكر بان العراق وايران تملكان قدرات اقتصادية وبشرية وفنية هائلة تتجاوز ليس قدرة الدول الاخرى في الاقليم على احتوائهما بل ان القوى الكبرى والعظمى بالذات عاجزة عن ذلك تماما .

ان ايران والعراق ليستا جنوب افريقيا ولا كوبا من زاوية واحدة ، وهي انهما من بين اهم الدول النفطية والتي يشكل موقفهما عاملا حاسما في اقلاق او استقرار السوق النفطي العالمي . ويقينا لو ان كوبا امتلكت النفط وبمستوى العراق وايران ، لما استمر الحصار المفروض عليها اكثر من (٣٠) عاما ، ولبادرت اميركا بالذات لرفعه !

لقد فرض الحصار على العراق لان اميركا افترضت خطأ ان النظام فيه سيتغير بعد ستة شهور او عام : ولذلك تقبلت فكرة الاستغناء عن النفط العراقي لمدة عام او عامين او ثلاثة . ولكن : هل يمكن الاستغناء عن النفط العراقي الى ما لا نهاية ؟ ان الجواب معروف الان ، فالسوق النفطي العالمي سيشهد شحة في النفط ، بل سيواجه صدمة نفطية كبيرة جديدة في الفترة المحصورة

بين عامي ٩٦ ـ ١٩٩٧ ، وما لم يعد العراق وقبل هذا التاريخ الى السوق النفطي العالمي فأن الاقتصاد العالمي سيتعرض لمخاطر شديدة !

أن هذا العامل بمفرده يكفي لتأكيد ان فكرة ملء فراغ العراق وايران) ، ليست سوى اجراء مؤقت جدا من الناحيه العملية ، واذا اريد جعله اجراء دائميا ، او يستمر لسنوات طويلة ، فانه سيتحول الى خطة خائبة لا يوجد في الواقع ما يدعمها ، ولذلك تبدأ بفرز اثارها السلبية على المنطقة والعالم، حتى تنتحر وتتفجر ذاتياً.

اذن حتى في ظل الاضعاف الحالي للعراق وايران لا يمكن لتركيا والكيان الصهيوني ومصر والسعودية ملء الفراغ الذي وجد بسبب هذا الاضعاف ، بل ان الفراغ سيبقى مشهودا ومصدرا لكل حالات عدم الاستقرار والخوف من المستقبل ، خصوصا بالنسبة للقوى المعادية للعراق وايران ، وهذا الحال هو نقيض حالة الاستقرار التي ارادت خلقها عن طريق تجميد العراق وايران .

ولكن ، وبرغم هذا الذي ذكر ، فان احداث السنوات الاربع قدمت ادلة قاطعة على حصول تدهور حاد وواضح في ادوار وقدرات هذه القوى الاقليمية وبعكس ما ارادت اميركا . فمصر التي اريد لها ان تقوم بدور « الشرطي العربي » تحولت الى مسرح لحرب اهلية تتزايد وتتسع يوما بعد اخر ، وتأكد الجميع ان نظام حسني مبارك معزول ومعرض للسقوط او الاسقاط في اية لحظة ،

وبذلك فقدت اميركا العنصر البشري الضروري لخطة استحداث « شرطه اقليمية عربية الهوية » تقوم بدور القامع لحركة التحرر العربية . اما السعودية والتي اريد لها ان تكون الممول الرئيس لعملية اقامة (نظام اقليمي امني) فقد تعرضت للاستنزاف السريع في مواردها ولم تعد قادرة على تمويل هذا المشروع بعد ان عانت ولاول مرة في تاريخها ، من العجز المالي ! والسبب هو بقاء العراق وما ادى اليه ذلك من ازدياد فترة تمويل الخطط وعددها وزمنها وتضاعف الحاجة للتسلح لمواجهة العراق الذي بقي بعد ان توهم الجميع انه سيتفكك !

اما تركيا فهي اكثر الاطراف تضررا من الحصار حيث ان خسائرها من جرائه بلغت نحو أربعين مليار دولار فوصل الاقتصاد التركي الى مرحلة الانهيار ، واقترن ذلك بتدهور الوضع الامني وبروز تهديد جاد بتقسيم تركيا !

وهكذا صرخت تركيا مطالبة بوضع حد للحصار لتجنب كارثة تركية خطيرة ! من بقي ؟ الكيان الصهيوني ! ان هذا الكيان اريد له ان يكون قوة مساندة للدول الثلاث المذكورة في ابقاء العراق مجمدا !

لكن ثمة حقائق ضربت راس الكيان الصهيوني وجعلته يدرك حجمه الحقيقي ، ومن ثم رضخ لمنطق الواقع وشرع بالبحث عن ضمانات اقليمية لبقائه للتعويض المسبق عن احتمال يزداد يوما بعد اخر ، وهو تضاؤل

الضمانات الخارجية وبروز احتمال غالب لاعادة النظر بكل التحالفات والعلاقات الاقليمية والدولية في ضوء مفهوم المصلحة .

ان الكيان الصهيوني هو اكثر الاطراف الاقليمية وعيا وادراكا لطبيعة التبدلات التي تقع الان في العالم وللاحتمالات المرجحة اقليميا ودوليا ، وهو يعرف تماما ان عالم الغد ، عالم المصالح ، سوف يخلق له مشاكل لا حدود لها ، لعدة اسباب من ابرزها واهمها ، انه ، اي الكيان الصهيوني لا يملك موارد ستراتيجية تجعله قوة اقليمية تجاريه تقف على قدم المساواة مع القوى الاخرى، في حين ان العرب ، وبالذات العراق يملك موارد ، وليس موردا واحدا ، ستراتيجية وقدرات بشرية تجعلهم منذ الان قطبا اقليميا اساسيا ، ان لم نقل القطب الاقليمي الاساسي، اضافة الى دورهم في انعاش وتطور الاقتصاد العالمي بفضل الطاقة وتوسع التجارة الاقليمية .

ان احدى حقائق الوضع الراهن تقول بان ارواء الظمأ للطاقة في العالم غير ممكن من دون العراق وايران ! اما الحقيقة الاخرى فان استقرار التجارة العالمية وتوسعها يرتبط ايضا بالعراق وايران نظــرا لثقلهما التجـاري المعروف !

من هنا فأن المستقبل بالنسبة للكيان الصهيونـي يبدو مظلما وخطرا ، وفي ضوء ما تقدم لابد للمرء من ان يخرج باستنتاج رئيس يقول بان القوى الاقليمية التـي

وشحتها اميركا لملء فراغ عزل العراق، وربما ايران وهي تركيا ومصر والسعودية والكيان الصهيوني ، لم تتعرض لتدهور قيمتها ودورها فحسب ، بل هي فشلت ايضا في اقامة (نظام اقليمي جديد) يتولى مهمة فرض الاستقرار والامن وتحقيق التنمية الشاملة !

وهكذا يسقط العمود الاساسي في الاقليم لسياسة الاحتواء المزدوج ، وهو وجود (شرطي اقليمي) فعال .

سادسا : اميركا وملء الفراغ :

وبالنظر لفشل القوى الاقليمية البديلة في ملء الفراغ بنفسها .. فان السؤال الحيوي التالي يطرح نفسه : هل ستضطر اميركا الى ملء الفراغ بنفسها ؟
ان الجواب عن هذا السؤال يقوم على الافكار الاتية :

أ ـ ان نظرية الحرب بالاصالة وحلولها محل الحرب بالنيابة لا تعني الغاء دور القوى الاقليمية كليا ، كما انها لا تعني التدخل الاميركي التلقائي ! فثمة محددات عديدة تقيد الحركة الاميركية في مقدمتها ان وجود قوى اقليمية ومهما كانت درجة تأثيرها الاقليمي ، ضرورة لا غنى عنها، لسبب بسيط هو ان اميركا عاجزة كليا عن التدخل العسكري المباشر كلما حصلت ازمة ، لذلك فهي تدفع ، وتدعم ، قوى اقليمية للتحرك نيابة عنها .

لكن هذه الحقيقة تصطدم بحقيقة اكثر اهمية منها ، وهي أن القوى الاقليمية ، وفي ضـوء وصف حالتها : عاجزة عن الحسم والتغيير ، برغم انها قادرة على العرقلة والارباك وخلق المشاكل !

من هنا وفي حالة الازمات الساخنة لا مفر مـن التدخـل الاميركي المباشر عسكريا لحسم الاوضـاع أو تغييرها .

ب ـ ان اضطرار اميركا للتدخل العسكري يخضـع لمحددين جوهريين : المحدد الدستوري والذي يقوم على اصرارالكونغرس علىاعطاء موافقته المسبقة علىأيةحرب رئيسة تخوضها اميركا في الخـارج ، ولـذلك يتعرض الرئيس الاميركي لضغوطات شديدة داخـل الكونغرس للامتناع عن خوض الحرب .

اما المحدد الاخر فهو الستراتيجية العسكريـة الاميركية في الخارجوالتي تحددها اساسياتالستراتيجية الكونية الاميركية . أذ بعد ان تحدد الاهداف الكونيـة المطلوبة وترتب اولوياتها في ضوء القدرات الاقتصاديـة والعسكرية واتجاهات الرأي العام الداخلي ، توضـع ستراتيجية عسكرية عالمية تكون انعكاسا لاوضاع اميركا الداخلية .

وفي عام ١٩٩٣ اعلنت وزارة الدفاع الاميركية ان ستراتيجيتها العسكرية الجديدة في التدخل في الخـارج

تقوم على عنصرين :المصلحة والقدرة . فلا تدخل عسكري اميركي الا اذا كانت هناك مصلحة حيوية اميركية ، اما في المناطق الاخرى التي لا توجد لاميركا مصلحة حيوية فيها فانها لا تتدخل مهما كانت الاحداث مأساوية (يوغسلافيا ، رواندا مثلا) .

بالاضافة لوجود المصلحة الحيوية فأن التدخل العسكري الاميركي يجب أن يقترن بتوفر القدرة على التدخل ، وهي تتضمن عدة جوانب : فاولا يجب اقناع الرأي العام الاميركي بضرورة التدخل ، وثانيا يجب اقناع الكونغرس بان التدخل العسكري هو الخيار الوحيد المتبقي لمواجهة ازمة ما ، وثالثا ، وهذا هو العنصر الاهم ، يجب توفير المستلزمات المادية للتدخل ، وفي مقدمتها التمويل ، ورابعا يجب ضمان ايجابية رد فعل العنصر البشري في القوات المسلحة الاميركية ، حيث ان هناك مشكلة حقيقية في اميركا اساسها انحطاط المعنويات العام وعدم استعداد الفرد والجندي الاميركي للموت في الخارج .

ان توفر هذه الجوانب الاساسية يؤمن وجود القدرة على التدخل العسكري ، لذلك فأن النقص في هذا المجال يمنع تلقائيا القدرة على شن الحرب . فاذا لم تؤمن المبالغ لتغطية النفقات العسكرية اصبح مستحيلا شن الحرب ، والعدوان على العراق مثلا ، ما كان سيقع لو ان اميركا لم تنجح في جمع نحو ٦٠ ـ ٧٠ مليار دولار من دول

اخرى لتمويله ! ونفس الشيء يقال عن المعنويات فاذا نجحت ادارة القوات المسلحة الاميركية واجهزة الاعلام في طمأنة الجنود ودفعهم للمشاركة فأن وقوع الحرب فعلا وبدء سقوط القتلى والجرحى الاميركيين سيوقظ ، وبتطرف تام ، « عقدة فيتنام » ويفتح الابواب امام حتمية الانسحاب الاميركي حتى قبل اكمال المهمات العسكرية ! ان ما حصل في الصومال مثال على هذه الحالة !

اما اذا تجاوزت الحدود الزمنية للحرب الفترة المقررة سلفا والمتفق عليها مع الكونغرس فأن الاعتراضات تبدأ بالظهور على استمرار الحرب في الكونغرس واوساط الرأي العام . وهكذا نجد ان القدرة على خوض الحرب ، وليس وجود المصلحة الحيوية ، هي العامل الاكثر حسما في مسألة شن الحرب .

ج ـ ان قبول الرأي العام الاميركي والكونغرس لشن الحرب لسبب او اسباب مقنعة ، والنجاح في جمع الاموال لتمويلها حالة استثنائية ولا يمكن ان تتكرر كلما وقعت أزمة ساخنة . فمثلا يستحيل الان جمع (٧٠) مليار دولار لتمويل حرب جديدة مهما كانت ضرورتها ! كذلك يستحيل جمع اكثر من نصف مليون جندي ونقلهم عبر القارات لقمع انتفاضات الشعوب هنا وهناك !

ولهذا فأن (الحملة الصليبية) الاميركية ضد العراق ، وحصول العدوان الثلاثيني حدث وقع نتيجة توفر عدة عناصر وشروط اصبحت غائبة كلها الان او في

الاقل اغلبها ، ومن المستحيل على اميركا ان تشن حربا بمستوى العدوان الثلاثيني في الزمن المنظور !

اذن : كيف تواجه التحديات الخطيرة ؟ ان البديل الاسهل والعملي هو الضربات الجوية والصاروخيـــة للعدو! وهنا يجب ان نتساءل : في ضوء تجربة العدوان الثلاثيني على العراق هل الضربات الجويه والصاروخيه تكفي للوصول الى هدف او اهداف الحرب الاساسيه ؟ الجواب العسكري المهني هو كلا ، فهذه الضربات ليست سوى ممهدات لتقدم القوات البرية التي عليها واجب امساك الارض بعد تدمير العدو .

من هنا فأن الضربات الجوية والصاروخية تستطيع الحاق الخراب والدمار بالعدو لكنها لا تؤدي الى السيطرة على الارض واكمال تدمير مصادر المقاومة البشريه ، وهو هدف الحرب الحقيقي ، كما حصل اثناء وعقب العدوان الثلاثيني ، حيث ان العدو الاميركي قصف كل شيء لمدة اربعين يوما تقريبا قبل بدء الحرب البرية ، التي توقف لان المقاومة العراقيه باتت من الضراوه بحيث اجبـرت اميركا على اعلان وقف اطلاق النار من جانب واحد !

لذلك فان تراجع الدور العسكري الاقليمي لدول الجوار واقترانه بالتضاؤل المتزايد لامكانيه قيام اميركا بشن حرب شاملة جديدة، يعني ان ثمة فراغا ستراتيجيا لا يزال موجودا في الاقليم منذ ضرب العراق ومن ثم فان

اميركا غير قادرة على انجاح سياسة الاحتواء المزدوج التي تتطلب قدرة اميركية غير محدودة على ترتيب اوضاع الاقليم ودفع قواه لتبني اي موقف تريده ، واللجوء الى الاستخدام المكثف او الشامل للقوة العسكرية لاجبار الاطراف الاخرى على الامتثال لارادتها (اي اميركا) .

ان اميركا لا تملك امكانية التمويل الذاتي للحرب الطويلة نسبيا ، على الصعد المختلفة البشرية والمالية والسايكولوجية والدستورية ! تلك هي ابرز الحقائق التي كشفت عنها ام المعارك واكدتها بقوة .

سابعا : دعم الاحتواء المزدوج بالنجاح في عملية التسوية :

يتصور (ليك) ان نجاح عمليات المصالحة وتوقيع اتفاقيات سلام بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني سيزيد من عزلة العراق وايران ومن ثم يساعد على نجاح سياسة الاحتواء المزدوج . ان هذا التصور خاطىء تماما ومبني على سوء فهم اوضاع المنطقة وطبيعة بشرها من جهة ، كما انه يعبر عن تجاهل تام لاهم شروط اقامة سلام دائم في المنطقة من جهة ثانية .

ان عزل العراق من خلال اجبار حكومات عربية على توقيع اتفاقات سلام مع الكيان الصهيوني ينطوي على ثغرات قاتلة :

أ ـ ان ما يجري من اتصالات منذ توقف اطلاق النار في الخليج العربي (١٩٩١/٢/٢٨) بين بعض الاطراف العربية والكيان الصهيوني هو عبارة عن عمليات

ضغط اميركية مباشرة وواضحة لاجبار الاطراف العربية على توقيع اتفاقيات سلام تنهي حالة الحرب طبقا للشروط الصهيونية التي سبق لكل الحكومات العربية ان رفضتها لانها تقوم على التنازل عن حقوق العرب الاساسية والاصلية التي نشأت عن احتلال فلسطين عام ١٩٤٨ واقرار ان الاراضي التي احتلت عام ١٩٤٨ هي « اراض اسرائيلية » وان العرب ليس لهم حق فيها .

ان الرفض العربي لغزو ارض فلسطين بالقوة كان ومايزال مشروعا وقانونا مقبولا سياسيا وعقليا حتى لو فرض حل سياسي بسبب اختلال موازين القوى في العالم. ولذلك فأن الاطراف التي قبلت الصلح والتطبيع مع الكيان الصهيوني لا تمثل قناعات واتجاهات الرأي العام العربي ، ولم تستند الى الارادة الحرة للمواطنين العرب، بل هي عبارة عن خطوات سلطوية فوقية لاتدعمها قوة الجماهير العربية ، التي لم يؤخذ رأيها في ما حصل ، بالاضافة لكون الاطراف لم تنتخب بحرية من قبل الشعب .

والدليل على أبتعاد الشعب عن المصالحات هو ان الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة قد توسعت وتعمقت وتشكلت اغلبية فلسطينية ترفض التسوية ! كما ان جماهير مصر حملت السلاح ضد التطبيع بعد اكثر من خمسة عشر عاما على توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد .

ان هذه الحقيقة تشكل ديناميتا مؤقتا سينفجر في زمن ما ويقوض كل الترتيبات التي تمت حتى الان ، او التي ربما ستتم في الشهور القادمة ، لسبب بسيط ومعروف جدا وهو ان السلام الدائم هو السلام المقبول شعبيا ولايمكن قبوله شعبيا مالم يكن عادلا ومنصفا يقوم على اعادة الحقوق لصاحبها وعدم تجزئة حقوقه وسلب القسم الاهم منها .

لقد قال جيمي كارتر الرئيس الامريكي الأسبق اثناء توقيع السادات ومناحيم بيجن لاتفاقيتي كامب ديفيد « اننا الان حققنا سلام الحكومات وهو خطوة مهمة ، لكن ماهو اهم هو سلام الشعوب لذلك علينا أن نعمل من اجل سلام الشعوب » . ان ما قاله كارتر صحيح مائةبالمائة وينطبق على كل شعوب الارض،اذ لاقيمة لاية اتفاقيات سلام توقعها حكومات او نخب قليلة مالم يكن ذلك مسنودا شعبيا وبقوة تكفي لتأمين استقرار وديمومة عملية السلام .

وكارتر بكلامه ذاك يعبر عن حقيقة معروفة في السياسة الدولية ، والتاريخ ايضا ؛ وهي ان اتفاقيات الحكومات قد تستمر لسنة أو سنتين لكنها لن تستمر ابدا اذا كانت الشعوب لا تقبل بها وتعدها ضد مصالحها او قيمها او على حساب حقوقها الثابتة ، لذلك تنتظر اية فرصة للانقضاض على من وقع هذا النوع من الاتفاقيات وتمزيقها .

ان تجربة الحربين العالميتين الاولى والثانية نموذج متكامل لهذه الحالة ، فكلا الحربين وقعتا بعد رفض اتفاقيات وقعت تحت تهديد القوة فاضطرت المانيا لقبولها، لكنها عادت وبعد ان امتلكت القوة الكافية لرفضها .

من هنا فأن احدى حقائق السياسة الدولية والتاريخ ودروس الاحداث الكبرى هي ان أية اتفاقيات سلام بين الدول لا تحظى بموافقة شعبي الطرفين لابد وان تلغى وتمزق في زمن لاحق ، واستنادا لذلك اصبح (سلام الشعوب) هو الهدف الحقيقي للاطراف الساعية للسلام الدائم ، وهو بالتالي يجب ان يكون سلاما عادلا يخلو من غمط الحقوق وانكارها وسلبها .

هل الاتفاقات التي وقعت تحت تهديد الحراب الاميركية تحظى بموافقة الشعب العربي ؟ الجواب هو كلا ، فالاطراف التي وقعت لم تجر انتخابات حرة قبل التوقيع ولم يسأل ممثلو الشعب الحقيقيون عنها بل اهملوا ، او مورس الارهاب او الابتزاز ضدهم ، او حرموا من فرصة تمثيل الشعب برلمانيا الخ . لقد وضعت الاتفاقيات في الظلام ، وعبر مفاوضات سرية او شبه سرية طويلة ودون علم احد خارجها بمضامينها ، ثم اعلنت فجأة ووقعت في احتفالات علنية ! ان (لعنة فرساي)(٦٦) موسومة بوضوح على جبين الاتفاقيات التي وقعت او التي ستوقع مع الكيان الصهيوني ، لان حقوق العرب الاساسية قد الغيت بقرار !

ب ـ وبخلاف ما يروج (ليك) وزميله (انديك) من ايحاء عن وجود استقرار اقليمي دائم ، فان الاستقرار الاقليمي لم يكن قلقا ومتأرجحا مثلما هو عليه الحال اليوم ، اضافة لكون الوضع الدولي الراهن عبارة عن مرحلة انتقالية بين نظامين او عهدين : نظام دولي انهار ونظام دولي لم ينشأ بعد ويحتاج لسنوات طويلة من التفاعلات والتحولات كي يتبلور ، فظهرت حقبة انتقالية خطرة ابرز سماتها الاساسية ، وكما اعترفت مصادر اميركية في ادارة كلنتون ، عدم الاستقرار حيث ان العالم غير مستقر ومملوء بالتحديات والاحداث الساخنة والتبدلات الفجائية .

لا احد يستطيع ان ينكر ان « استقرار الاقليم » حاليا ليس استقرارا بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة ، بل هو وضع مفروض بالقوة ، بعد عدوان شامل على العراق واصدار سلسلة قرارات جائرة فرضت هي الاخرى بالقوة برغم رفضها العلني .

وفي ضوء ما تقدم لابد من تذكر ان القوى الاقليمية كلها تواجه حالات ضعف وتراجع شديدين وبمستوى يجعل قدرتها على « ضبط امن » المنطقة والحفاظ على الحالة الراهنة صفرا ، ولذلك فأن الرادع الاميركي هو العنصر الحاسم في استمرارية الوضع الراهن اقليميا . هذا وجه اساسي للوضع الاقليمي ، اما الوجه الاخر فهو ان القوى الاساسية فيه ، خصوصا العراق والجماهير

الاخرى ، تملك قدرات كبيرة على الفعل والتغيير برغم حالة العزل او التحجيم التي تعاني منها ، لذلك فأن التغيير وليس الاستقرار هو العامل الحاسم في الاقليم ؛ وهو تغيير يستهدف نسف الاسس التي يقوم عليها الوضع الراهن وليست مظاهره الخارجية او بعضها .

أما على صعيد عالمي فأن كل التحولات الراهنة والحقائق المتبلورة تؤكد ان السنوات القادمة ستشهد قيام وضع دولي وربما نظام دولي جديد ، اساسه ومصدر قوته كونه نظاما تعددي الزعامة وليس احادي القطبية . وهذا يعني ان « الوقائع » التي تفرض الان سوف يعاد النظر فيها وفقا لرؤية متحررة من ابتزاز القوة والارهاب الاميركيين .

واذا اقترن تبدل الوضع الاقليمي مع تبدلات الوضع الدولي وتزامن ذلك مع حقيقة ان الاتفاقيات التي وقعت مع الكيان الصهيوني او التي ستوقع هي اتفاقيات فوقية سلطوية لا دور للجماهير في صياغتها ، امكننا ادراك ان (ليك) كان يتحدث بسذاجة لا نظير لها عن المستقبل ويحاول اقناع ادارته والرأي العام الاميركي بان اتفاقيات السلام ستضعف دور العراق وايران ، مع ان العكس هو الصحيح تماما !

فليرفع الارهاب الاميركي وليترك للمواطن العربي حق قول كلمته الحقيقية ، كي نعرف حقيقة موقفه . ان

اميركا لا تجرؤ على هذه الخطوة وهي ، على العكس منها ، شجعت على توقيع الاتفاقيات دون الاهتمام بمشاعر واراء الرأي العام العربي والاسلامي ، لذلك فأن كل ما تم توقيعه او سيوقع يحمل بذور فنائه الذاتي .

الاستنتاجات الختامية

ان العرض الموسع والتفصيلي لنقاط ضعف نظرية الاحتواء المزدوج وتناول العديد من الزوايا ووجهات النظر وبعقل منفتح يريد الوصول الى الحقيقة ، سواء كانت مرة او حلوة ، قد ساعد على الوصول الى الاستنتاجات والحقائق الآتية :ـ

اولا ـ ان اهم وادق تحليل وتشخيص لنظرية الاحتواء المزدوج هو ذلك الذي قدمه القائد والمفكر الكبير صدام حسين في تموز عام ١٩٩٣ حينما قال : « ان الدعوة مثلا ، الى ما يسمى بالاحتواء المزدوج ، امام الدعوات التي تقول باهمية الموازنة في المنطقة ، تعني اعلان الحرب المستمرة على العراق واردافها بحرب اخرى على ايران ، وهما دولتان مهمتان في الشرق الاوسط ، بحجة ان ذلك يحقق مصالح اميركا ، ماهي الا نمط من الجنون السياسي والتعصب العنصري ، وهي بالنسبة للعراق انما تخدم سياسة دهاقنة اسرائيل ، الذين لا يقيمون وزنا للمستقبل على اساس الحسابات المتوازنة اضافة الى نظرتهم الى حقوق العرب ، ودورهم العدواني

المستمر في اغتصابها . ان مثل هذه السياسات التي يراد ان تتورط فيها الادارة الاميركية ، ليست الا الخيط الاجنبي في السياسة الاميركية ، اكثر مما هي لخدمة اميركا وشعوبها على المدى البعيد والمشروع »[٦٧] .

ان هذه الفقرة من خطاب الرئيس صدام حسين تحدد السمات التالية لسياسة الاحتواء المزدوج :

أ ـ انها تعني الحرب المستمرة على العراق وايران، وبمختلف الوسائل ، وهذا الامر يجرنا الى التساؤل المنطقي ، وفي ضوء ما سبق شرحه ، هل تستطيع اميركا خوض حرب شاملة ومستمرة ضد العراق وايران ؟

ب ـ ان هذه الحرب تستهدف حماية المصالح الاميركية في المنطقة ، وبذلك تضع اميركا رسميا مصالحها الانانية وغير المشروعة فوق المصالح المشروعة والحيوية للعراق وايران ، بل اكثر من ذلك انها تمارس سياسة ابادة شاملة لملايين العراقيين وصولا لذلك الغرض غير المشروع .

ج ـ ان هذه السياسة نمط من الجنون السياسي حيث انها تقوم على اللامنطق واغتيال اسس التفكير السليم في العلاقات الدولية من خلال التمسك بان من حق اميركا ابادة وقتل شعوب اخرى او حرمانها من حريتها واستقلالها بحجة ضمان مصالح اميركا !

د ـ انها سياسه عنصريه لانها تبني منطقها على الحط من شأن الشعوب الاخرى وعدم الاعتراف بحقها في الحياة والسيادة والعيش الكريم .

هـ ـ انها سياسه وضعها دهاقنة الصهيونيه ، وفي مقدمتهم مارتن انديك ، ولخدمه هدف الكيان الصهيوني الستراتيجي في اضعاف وايذاء القوة العربيه المقتدره العراق، وهي لذلك لاتخدم الاهداف والمصالح الحقيقية لاميركا .

ثانيا : ان سياسة الاحتواء المزدوج تفتقر الى الاسس الواقعية والعملية ، فهي عبارة عن افتراضات نظرية شوهاء غير قابلة للتطبيق ، وهي غير عمليه لان عناصر نجاحها الاساسية ، خصوصا تعاون الدول الاخرى في المنطقة والعالم لانجاحها ، غير مضمون حاليا وغير ممكن مستقبلا .

ثالثا : انها تقوم على فرضية خاطئة تماما وهي سكونية الوضعين الاقليمي والدولي وعدم خضوعهما لمنطق وقانون الحركه والتغيير ، مع ان كل الوقائع تؤكد ان التغيير ، بل التغيير العنيف والمفاجىء مفرور في صميم الوضعين .

رابعا : انها تفترض بسذاجة منقطعة النظير ، ان ايران والعراق لن يتعاونا لمواجهة هذه السياسه مهما تعرضا الى تحديات اميركية ، مع ان شواهد التاريخ والوضع الراهن تؤكد ان التعاون العراقي ـ الايراني ممكن ومطلوب .

خامسا : ان اميركا تفتقر الى المقومات الذاتية ، المالية والبشرية والمعنوية بشكل خاص ، لتطبيق هذه السياسة بشكل منفرد .

سادسا : ان رفع الحصار ، ولو جزئيا ، عن العراق ، وهو امر حتمي خلال فترة لن تتجاوز العام ، يعني انهيار اهم اسس السياسة ، وهو الخنق الاقتصادي للعراق .

سابعا : لتطبيق السياسة يجب ضرب أيران عسكريا ، أو محاصرتها اقتصاديا ، وكلا الامرين يحتاج قرارات من مجلس الامن ، وتلك عملية معقدة وصعبة وبما مستحيلة ، خصوصا اذا تجنبت ايران الاقدام على أعمال تستخدم لاصدار قرارات من مجلس الامن ضدها .

ثامنا : ان من المستحيل تصور اقليم الخليج العربي مستقرا وامنا في ظل تغييب العراق وايران ، لانهما القوتان الاساسيتان فيه ، وبغض النظر عن مواقف الاطراف الاقليمية والدولية تجاههما ، وبما ان سياسة الاحتواء المزدوج تفترض الاستقرار الاقليمي فانها تنطوي على تناقض جوهري .

تاسعا : لم تبد الحكومات الخليجية رغبة او حماسة في التعاون مع اميركا لانجاح هذه السياسة لعدة اسباب :

أ ـ انها عبء اقتصادي ضخم عليها لان تمويل هذه السياسة سيقع اساسا على حكومات الخليج .

ب ـ انها عـــبء عسكري عليهـــا ، لانها تلزمهـــا باستمرارية تسليح نفسها وتبديل اسلحتها لتبقى قادرة على الوقوف على قدميها امام عملاقي الخليج العربي .

ج ـ انها توريط كبير لحكومات الخليج العربي في صراعات مستقبلية شديدة الخطورة والحساسية ، اذ ان مشاركتها في عزل العراق وايران وضربهما ســـوف يجعل هذين البلدين معبئين شعبيا وعلى نطاق وطنـي شامل ، من اجل الانتقام ومعاقبة من الحق الاذى بشعوب البلدين عمدا .

وهذا ما تدركه حكومات الخليج جيدا وتخشـــاه خصوصا وانها مقتنعة بأن اميركا لا صداقات دائمـــة لها وان العراق وايران من البلدان التي يستحيل علـى اميركا تجاهلها الى ما لا نهاية .

عاشرا : يعترف (ليك) وغيره بأن الوضع الراهن مؤقت وان محافظة اميركا عليه مؤقتة ومحددة زمنيا ، لذلك فأن هاجس التغيير لا يستولي على عقول حكام الخليج فحسب ، بل هو ايضا كامن في عقل صناع القرار الاميركي .

حادي عشر : ان اساس فشل الاحتواء المزدوج يكمن في قدرة العراق على الصمود لاربعة اعوام مـع ان

حسابات اميركا كانت تقوم على افتراض انه لن يصمد اكثر من ستة شهور او عام ! لهذا فان مجرد صمود العراق هذا الزمن هو الغاء لامكانية احتوائه .

ثاني عشر : ان احتواء ايران يتطلب وجود عراق قوي نسبيا وموحد ، واحتواء العراق يتطلب التعاون الايراني ، فكيف تستطيع اميركا التوفيق بين هذين الشرطين المتناقضين اللذين ينقضان جوهر الاحتواء المزدوج ؟ وهذه النقطة الاعتراضية طرحها البروفسور غوس .

ثالث عشر : ان عوامل الفشل المذكورة سابقا والتي تجعل مستحيلا تطبيق سياسة الاحتواء المزدوج تدفع بقوة لطرح السؤال الآتي : ماهو البديل العملي الذي يحفظ ماء وجه اميركا ويناسب العراق وايران ؟

لا مفر من اخذ الاوضاع الاقليمية والدولية بكل تنوعها وتناقضاتها واحتمالاتها ، بنظر الاعتبار قبل تصور البديل العملي ، واهم ما يجب حسابه ما يلي :

ا ـ ان اميركا قوة عظمى ستفقد حتما صفة الوحيدة خلال سنوات . لكنها ستبقى قوة عظمى لفترة لا تقل عن ثلاثة عقود ، لذلك لا مفر من التعامل معها بلا عقد او تردد وفقا لمبادىء السيادة والاستقلال الوطني .

ب ـ ان عالم الغد القريب هو عالم الاقطاب المتعددة المتسابقة فيما بينها لكسب الاسواق والمراكز الاقليمية

في العالم ، لذلك ستزداد قيمة الدول الفنية بالموارد والمتمسكة بسياسة استقلالية وطنية ، ومن أهمها العراق .

جـ ـ ان اصرار اميركا على مواصلة سياسة معاداة العراق (وايران) سيشجع عدة اطراف على التعامل المباشر وتحقيق الفائدة : فالعراق سيكون مضطرا لتعميق صلاته باليابان واتحاد اوربا وروسيا والصين وغيرها واغراء هذه الكتل الدولية الكبرى بتعميق وتوسيع التعاون معه عن طريق قدراته الفائقة ، المادية والفنية والسياسية ، عند ذاك ستجد اميركا ، وهي عبارة عن شركة كبرى ، نفسها في موقع من سيخسر كل شيء في العراق ، واغلب المصالح في الاقليم اذا نجح العراق في اقامة تعاون مع قوى كبرى اخرى ، فتدخل في سباق مع القوى الاقتصادية الكبرى حول اسواق الخليج العربي ، وبذلك تسقط رسميا سياسة معاداة العراق ، على اساس ان سياسة الاحتواء المزدوج قد فشلت وسقطت قبل ذلك عند تدفق اول مائة مليون برميل نفط عراقي .

ان اضطرار اميركا للتعاون مع العراق وهو الاحتمال المرجح ، سيفضي الى بروز سياسة جديدة مناقضة لسياسة الاحتواء المزدوج هي (سياسة الاحتواء المتبادل) ، تقوم على ادراك الطرفين (العراقي والاميركي) بان لكل منهما مصلحة وطنية في التعاون التجاري ـ التكنولوجي غير المشروط بأي شيء يمس السيادة

والاستقلال ، لذلك يبدأ كل من الطرفين باحتواء نزعات العداء لديه تجاه الطرف الاخر ، وبصورة تدريجية تتناسب مع درجة تعمق التعاون .

فسياسة الاحتواء المتبادل ، أذن ، هي بديل عملي ممكن التطبيق ينسجم مع مصالح الطرفين وكل الاطراف الاخرى ، لانها لا تقوم الا على شرط احترام السيادة واستقلال العراق (وايران) ، اما ما عدا ذلك فامور متروكة لكل طرف .

وهي تنسجم ايضا مع قوانين العلاقات الدولية المستقبلية ، وفي مقدمتها قانون المصلحة ، حيث ان التعاون التجاري ـ التكنولوجي بين الدول المقتدرة سيطغى على عقلية الانفراد بتحقيق المكاسب وسيكيف النزعة الانانية لدى الدول الكبرى ويجعلها اقرب الى الواقعية .

وهنا ربما يثار سؤال منطقي : قد يكون ممكنا افتراض تبني سياسة الاحتواء المتبادل بين قوى كبرى ، لكنها غير صالحة للعمل بين قوة عظمى ودولة صغرى ! ان هذا الاعتراض صحيح من حيث المبدأ ، لكن على من يطرحه ان يتذكر ان العراق ، وان كان قوة صغرى بالمعايير الجغرافية والعددية ، الا انه قوة فعالة يحتاج اليها العالم بالمعايير الاقتصادية (خصوصا بمعايير الطاقة)، وبالمعايير السياسية والفنية ، حيث انه قوة اقليمية تملك النفوذ الاقوى في اهم اقاليم العالم : اقليم النفط .

ان العراق ، وخلال عشرين عاما ، سيكون قـوة اقليمية كبرى مركزية الجذب ، سواء بقي بحدوده الحالية ام اندمج مع اقطار عربية اخرى في اطار وحدوي ، وهذا القانون مطلق القـــوة والتأثير لاسبـاب اقتصادية وتكنولوجية وقبل الاسباب القومية والوطنية . لذلـك لا يجوز لنا ان نفكر بمنطق (الصغار) الذين لا يرون شيئا ابعد من انوفهم ، بل يجب ان نفكـــر ونخطط بمنطـق (الكبار) الذين يبحثون بين طيات المستقبل عن صورة الغد واحتمالاته في ضوء امكانات الحاضر .

يكفي ان نقول هنا ان مستقبل الطاقة العالميـــة ولمدة قرن كامل من الان ، يرتبط بالعراق ونهجه وعلاقاته، لانه يملك واحدا من اهم احتياطيات العالم الثلاثة التي ستبقى : العراق ، السعودية ، الكويت . ولذلك فـأن العراق ، سياسة ومجتمعا وقدرات مادية ، يملك قدرات تفاوضية هائلة تجعله محط اهتمام وتوجه كل كبـــار العالم الحاليين والاتين .

الهوامش

(1) Lake, Anthony : Confronting Backlash States, Foreign Affairs, March / April, 1994, P.p45-66

٢ ــ المصدر السابق .
٣ ــ المصدر السابق .
٤ ــ المصدر السابق .
٥ ــ المصدر السابق .
٦ ــ المصدر السابق .
٧ ــ المصدر السابق .
٨ ــ المصدر السابق .
٩ ــ المصدر السابق .
١٠ ــ المصدر السابق .
١١ ــ المصدر السابق .
١٢ ــ المصدر السابق .
١٣ ــ المصدر السابق .
١٤ ــ المصدر السابق .
١٥ ــ المصدر السابق .
١٦ ــ المصدر السابق .
١٧ ــ المصدر السابق .
١٨ ــ المصدر السابق .
١٩ ــ المصدر السابق .
٢٠ ــ المصدر السابق .

٢١ ـ المصدر السابق .
٢٢ ـ المصدر السابق .
٢٣ ـ المصدر السابق .
٢٤ ـ المصدر السابق .
٢٥ ـ المصدر السابق .
٢٦ ـ المصدر السابق .
٢٧ ـ المصدر السابق .
٢٨ ـ سوزان هاردستي (الاحتواء المزدوج : النتيجة) نشرة (يو . اس . ايران ريفيو)
٢٩ ـ المصدر السابق .
٣٠ ـ نشر مقال ليك في مجلة شؤون خارجية في عدد شهر اذار / نيسان ١٩٩٤ لكن نسخة منه سلمت لانديك قبل نشرها فاعتمدها في خطابه في ايار ١٩٩٣ .
٣١ ـ سوزان هاردستي المقال المذكور سابقا .
٣٢ ـ المصدر السابق .
٣٣ ـ المصدر السابق .
٣٤ ـ المصدر السابق .
٣٥ ـ المصدر السابق .
٣٦ ـ صحيفة الحياة لندن ١٩٩٤/٤/٢٩ .
٣٧ ـ المصدر السابق .
٣٨ ـ سوزان هاردستي المصدر المذكور سابقا .
٣٩ ـ المصدر السابق .
٤٠ ـ المصدر السابق .
٤١ ـ مجلة شؤون خارجية العدد المشار اليه سابقا .

٤٢ ـ مجلة شؤون خارجية العدد المذكور سابقا .
٤٣ ـ المصدر السابق .
٤٤ ـ المصدر السابق .
٤٥ ـ المصدر السابق .
٤٦ ـ المصدر السابق .
٤٧ ـ المصدر السابق .
٤٨ ـ المصدر السابق .
٤٩ ـ المصدر السابق .
٥٠ ـ المصدر السابق .
٥١ ـ صحيفة الحياة الصادرة في لندن١٩٩٣/١١/١٧ .
٥٢ ـ مجلة شؤون خارجية العدد المشار اليه .
٥٣ ـ نشرة يو . اس ـ ايران ريفيو العدد المشار اليه سابقا .
٥٤ ـ صحيفة القدس العربي الصادرة في لندن ١٩٩٤/٤/١٦ .
٥٥ ـ صحيفة الحياة (لندن) ١٩٩٤/٤/٢٩ .
٥٦ ـ المصدر السابق .
٥٧ ـ المصدر السابق .
٥٨ ـ بروكروست في الاساطير اليونانية لص كان مولعا بجعل ضحاياه على مقاسه بوضعهم على سريره وقطع اطرافهم ان كانوا اطول منه او بسحبها بالقوة ان كانوا اقصر !

٥٩ ـ صحيفة (القدس العربي) الصادرة في لندن ١٩٩٤/٤/١١ .

٦٠ ـ مجلة شؤون خارجية ـ العدد نفسه .

٦١ ـ المصدر السابق .

٦٢ ـ ريتشارد نيكسون : الفرصة السانحة (الادق هو اغتنام الفرصة) .

٦٢ ـ ان كلمة crossed تعني : أ الصليبية وهي احدى الحملات العسكريه التي وجهها امراء وملوك الاقطاع في اوربا الى الشرق في القرون ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ب ـ حملة عنيفة ضد مبدأ او شخص او دولة .

٦٤ ـ انظر : سايروس فانس في كتابه خيارات صعبة.

٦٥ ـ اضفنا وصف (نسبي) على (سياسة التوازن) لتجنب افتراض ان التوازن يعني الحياد الاميركي بين العراق (والعرب ككل) وايران ، لان الانحياز لايران هو اساس سياسة التوازن .

٦٦ ـ اجبرت المانيا على توقيع اتفاقية فرساي التي اذلتها وسلبت حقوقها ، فانتظرت زمنا مناسبا للرفض، فرفضتها واشتعلت حرب عالمية اخرى !

٦٧ ـ نص خطاب الرئيس صدام حسين يوم ١٧/٧/٩٩٣ صحيفة الجمهورية ١٩٩٣/٧/١٨ .

١٠١١ر٣٢٧
م ٣٢٢ المختار : صلاح
سياسة الاحتواء المزدوج بين الوهم
والحقيقة : دراسة نقدية للسياسة الامريكية
تجاه العراق وايران / صلاح المختار ..
بغداد : دار الحرية ، ١٩٩٥ .
ص ، ١٥ سم
١ ـ السياسة الدولية ـ دراسات
أ ـ العنوان
م٠ر
١٩٩٥/٢٥٢

المكتبة الوطنية (الفهرسة أثناء النشر)

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق
ببغداد ٢٥٢ لسنة ١٩٩٥

الفهرس

تنويه: هذا الفهرس ليس من أصل الكتاب ؛ وإنما أعددته تسهيلاً للوصول الى المواضيع .

م. سرمد حاتم شكر السامرائي

ان العراق وخلال عشرين عامـا ، سيكـون قـوة اقليمية كبـرى مركزية الجـذب ، سواء بقي بحـدوده الحالية ام اندمج مـع أقطار عربيـة أخـرى في اطـار وحـدوي ، وهـذا القانـون مطلـق القـوة والتأثيـر لاسـباب اقتصاديـة وتكنولوجيـة وقبـل الاسباب القومية والوطنية . لذلك لا يجوز لنا ان نفكـر بمنطق (الصغار) الذين لا يرون شيئا ابعد من انو[illegible] بل يجب أن نفكر ونخطط بمنطق (الكبـار) الـذيـن يبحثون بين طيات المستقبل عن صورة الغد واحتمالاته في ضوء امكانات الحاضر .

السعر ١٠٠ دينـار